

جامعة دمشق

كلية الشريعة

قسم علوم القرآن والحديث

شهر مشكل الحديث

للإمام عبد الجليل بن موسى

القصري القرطبي الأندلسي ت 608هـ

دراسة وتحقيق

بمبحث لنيل درجة الماجستير

إعداد الطالب: لخضر جنان صالح

المشرف: الدكتور أحمد الزبيبي

السنة الدراسية 2009 / 2010

الاهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي في هذا الكتاب، إلى
والدي - طيّب الله ثراه - الذي قدّم الغالي والنفيس
من أجل دراستي، والذي ما فتئ يحثني، ويشجعني،
ويشدّ من عضدي، من أجل إكمال الدراسات العليا،
إليه وإلى كلّ الذين قدّموا لي يد العون والمساعدة
أهدي هذا العمل، و أرجو من الله - سبحانه - أن يُقرّ
به عين والدي في قبره، ويوم لا تملك نفس لنفس
شيئاً، والأمر يومئذ لله .

كلمة شكر

أقدم فائق الشكر و التقدير لكل من أسدى إليّ يد
العون على هذا العمل، وأخصّ منهم بالذكر أستاذي
الذي تكرّم بإشرافه عليّ في هذا العمل، وجميع
أساتذتي الذين تعلّمت على أيديهم واستفدت من
علمهم، كما أتوجّه بالشكر أيضاً إلى جميع المسؤولين
والقائمين بالبلدين الحبيين؛ الجزائر وسوريا، وإلى كلّ
المرافق و المؤسسات التي آزرّني ، ويسرت لي متابعة
دراستي التخصصية، إلى كل هؤلاء أقدم خالص
شكري و تقديري وامتناني.

مقدمة الكتاب

الحمد لله رب العالمين ، و الصلاة والسلام الأتّمان الأكملان على من بعث رحمة للعالمين، محمد ﷺ ، وعلى آله و صحبه و من سار على دربه إلى يوم الدين ، أمّا بعد .

فلنّ من محاسن هذا الدين العظيم أن لا تجد فيه تناقضاً ولا تضاداً، ولا تدافعاً حقيقياً، بل نصوصه كلّها يُصدّق بعضها بعضاً، ويوافق بعضها بعضاً، قال الله : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ ^(١) ، وما كان منها على غير ذلك، فإنّما هو في الظاهر فقط، لأنّ الله تعالى أراد أن يبتلي عباده ويمتحنهم؛ ليعرف الصادق من الكاذب، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾ ^(٢) ، فصبغ بعض النصوص بتعارض ظاهريٍّ؛ ممّا يكون مشتبهاً على بعض الناس دون بعض.

أمّا الراسخون في العلم والإيمان يجدونه واضحاً جلياً، وأمّا من دونهم؛ فقد يخفى عليهم؛ إمّا لنقص في علمهم ، أو تقصير في طلبهم، أو قصور في فهمهم، أو سوء في قصدهم. وقد نبّه سبحانه عباده إلى طريق الحق فيه، وهو رده للمحكم الواضح، وذمّ من تمسك بالمتشابه وحده؛ قل الله : ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ ^(٣) . وإنّ من أفضل العلوم وأشرفها وأعظمها جاهاً بين العلوم الشرعية، العلم الذي تدفع به عن نصوص الكتاب والسنة ظنون الجاهلين، وطعون الماقتين الحاقدين ؛ على هذا الدين القويم ،من ظنّهم التناقض أو التعارض في نصوصه ، أو ادعائهم مناقضته للواقع والمشاهدة ، كما أنّ من أعظم العلماء منزلة من يشتغل بهذا الشأن ويقوم به، لأنّهم المجدّدون الذي يبعثهم الله على رأس كل مئة سنة ، وهم العدول الذين ينفون عن الدّين تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

^(١) سورة النساء : الآية [82] .

^(٢) سورة العنكبوت : الآية [3] .

^(٣) سورة آل عمران: الآية [7] .

ولم يأل العلماء - رحمهم الله - في ذلك ، بل قاموا به أحسن قيام ، بعد ما شتموا عن الساعد والساق ، فردّوا كلّ ما يدّعيه المغرضون ، وأبطلوا جميع ما يختلقه المبطلون .
 وكان للإمام الشافعي - رحمه الله - قدّم السبق في ذلك ، فألّف كتابه العظيم "اختلاف الحديث" ، ثمّ تتابع العلماء بعده في التأليف ، وراحوا ينوّهون بهذا العلم ويعظمون من يتقنه ، إذ لم يقدر عليه إلاّ الأفذاذ من العلماء ، الذين تضلّعوا في علوم الشريعة حتى عرفوا باطنها من ظاهرها ، الذين جمعوا بين صناعتي الحديث والفقه ، وقد أثر عن الإمام أحمد أنّه قال - لمن لأمه من أصحابه على ترك مجالس التحديث ، وحضوره مجالس شيخه الشافعي - : " اسكت ، فإلن فاتك حديث بعلو تجده بتزول ، ولا يضرّك في دينك ، ولا في عقلك ، وإن فاتك عقل هذا الفتى ، أخاف أن لا تجده إلى يوم القيامة " ^(١) ، تنبيهاً منه - رحمه الله - على أهمية هذا العلم ومكانة حامله .

وكان إمامنا عبد الجليل بن موسى القصري - رحمه الله - ممن شارك في ذلك وأدلى بدلوه ، وهو أحد أعلام التصوّف في بلاد المغرب ، و ممّن أوتي من هذا العلم بحظ وافر ، فألّف لنا هذا الكتاب بعدما اطلع على تصانيف سابقه ، ولاحظ ما بينها من الفوارق والمخالفات ، فحاول الجمع بينها ، والتأليف بين معانيها .

فجاء في تصنيفه هذا ببدع على غير نسق سابقه ، وأشبعه بالدلائل والحجج والمعاني الظاهرة والباطنة ، وأضفى عليه صبغته الصوفية ، وسمّاه "شرح مشكل الحديث" ، فكان كتابه بحق من أوّل ما صنّف على تلك الطريقة ، و من أوّل ما أبدع على طريقة أهل التصوّف في شرح مشكل الحديث ، فرحم الله الإمام ، و متّعنا بعلومه في الدنيا والآخرة .

^(١) ينظر الجرح والتعديل (303/7) ، حلية الأولياء (98/9) ، (99) .

أسباب اختياري لهذا الموضوع.

قد دفعني إلى اختيار هذا الموضوع أسباب كثيرة منها:

- أهمية علم مشكل الحديث ومكانته عند العلماء .

- كون الكتاب لم يطبع إلى اليوم حسب اطلاعي، وإن كان بعضهم قد أذاع في شبكة الانترنت أن طالباً قطرياً خدمه، ونال به درجة الدكتوراه ه في جامعة ابن طفيل بمدينة القنيطرة ببلاد المغرب.

- المخطوط يعالج موضوعات عقدية تمس الحاجة إليها ، خاصة لدى علماء العقائد .

- قلة الكتب المؤلفة في هذا الميدان، أعني شرح مشكل أحاديث العقائد.

- يعتبر الكتاب في ظني أول مشاركة صوفية في شرح مشكل الحديث بطريقة التفسير

الإشاري .

- العلاقة القوية بين المخطوط والحديث الشريف الذي هو تخصصي، مما جعلني أرجع

إلى كتب السنة وأرتبط بها وأعيش معها.

- علاقة المخطوط بعلوم شتى، منها التفسير، وعلوم القرآن، والعقائد، واللغة العربية،

وغريب الحديث، وعلم التصوف، مما زاد في أهمية الكتاب وقيّمته.

- منزلة المؤلف العلمية ، ومكانته الرفيعة عند العلماء جميعاً، وخاصة المغاربة منهم .

- إثراء المكتبة الإسلامية التي تفتقر لمثل هذه الكتب المتخصصة في مشكل الحديث.

- إحياء كتب التراث الإسلامي المخطوط، لاسيّما فيما يتعلق بالسنة المطهرة، ونيل

شرف خدمتها.

- الصعوبات التي واجهتني في الدراسة و التحقيق -

لقد واجهتني صعوبات كثيرة في تحقيق هذا الكتاب، منها على سبيل المثال:

○ دقة علم مشكل الحديث وصعوبة الولوج فيه بقدم راسخة، فهو علم قلّ من تضلّع فيه من العلماء ، ولذا نجد المتكلمين فيه قلة؛ كالشافعي وأمثاله، بل قد جعل الإمام أحمد طلبه أكد من طلب علوّ الإسناد فيما أثر عنه في ملازمته للشافعي وتركه مجالس التحديث بقوله : "إن فاتك عقل هذا الفتى أخاف أن لا تجده إلى يوم القيامة".

○ صعوبة علم العقائد، وخاصة باب صفات الله تعالى ، إذ وقع فيه اختلاف كبير بين طوائف المسلمين، فمنهم المعطلّ ، ومنهم المشبه، ومنهم المؤول، ومنهم المثبت لها من غير تشبيه، وكلّ يبتغي بذلك تزيه الله تعالى وتعظيمه ، ممّا جعل هذا الباب صعب الولوج ، ضيق المسلك ، دحض الأرضية ، فتزلّ فيه الأقدام، وتكبّوا فيه الأفهام، وتكثر فيه الأدواء والأسقام. نسأل الله العظيم أن يهدينا لما اختلف فيه من الحق بإذنه ، ويثبتنا عليه في الدنيا والآخرة .

○ فوجئت بصعوبة كبيرة في فهم الإشارات الكلامية والمرامي الدلالية لأهل التصوّف، منهم الشيخ محي الدين ابن عربي -رحمه الله - في كتابه الفتوحات المكية ، فكان كلامه في بعض الأحيان كالطلاسّم بالنسبة لي ، خاصة عند شرحه للحروف ، وذكر إشاراتها. وقد وجدت لي سلفاً في الشيخ تاج الدين السبكي عند كلامه على التجلّي إذ قال: " هذا حاصل كلام القوم، وأنا معترف بالقصور عن فهمه، وضيق المحلّ عن بسط العبارة فيه"^(١).

○ صعوبة الوقوف على نصوص الإنجيل والتوراة التي أوردتها المصنّف باللّغة العربية، إذ من المعلوم أن أصولها مترجمة إلى اللّغة العربية ممّا جعل النصوص تختلف ألفاظها بحسب الطبعة والمترجم^(٢).

(١) ينظر طبقات الشافعية الكبرى (313/2) .

(٢) مثال ذلك؛ إذا بحثت عن كلمة "غمام" ؛ فإنّك تجدها بلفظها كما في قاموس الكتاب المقدّس لجرج بوست، وتجد في نفس النّص من الكتاب المقدّس طبعة دار المشرق معبراً عنها بكلمة الغيوم، أي بلفظ مختلف، إلى غير ذلك من الخلافات في تراكيب الصيغ والجمل.

- وجود بعض الأحاديث والآثار التي لم أقف على إسنادها في كتب السنّة ، ممّا جعلني دائماً أتشكك في ضعف بحثي عن الكشف في جميع كتب السنّة^(١) .
- تعلق ضعف بعض الأحاديث بالمعاني التي تحملها ، لا بعلة ظاهرة ، ممّا قد يكون مخالفاً لأصل من أصول الشريعة أو أحد قواعدها^(٢) . ومثل هذا الأمر يعسر على أمثالي الحكم على الحديث ، والوقوف عليه صحةً وضعفاً .
- قلة المتكلمين من المتصوّفة في هذا الباب ، إذ لم أجد أحداً يقرب من أسلوب المؤلف في باب مشكل العقائد ممن ألّف في المشكل؛ إلّا ما كان من شمس الدين ابن اللّبان؛ في كتابه إزالة الشبهات عن الآيات والأحاديث المتشابهات ، على ما بينهما من اختلاف^(٣) .
- عدم تمكّني من الحصول على بعض المراجع المطبوعة بالمغرب الأقصى في ترجمة المصنّف ، مثل صلة الصلة لابن الزبير وغيرها ، ممّا صعب عليّ ترجمة المؤلف نوعاً ما .

(١) منها حديث " دخلت على ربي... " بلفظ "دخلت" ، وحديث أنس رضي الله عنه " إذا سجد أحدكم فإنّه يسجد على قدم الرحمن" ، إلى غيرها من الأحاديث التي ستجدها في الكتاب .

(٢) يقول ابن الجوزي في ذلك: " وقد يتفق رجال الحديث كلّهم ثقة ، والحديث موضوع أو مقلوب أو مدلس ، وهذا أشكل الأمور " . ينظر الموضوعات (1/106) .

(٣) ينظر الصفحة 41 من هذا الكتاب .

○ خطة الرسالة

لقد اشتملت هذه الرسالة على قسمين: قسم الدراسة وقسم التحقيق، والقسم الدراسي يحتوي على تمهيد وثلاثة فصول، ويمكن إيجازها على النحو التالي .

القسم الأول: قسم الدراسة

الفصل الأول : لمحة عن علم مشكل الحديث.

- المبحث الأول: تعريف بهذا العلم .

المطلب الأول : تعريف مختلف الحديث .

أولاً : التعريف اللغوي.

ثانياً : التعريف الاصطلاحي.

المطلب الثاني : تعريف مشكل الحديث .

أولاً : التعريف اللغوي.

ثانياً : التعريف الاصطلاحي.

- المبحث الثاني : تعامل العلماء مع مشكل الحديث

المطلب الأول تعاملهم مع المتون.

أولاً : مرحلة الصحابة والتابعين

ثانياً : مرحلة المتأخرين

المطلب الثاني تعاملهم مع الأسانيد.

- المبحث الثالث: أهم الكتب المصنّفة في المشكل

المطلب الأول: أهم الكتب المصنّفة في مشكل الحديث عامةً

المطلب الثاني : أهم الكتب المصنّفة في مشكل العقائد

- المبحث الرابع: أهمية مشكل العقائد وأسباب الزيغ فيه

المطلب الأول: أهمية مشكل العقائد

المطلب الثاني : أهم أسباب الزيغ في المشكل .

المبحث الخامس : لمحة عن التفسير الإشاري

المطلب الأول : تعريف التفسير الإشاري

المطلب الثاني: شروط قبول التفسير الإشاري

الفصل الثاني : ترجمة "عبد الجليل القصري" وحياته

-المبحث الأول : عصر المؤلف

المطلب الأول: الجانب السياسي

المطلب الثاني : الجانب الاقتصادي

المطلب الثالث : الجانب الاجتماعي والعمراني

المطلب الرابع : الجانب الفكري و الديني

-المبحث الثاني : عبد الجليل القصري وحياته الشخصية والعلمية

المطلب الأول: اسم المصنّف وولادته

المطلب الثاني : حياته المصنّف العلمية و أهم شيوخه

المطلب الثالث : وفاة المصنّف وثناء العلماء عليه

-المبحث الثالث : الآثار العلمية للمصنّف

المطلب الأول :أهم تلامذة المصنّف

المطلب الثاني :أهم كتب المصنّف

الفصل الثالث: دراسة كتاب شرح مشكل الحديث ونسخه

- المبحث الأول: موضوع الكتاب وأهميته

المطلب الأول: مضمون الكتاب

المطلب الثاني أهمية الكتاب وخاصةً في عصر المؤلف

- المبحث الثاني : منهج المؤلف ومصادره، وأهم مآخذ الكتاب

المطلب الأول: منهج المؤلف في كتابه

المطلب الثاني: مصادر المؤلف

المطلب الثالث : مآخذ على المؤلف في كتابه

- المبحث الثالث: توثيق الكتاب ووصف نسخه

المطلب الأول: توثيق اسم الكتاب ونسبته لمؤلفه

المطلب الثاني : وصف نسخ الكتاب

القسم الثاني: قسم التحقيق

-منهج التحقيق في المتن

-منهج التحقيق في الهامش

- نصّ المصنّف

الخاتمة

مُلحق : تنبيهات حول بعض أخطاء بعض طبعات الكتب

قسم الفهارس

و يحتوي على سبعة فهارس :

- فهرسة الآيات القرآنية، ومعه ملحق بنصوص من كتب سماوية سابقة

- فهرسة الأحاديث النبوية

- فهرسة الآثار

- فهرسة الأبيات الشعرية

- فهرسة الأعلام

- فهرسة المصادر والمراجع و هو ثلاثة أقسام

١. فهرسة المخطوطات

٢. فهرسة الرسائل العلمية

٣. فهرسة المطبوعات

- فهرسة الموضوعات

الجهود السابقة في تحقيق الكتاب

- قبل الانتهاء من تحقيق الكتاب اطلعت في شبكة الإنترنت العنكبوتية، فوجدت أنه تم تحقيق الكتاب وإخراجه من طرف الباحث القطري غيث بن مبارك الكواري حيث نال به درجة الدكتوراه في جامعة ابن طفيل بمدينة القنيطرة ببلاد المغرب، بإشراف الأستاذ الدكتور إدريس بن ضاوية، وقد اختار عنوان الكتاب "تنبيه الأفهام في مشكل حديث النبي ﷺ".^(١)

(١) أذيع في الإنترنت قبل أربع سنوات أنه تم تسجيل رسالة علمية لتحقيق هذا الكتاب في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة من طرف طالب سعودي بإشراف الدكتور ناصر الفقيهي. ولا أعلم إلى يومنا هل تم إنجاز العمل أم لا.

الجهود السابقة في مشكل الحديث

هناك جهود كثيرة في بيان مشكل الحديث، منها رسائل علمية ، ومنها كتب مؤلفة ، ولعلي أوضح هذه الجهود مبتدئاً بالرسائل العلمية لأهميتها.

1— مختلف الحديث وأثره في أحكام الحدود والعقوبات. لطارق بن محمد الطواري، وهي رسالة علمية بإشراف الأستاذ الدكتور محمد بلتاجي حسن، نال بها الباحث درجة الدكتوراه في كلية الشريعة بجامعة الكويت، وتكلم الباحث في المقدمة بأن كلية دار العلوم الممثلة بعميدها السابق الأستاذ الدكتور محمد بلتاجي قد انتدبت مجموعة من الباحثين لدراسة مختلف الحديث وأثره في الجوانب العلمية والعملية، وكان من المواضيع المقترحة :

- مختلف الحديث وأثره في المعاملات المالية .

- مختلف الحديث وأثره في المعاملات .

- مختلف الحديث وأثره في الفقه الإباضي.

2— منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث وأثره في الفقه الإسلامي، للدكتور عبد المجيد محمد إسماعيل السوسوة، الأستاذ المساعد ورئيس قسم أصول الفقه والحديث بكلية الشريعة والقانون بجامعة صنعاء. نال بها درجة الدكتوراه من قسم الشريعة بجامعة القاهرة، بتقدير جيد جداً ، وذلك في 8 ربيع الأول 1413 هـ الموافق لـ 1992/9/6 م .

3— مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين للدكتور نافذ حسين حمّاد، أستاذ مساعد بالجامعة الإسلامية غزة ، ولم يذكر في الكتاب أنها رسالة علمية ولكن خطوات البحث وذكر سبب اختياره وتقاسيمه ونتائجه تدل على أنه رسالة علمية تقدم بها الباحث لنيل درجة علمية

4- مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء ، دراسة حديثة أصولية فقهية تحليلية لأسامة بن عبد الله الخياط ، رسالة تقدّم بها الباحث لنيل درجة الماجستير بقسم الكتاب والسنة بجامعة أم القرى بمكة تحت إشراف الأستاذ الدكتور أحمد محمد نور سيف، وهي رسالة جامعة في بابها، وقد طبعتها دار ابن حزم ببيروت سنة 1421هـ.

و أمّا الكتب و الرسائل المؤلفة من طرف أصحابها ، وليست رسائل علمية فمن أهمها:

1— دراسة نقدية في علم مشكل الحديث. لإبراهيم العسّس. طبعها المكتب الإسلامي ببيروت دمشق ، 1996 م. وهي عبارة عن رسالة صغيرة تعطي لمحة عن علم مشكل الحديث وأهم مصنفاته، ويمكن أن نعتبرها كمقدمة في علم المشكل .

2— مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها لعبد الله القصمي.مراجعة وتحقيق خليل الميس ،طبعة دار القلم ببيروت. يحتوي الكتاب على الأحاديث التي استشكلتها العلوم الحديثة من طبيعية وجغرافية وفلكية وحسابية، ولم يراعي المؤلف ترتيبا معيناً، وإنما سرد الأحاديث سرداً.

3— مشكلات القرآن ومشكلات الأحاديث ،أو التوفيق بين التّصوص المتعارضة ، لمحمد عبده وآخرون. طبع في القاهرة ، ليس فيه تعريف للمشكل، وإنّما هو عرض لكثير من الآيات والأحاديث المشكّلة والتوفيق بينها .

4- مشكل الحديث. لمحمد يحيى ، طبع في بيروت لبنان. ألّفه صاحبه ليبين منزلة السنة في نظره ، وقرّر أنّ منزلتها مما يُستأنس بها، ويُقوى بها، ولا يمكن أن نجعلها مصدراً منفرداً إلّا فيما وقع عليه الإجماع أو وافقه القرآن، هذا ما أشار إليه خلال المقدّمة وأكّده في ثنايا الكتاب، وقد قسّم الكتاب إلى قسمين:الكتاب الأول مشكلة الحديث السني، والكتاب الثاني مشكلة الحديث الشيعي، ولم يعتمد على كتب مطبوعة، وإنّما على المكتبات الإلكترونية.

و يحتوي على تمهيد و ثلاث فصول:

◦ لمحة عن علم مشكل الحديث

الفصل الثاني ◦ ترجمة "عبد الجليل القصري" وحياته

العلمية

◦ دراسة حول كتاب شرح مشكل

الحديث

تهيد

لقد اشتمل هذا الكتاب على باب مهم من أبواب الشريعة، حيث اهتم المصنف - رحمه الله - بالنصوص الحديثية المشكّلة، وخصّ كتابه في أحاديث العقائد فقط، حيث عالج أهمّ الأحاديث الموهمة للتشبيه، وكذا بعض الأحاديث التي تظهر أنّها مناقضة للعقل أو الحس، وأضفى عليه صبغته الصوفية التي اشتهر بها، حيث استعمل المعاني الظاهرة والباطنة المعروفة عند أهل التصوّف بالتفسير الإشاري.

فكان بحق بلسماً للكثير من الطعون، ودواءً للعديد من الهموم، كما يعدّ الكتاب أيضاً ثمرة من ثمرات الصراع الطويل، والرّدود الكثيرة في ميدان العقائد، أو ما يسمّى في المصطلح الحديث "صراع وحوار الإيديولوجيات"، وخاصةً في باب صفات ربّ السموات - ~~جلا~~؛ والتي كانت رحاها تدور بين الذين يرون وجوب التّأويل في نصوص الصفات^(١)، أو جوازه بشروطه من جهة، وبين الذين كانوا يمتنعون التّأويل مطلقاً، ويمقتونه ويرونه منهجاً دخيلاً على الأُمَّة في نصوص الصفات من جهة ثانية.

فقامت بينهم الحرب على قدم وساق، حتى قال فيهم الشيخ طاهر الجزائري - رحمه الله - : "وقد نشأت بسبب ذلك عداوةٌ شديدة بين المتكلّمين والمُحدّثين، يعرفها من نظر في كتب التاريخ، حتّى إنّ المتكلّمين سمّوا جمهور المُحدّثين بالمشبّهة، والمُحدّثين سمّوهم بالمعطّلة"^(٢).

فرام المؤلّف في هذا الكتاب؛ أن يجمع بين الرأيين، ويوفّق بين المتخاصمين، بأسلوب جديد ورائق، ويدلّ الأُمَّة على سعة اللّغة التي نزل بها القرآن، وأنّ أكثر الإشكالات إنّما تنتج من جهة الجهل بسعتها، وأنّ الخلاف قد يكون لفظياً لا حقيقياً.

(١) المقصود بالتّأويل في نصوص الصفات هو معناه الاصطلاحي عند المتأخّرين، وهو صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله؛ إذا كان المحتمل الذي يراه موافقاً للكتاب والسنة، وينقسم إلى صحيح وباطل. ينظر الإحكام في أصول الأحكام للأمدّي (65/3 إلى 67)، كتاب التعريفات (72)، مناهل العرفان (7/2).

(٢) ينظر توجيه النّظر إلى أصول الأثر (130).

كما نبّه - رحمه الله - الأمة الإسلامية بعلمائها وعوامها على وجوب الائتلاف، والترفع والبعد عن الاختلاف؛ الذي يكون نتيجةً لاجتهادات أو مفاهيم مختلفة، ممّا قد يؤدي إلى افتراق القلوب وتمزّق الشعوب، لقول الله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾^(١)، ولقوله أيضاً: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾^(٢)، حتى ولو كان هذا الاختلاف في نظر البعض خطأً في الاعتقاد، مادام المخطئ قد بذل الجهد والوسع لبلوغ الحق المنشود الذي كان مقصده، ولكنه أخطأ أو أضلّ الطريق إليه، لقول الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾^(٣)، ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾^(٤).

و أوصى - رحمه الله - الأمة الإسلامية في زمنه - من خلال هذا الكتاب - أن تكون يداً واحدةً في وجه أعدائها المتربّصين بها، حيث كانت بلاد الأندلس المتبقية آنذاك، في ضعفٍ شديد، وهوانٍ مرير، وكانت أراضيها وقلاعها تتأكل الواحدة تلو الأخرى، والمسلمون في غفلةٍ يعمهون، وفي سلوى يمرحون؛ حتى كان آخرها سقوطاً بعد قرون عديدة من فتحها، مملكة غرناطة، آخر معاقل المسلمين في الأندلس المنسيّة.

^(١) سورة الأنبياء : الآية [92] .

^(٢) سورة المؤمنون : الآية [52] .

^(٣) سورة البقرة : الآية [286] .

^(٤) سورة الأعراف : الآية [42] .

علم مشكل الحديث

يحتوي أربعة مباحث : □ التعريف بهذا العلم

- تعامل العلماء مع مشكل الحديث

- □ أهم الكتب المصنّفة في المشكل

- □ أهمية مشكل العقائد وأسباب

الزيغ فيه

- لمحة عن التفسير الإشاري

○ المبحث الأول: تعريف بهذا العلم

لقد اشتهر هذا العلم في أوّل أمره بعلم "مختلف الحديث" ؛ حيث أشهره الإمام الشافعي - رحمه الله - في كتابه "اختلاف الحديث"، وابن قتيبة ^(١) في "تأويل مختلف الحديث".

وأطلق عليه بعضهم فيما بعد "مشكل الحديث"، وفي ذلك ألف "الطحاوي" ^(٢) كتابه "شرح مشكل الآثار"، وابن مهدي الطبري ^(٣) كتابه "تأويل الآيات المشكّلة الموضّحة وبيانها بالحجج والبرهان".

وقد ظنّ بعض المتأخرين أنّهما علمٌ واحدٌ بتسميتين ^(٤)، وهما في الحقيقة علمان مختلفان، تجمعهما بعض الوجوه، وتفرّقهما وجوه أخرى، كما سيتبيّن فيما بعد، وقد كان العلماء المتقدّمون يجمعون بينهما في كتبهم ؛ لتقاربهما في المعنى، وتداخلهما في بعض الوجوه.

^(١) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري صاحب التصانيف الكثيرة ت 276هـ . ينظر تاريخ بغداد برقم 5262 (411/11، 412)، تاريخ الإسلام (381/20 إلى 383)، سير أعلام النبلاء (298/13)، البداية والنهاية (596/14، 597).

^(٢) هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك الطحاوي نسبة إلى قرية بصعيد مصر ت 321هـ . ينظر تاريخ دمشق (367/5، 368)، البداية والنهاية (71/15، 72).

^(٣) هو أبو الحسن علي بن محمد بن مهدي الطبري ، ويقال: "ابن المهدي" تلميذ أبي الحسن الأشعري ت 380هـ . ينظر تبين كذب المفترى (195)، طبقات الشافعية الكبرى (466/3 إلى 368).

^(٤) هو صنيع الكتاني في الرسالة المستطرفة (118)، وأبو زهو في الحديث والمحدثون (471)، و الأستاذ الدكتور نور الدين العتر في منهج التّقد (337)، وصاحب معرفة مدار الإسناد وبيان مكانته في علم علل الحديث (2/74). ينظر مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين (58).

فيتوجب عليّ التعريف بالاصطلاحين كليهما، حتى يتسنى للقارئ الوقوف بوضوح على معانيهما الصحيحة.

○ المطلب الأول : تعريف مختلف الحديث

○ أولاً : التعريف اللغوي :

كلمة المختلف مشتقة من اختلف الأمران إذا لم يتفقا، وكلّ ما لم يتساو ويتوافق فقد تخالف واختلف، وتخالف القوم إذا ذهب كل واحدٍ إلى خلاف ما ذهب الآخر، ومنه قول الله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ﴾^(٢)، أي في حال اختلاف أكله^(٣).

○ ثانياً : التعريف الاصطلاحي:

اختلف في ضبط كلمة مختلف، فمنهم من جعلها بكسر اللام "المختلف"، اسم فاعل من الخماسي؛ من اختلف يختلف فهو مختلف، ومنهم من ضبطها بفتحها؛ على أنه مصدر ميمي من اختلف.

فمن ضبطه بكسر اللام على وزن اسم فاعل^(٤)، عرّفه بأنه: الحديث الذي عارضه ظاهرٌ مثله، فأوهم معنى باطلاً.

(١) سورة النحل : الآية [69] .

(٢) سورة الأنعام : الآية [141] .

(٣) ينظر مادة "خلف" من لسان العرب (1240/2)، مختار الصحاح (99)، المصباح المنير (68)، القاموس المحيط (134/3)، تاج العروس (279/23)، المعجم الوسيط (251).

(٤) ينظر نزهة النظر (103)، إسبال المطر على قصب السكر (251)، شرح شرح نخبة الفكر (363)، بهجة النظر شرح نخبة الفكر مخطوط (ق36/ و)، عقد الدرر في شرح نخبة الفكر (235).

ومن ضبطها بفتح اللام على أنّه مصدر ميمي؛ قال في تعريفه: "هو أن يأتي حديثان مُتضادّان أو متعارضان في المعنى ظاهراً، فيجمع بينهما بما ينفي التضاد.

وعليه فيكون المراد بالتعريف على الضبط الأول الحديث نفسه، والمراد على الضبط الثاني نفس التضاد والتعارض والاختلاف^(١). وقد علّق التعارض بكونه في الظاهر، لأنّ التعارض والتناقض الحقيقي لا وجود له في نصوص الكتاب والسنة، إذ يستحيل ذلك في حقّ الله العليم الحكيم، وأثر عن أبي بكر ابن خزيمة^(٢) أنّه قال: "ليس ثمّ حديثان متعارضان من كل وجه، ومن وجد شيئاً من ذلك فليأتني لأؤلف له بينهما"^(٣).

وقد نبّه الشافعي أنّه لا يدخل في باب المختلف ما أمكن فيه الجمع؛ حيث قال: "ولا ينسب الحديثان إلى الاختلاف ما كان لهما وجهاً يمتضان معاً، إنّما المختلف ما لم يمتض إلاّ بسقوط غيره، مثل أن يكون الحديثان في الشيء الواحد هذا يُحلّله، وهذا يجرّمه"^(٤)، وكأنّه - رحمه الله - يريد الحقيقة، أي ما أمكن فيه الجمع، فليس هو في الحقيقة من

^(١) ينظر التقريب للنواوي (90)، تدريب الراوي (196/2)، الحديث والمحدثون (471)، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (441، 442)، مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين (13، 14)، مختلف الحديث وأثره في أحكام الحدود والعقوبات (31، 32)، منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث (56، 57)، مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين (25، 26)، المنهج الإسلامي في علم مختلف الحديث (20، 21)، قواعد دفع التعارض عند الإمام الشافعي (ضمن مجلة جامعة أم القرى العدد "32") (261)، معرفة مدار الإسناد (2/274).

^(٢) أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلميّ النيسابوري الشافعي لقّب بإمام الأئمة ت311 هـ. ينظر كتاب الثقات (9/156)، سير أعلام النبلاء (14/365 إلى 382).

^(٣) ينظر اختصار علوم الحديث (166)، تدريب الراوي (196/2).

^(٤) ينظر الرسالة للشافعي (2/342).

المختلف، و إنما اختلافه في الظاهر فقط لمن لم يظهر له ذلك، بدليل أنه كان يعنون في بعض الأحيان "مما يعد مختلفاً، وليس عندنا بمختلف" ^(١).

كما يجدر التنبيه على أن هذا العلم ليس هو "اختلاف الحديث" الذي قد يطلقه بعض المحدثين على علم العلل، لأنّ ذاك يختص باختلاف الرواة في الإسناد، كاختلاف راويين عن شيخهما في حديث ما ^(٢).

○ المطلب الثاني: تعريف مشكل الحديث

○ أولاً : التعريف اللّغوي:

المُشْكَل - بكسر الكاف - اسم فاعل من أَشْكََلَ الأمر إذا التبس واختلط، يقال: "أشْكَل عليّ الأمر"، إذا اختلط والتبس، ومنه أمور مشْكَلة، أي ملتبسة ومختلطة بعضها ببعض. وَأَشْكَلتُ عليّ المسألة؛ إذا أُحْلِكتُ والتبست، ومنه قيل للأمر المشتبه مشْكِل، والأشْكَل هو ذو اللونين المختلطين، ومنه قول الشاعر:

فما زالت القتلى تمور دماؤها... بدجلة حتى ماء دجلة أشْكَلُ ^(٣)

مستنكراً الدماء المختلطة بالمياه، فالمشْكَل هو الأمر الملتبس الذي يمكن إزالة لبسه ^(٤).

^(١) ينظر الرسالة للشافعي (282/2).

^(٢) ينظر معرفة مدار الإسناد وبيان مكانته في علم علل الحديث (205/1).

^(٣) البيت من قصيدة لجرير يهجو فيها الأخطل، مطلعها "أجْدك لا يصحو الفؤاد المعلن... من البحر الطويل. ينظر ديوان جرير (143/1)، و جرير هو أبو حزره جرير بن عطية بن حذيفة بن بدر بن سلمة، التميمي البصري الشاعر المشهور ت110هـ. ينظر تاريخ الإسلام (40/7 إلى 43).

^(٤) ينظر مادة "شكل" من لسان العرب (2310/4)، مختار الصحاح (174)، المصباح المنير (122)، القاموس المحيط (389/3)، تاج العروس (271/29)، المعجم الوسيط (491)، توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية لغة وتفسيراً وإعراباً (88).

○ ثانيًا : التعريف الاصطلاحي.

قال الطحاوي: "وإني نظرت في الآثار المروية عنه ﷺ ... فوجدت فيها أشياء مما يسقط معرفتها، والعلم بها عن أكثر الناس، فمال قلبي إلى تأملها، وتبيان ما قدرت عليه من مشكلها، ومن استخراج الأحكام التي فيها، ومن نفي الإحالات عنها" ^(١)، وقال بعضهم: "المشكل هو ما لا ينال المراد منه إلا بتأمل بعد الطلب" ^(٢)، وقال آخرون: "المشكل هو اللفظ الذي اشتبه المراد منه بحيث لا يوقف على المراد منه بمجرد التأمل" ^(٣). فتلخص أن المشكل يتميز بأمرين.

الأول : خفاء المعنى، وذلك لعدة أسباب سيأتي التنبيه على بعضها.

الثاني : لا بد فيه من التأمل وإعمال الفكر بقوة؛ حتى يُزال إشكاله.

ويمكن تلخيص تعريف مشكل الحديث بقولي: "هو ما خفي معناه؛ لدلالته على استحالة شرعية أو عقلية أو معًا، ولا يُزال إشكاله إلا بالتأمل في معناه، أو ألفاظه، أو في القرائن المتعلقة به، سواء كانت محتفة أو خارجة عنه" ، وهو بهذا المعنى نظير للمتشابه الذي يطلقه كثير من العلماء على نصوص الصفات التي يوهم ظاهرها التشبيه، لأنّ المتشابه عندهم هو ما التبس معناه وخفي، وأشكل لدخوله في شكل غيره فأشبهه وشابهه ولذا افتقر في معرفة المراد منه إلى غيره، ومنه الآيات والأحاديث المشكّلات المعروفة بمتشابه الصفات، وجعل بعضهم المتشابه أعم من المشكل ^(٤).

^(١) ينظر مشكل الآثار (6/1)

^(٢) قاله الجرجاني في كتاب التعريفات (276).

^(٣) قاله الكفوي في الكليات (846).

^(٤) ينظر مناهل العرفان (2/ 213 إلى 217)، استحالة المعية بالذات وما يضاهاها من متشابه الصفات (61 إلى

64)، توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية لغة وتفسيرًا وإعرابًا (88 إلى 90) .

وأسباب المشكل كثيرة جداً منها:

- خفاء معنى بعض الألفاظ، وأسبابه كثيرة، لكونها من غريب اللغة، أو من المشترك اللفظي^(١)، أو استعملت من باب المجاز، ومثال الأخير حديث الذي فيه إثبات الملل^(٢).
- ومنها معارضته للقرآن، أو لحديث آخر، أو لإجماع، أو للقياس الصحيح، كحديث زيادة العمر بصلة الرحم^(٣).
- منها مناقضته للعقل أو الحس، كحديث عدم احتراق الإهاب الذي فيه القرآن^(٤)، إذ المشاهدة تدل على عدم صحته في كوننا نرى الجلود تُحرق ولو كُتب فيها القرآن، إلى غير ذلك من الأسباب التي تجد أمثلتها في هذا الكتاب وغيره^(٥).

- المطلب الثالث: الفرق بين مختلف الحديث و مشكل الحديث

وعند المقارنة بين التعريفين ومدلوليهما، يتضح أنّ المشكل أعمّ من المختلف، وذلك لأُمور أهمّها:

١. المختلف لغة مشتق من الاختلاف، وأمّا المشكل فهو مشتق من الإشكال الذي هو الالتباس، واللبس قد يكون سببه الاختلاف، وقد يكون غيره.
٢. المختلف سببه معارضة حديث لحديث ظاهراً، بينما المشكل فأسبابه كثيرة، منها التعارض الظاهري مع حديث أو آية، أو أسباب أخرى.

(١) هو اللفظ الموضوع لمعنيين معاً على سبيل البدل. أو هو أن يتحد اللفظ ويتعدّد المعنى على سبيل الحقيقة فيهما، كالقرء، فإنه حقيقة في الحيض والطهر. ينظر التعريفات (274)، الحدود الأنيفة والتعريفات الدقيقة (80)، المعجم الوسيط (480).

(٢) ينظر الصفحة (403) من هذا الكتاب.

(٣) ينظر الصفحة (510) من هذا الكتاب.

(٤) ينظر الصفحة (489) من هذا الكتاب.

(٥) ينظر الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (442، 443)، مختلف الحديث وأثره في أحكام الحدود والعقوبات (24، 25)، منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث (56، 57)، مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين (30، 36).

٣. إزالة الإشكال في المختلف يكون بإعمال القواعد المقررة عند أهل العلم، من جمع إن أمكن، ونسخ إن عرف التاريخ، ثم الترجيح بالقرائن والمرجحات، وإلا فالتوقف في الأخير^(١).

وأما المشكل فإزالة إشكاله يكون بالتأمل في معاني الألفاظ وسعة استعمال العرب لها، أو بالنظر في القرائن التي توضح المعنى. وبذلك يكون بينهما عموم وخصوص مطلق، فكل مختلف مشكل، وليس كل مشكل مختلف.

كما يجدر التنبيه هنا على أن المشكل لا يُسمى كذلك إلا إذا صحّ السند، وثبت النص بالنقل الصحيح، وأما الأحاديث الضعيفة والموضوعة، فلا تدخل فيه، ولا تعتبر مخالفتها، وإن كان بعض العلماء يدخلها فيه، ويزيل إشكالها على احتمال صحتها، أو لأنها قد تروج عند العوام^(٢).

^(١) ينظر مقدمة ابن الصلاح (284 إلى 286)، التقريب للنووي (90)، اختصار علوم الحديث (166)، نزهة النظر (104 إلى 107)، تدريب الراوي (197/2)، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (444 إلى 453)، منهج النقد في علو الحديث (338 إلى 341)، مقدمة شرح مشكل الآثار (7/1).

^(٢) ينظر الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (443، 444)، مختلف الحديث وأثره في أحكام الحدود والعقوبات (25، 26)، مقدمة الشيخ شعيب الأرنؤوط على شرح مشكل الآثار (7/1)، منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث (56، 57)، مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين (16، 17)، مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين (30، 36)، المنهج الإسلامي في علم مختلف الحديث (18، 19)، قواعد دفع التعارض عند الإمام الشافعي (ضمن مجلة جامعة أم القرى العدد "32") (262، 263).

○ المبحث الثاني : تعامل العلماء مع مشكل الحديث

لقد حاول العلماء -رحمهم الله- بكلّ ما أوتوا من قوّة وعلم، دفع جميع الإشكالات عن الأحاديث النبويّة، ورفع المخبوء عنها، وقد ذكرت أنّ المنهج المشهور والمتعارف عند العلماء هو أن يحاولوا الجمع، وإلّا نظروا في التاريخ فينسخ المتأخّر المتقدّم، وإلّا انصرفوا إلى الترجيح والنظر في أسبابه، وهي كثيرة جدّاً، هذا إن كان من المختلف، وأمّا المشكل الذي ليس من المختلف فبالندبّر في الألفاظ ومعانيها، وما يتعلّق بها من قرائن .

والمتملّ في كتب بيان المشكل وكلام العلماء فيها، يمكن أن يقسم تعامل العلماء مع المشكل إلى قسمين أو طورين:

أولاً النظر في المتون والألفاظ، محاولين أن يجدوا لها مخارج إمّا من لغة العرب أو من نصوص أخرى أو أمارات أخرى، وإلّا انصرفوا للنظر في الأسانيد والرواة والألفاظ، وحاولوا الطعن في صحّة الأسانيد، ورموا الرواة بالتصحيح والتبديل في المتون.

○ المطلب الأوّل تعاملهم مع المتون.

بعد ما خطا الشافعيّ أوّل خطوة في دفع المشكل، تتابع العلماء على نسقه، ونظروا إلى متون الأحاديث الصحيحة نظرة المتامل الغائر، حتى انكشف لهم أغواره، وألقى عن وجهه ستاره، وأخذوا يتوسّعون في طرق دفع الإشكال بالنظر في اللغة ونصوص الكتاب والسنة، والرجوع إلى الآثار والإجماع والقياس .

ولم تكن طرقهم تختلف كثيراً في معالجة ذلك ، بعدما سطرها الإمام الشافعي في "اختلاف الحديث،" على الطريقة التي سبق التنبيه عليها إلّا ما كان من مشكل أحاديث العقائد، فإنّهم تفرّقوا فيه واختلفوا، بل تنافروا وتدابروا، وخاصة بعد القرون الفاضلة، وزادت هذه الهوة بتأخّر الزمان، حتّى صار بعضهم يتراشق الألقاب والشتائم والسباب مع بعض، ويمكن التعرّف على أهم الاختلافات والميزات بتقسيم التعامل مع المشكل إلى مرحلتين أساسيتين .

○ أولاً: مرحلة الصحابة والتابعين

إنَّ المتأمل في هذه المرحلة ليكاد يعجب لعدم وجود كبير خلافٍ في العقائد أو في الصفات إلا ما كان في التزّر القليل ^(١)، بل تقبلوا كلّ الآيات والأحاديث على سعتها واختلاف أنواعها من غير إشكال أو اعتراض أو استغراب، كما أنّهم لم يتعرّضوا لها بتفسير أو تأويل، بل تركوا نصوص الصفات كما جاءت في الكتاب والسنة، مع إيمانهم أنّ الله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ^(٢)، ويرجع ذلك لصفاء قرائحهم وتضلّعهم في لغة العرب، وسلامة قلوبهم وعقولهم من أيّ زيغ أو ضلال ، وعدم تشبث عقولهم بالفلسفة اليونانية الذميمة .

وقد أكّد ذلك كثير من أهل العلم، قال أبو يعلى ^(٣): "لأنّ الأجلّاء من أصحاب رسول الله ، والمتقدّمين في العلم كانوا يُسألون عن الآية من القرآن فلا يجيبون عنها، ويقولون ما نعرف تأويلها منهم: أبو بكر وعمر وابن عباس" ^(٤)، وقال ابن قدامة ^(٥): "ومذهب السلف الإيمان بصفات الله تعالى؛ وأسمائه التي وصف بها نفسه في آياته وتتريله، أو على لسان رسوله؛ من غير زيادة عليها؛ ولا نقص منها؛ ولا تجاوز لها؛ ولا تفسير لها؛ ولا تأويل لها بما يخالف ظاهرها، ولا تشبيه بصفات المخلوقين، ولا سمات المحدثين، بل أمروها كما جاءت، وردّوا علمها إلى قائلها ومعناها إلى المتكلّم بها... ولم يفسّروا ما

^(١) من ذلك التزّر القليل اختلافهم في رؤية محمد لرّبّه كما في حاشية الصفحة (173) من هذا الكتاب، واختلافهم في ردّ قراءة ورد فيها إثبات صفة العجب، كما في حاشية الصفحة (445) من هذا الكتاب.

^(٢) سورة الشورى : الآية [11] .

^(٣) هو أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء 458هـ. ينظر تاريخ بغداد برقم 679 (55/3)، طبقات الحنابلة برقم 361/3 (418) .

^(٤) ينظر إبطال التأويلات لأخبار الصفات (67).

^(٥) هو موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة بن مقدم بن نصر المقدسي الجماعلي ثمّ الدمشقي الصالح الحنبلي صاحب التصانيف 620 هـ . ينظر سير أعلام النبلاء (22/165 إلى 173) ، ذيل طبقات الحنابلة برقم 300 (281/3 إلى 398).

يتعلّق بالصفات منها، ولا تأوّلوه ، ولا شَبّهوه بصفات المخلوقين، إذ لو فعلوا شيئاً من ذلك لنقل عنهم، ولم يجز أن يُكتم بالكلية"^(١).

بل من العلماء من ذهب إلى أن جميع ما في القرآن من آيات الصفات فليس عن الصحابة اختلاف في تأويلها إلا في مثل قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾^(٢)، حيث أن بعضهم فسّرها بالشدة، وبعضهم جعلها في الصفات^(٣).

وجاء في أعلام الموقعين: "وقد تنازع الصحابة عليهم السلام في كثير من مسائل الأحكام؛ وهم سادات المؤمنين وأكمل الأمة إيماناً -، ولكن بحمد الله لم يتنازعا في مسألة واحدة من مسائل الأسماء والصفات والأفعال"^(٤).

وأطال النفس في تقرير ذلك صاحب كتاب المواعظ والاعتبار، ومّا قاله: "...ومن أمعن النظر في دواوين الحديث النبوي، ووقف على الآثار السلفية، علّم أنّه لم يرد قطّ من طريق صحيح ولا سقيم عن أحد من الصحابة عليهم السلام على اختلاف طبقاتهم وكثرة عددهم - أنّه سأل رسول الله عن معنى شيء ممّا وصفه الربّ سبحانه به نفسه الكريمة في القرآن الكريم، وعلى لسان نبيّه محمد صلى الله عليه وآله، بل كلّهم فهموا معنى ذلك، وسكتوا عن الكلام في الصفات"^(٥)، وكأنّ الصحابة رضوان الله عليهم وقفوا مع القرآن والسنة، فتكلّموا بما جاء فيهما، ولم يزيّدوا على ذلك حرفاً واحداً.

وجديرٌ أن يكون مذهبهم هو المذهب المختار، والرأي السديد لمن استشار؛ إذ به اجتمعت الأمّة، وبه التأم الجرح بعد الغمّة، فهو السبيل لنبد الفرقة بين الإخوان، وعودة المحبة والألفة بين الخلائق، وقد صرّح كثير من العلماء باختياره، وتصويبه واصطفائه.

(١) ينظر ذم التأويل (9، 10).

(٢) سورة الشورى : الآية [11] .

(٣) ينظر مجموع الفتاوى (237/6) .

(٤) ينظر أعلام الموقعين (91 /2) .

(٥) ينظر المواعظ والاعتبار المعروف بالخطط المقرئية (420، 419/3) .

قال أبو بكر الحصني ^(١): "ولا شكّ أنّ مذهب السكوت أسلم، وقد ندّم خلقٌ من أكابر المتكلّمين على الخوض في ذلك..." ^(٢).

وقال إمام المتكلّمين، والغوّاص في علوم الكلام والدين، فخر الدين الرازي ^(٣)؛ بعد عمر طويل من الاشتغال بهذا العلم: "رأيت الأصلح والأصوب طريقة القرآن، وهو ترك الرّب، ثمّ ترك التعمّق، ثمّ المبالغة في التعظيم من غير خوض في التفاصيل، فأقرأ في التّزّيه قوله: ﴿وَاللّٰهُ الْعَنِيُّ وَأَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ﴾" ^(٤)، وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾" ^(٥)، و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ اللَّهُ أَحَدٌ﴾" ^(٦)، وأقرأ في الإثبات: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾" ^(٧)... وأقول: إنّ عقلي عقلي وفهمي قاصر عن الوصول إلى كنه صفة ذرة من مخلوقاتك" ^(٨).

○ ثانيًا: مرحلة المتأخرين

أقصد بهم المتأخّرين عن القرون الفاضلة حيث دبّ الخلاف وسرت الفرقة بين أبناء العقيدة الواحدة، وبدأ الاعتراض والحيرة وضيق العطن عند التّاس، وأصبحت العقول غير قادرة على استيعاب كثير من نصوص الكتاب والسّنة، وخاصةً في صفات الله تعالى، وذلك إثر تشرّب القلوب والعقول للفلسفة والمنطق اليوناني المذموم، كما قويت - من جهة أخرى - شوكة أعداء الإسلام الذين لا يفتؤون ولا يسأمون من الطعن فيه. تمثل هذه

^(١) هو أبو بكر تقي الدين بن محمد بن عبد المؤمن بن حريز الحصني ثمّ الدمشقي الشافعي ت 829هـ، صاحب التصانيف. ينظر الضوء اللامع لأهل القرن التاسع برقم 220 (81/6 إلى 84)، البدر الطالع برقم 110 (113/1).

^(٢) ينظر دفع شبه من شبه وتمرد (17).

^(٣) هو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري الإمام فخر الدين الرازي ابن خطيب الري الإمام المتكلم صاحب التصانيف والفنون ت 606هـ. ينظر سير أعلام النبلاء (21/500، 501)، طبقات الشافعية الكبرى برقم 1089 (81/8، 82)، البداية والنهاية (11/17 إلى 14).

^(٤) سورة محمد: الآية [38].

^(٥) سورة الشورى: الآية [11].

^(٦) سورة الإخلاص: الآية [1].

^(٧) سورة طه: الآية [5].

^(٨) ينظر تاريخ الإسلام (218/43، 219)، البداية والنهاية (13/17، 14).

الأمر، والتشغيب على العامة في دينهم بإثارة الحديث عن المتشابه وغيره، وبدأ الأمر يكبر والهوة تزيد مما دفع بعلماء المسلمين للوقوف في وجه هذه الهجمات، وصدّها بالحجج البينات الواضحات، ولكنهم اختلفوا في أسلوب ردّها؛ لاختلاف مشاربهم ومذاهبهم.

- فذهب بعضهم إلى نفي جميع صفات الله تعالى، وحملوا كلّ نصوص الصفات على أن المراد منها الذات كالمعتزلة^(١) والجهمية^(٢) وأشباههم.

- وذهب بعضهم إلى إثبات الصفات كما هي في المحسوسات، وقالوا إنّ الله خاطبنا بما نعقل، ونحن لا نعقل إلا ما نرى ونشاهد، فأثبتوا لله صفات كصفات المخلوقات - تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً -، وسمّوا بالمشبهة والمجسّمة^(٣). واختلف أهل السنّة في ذلك أيضاً إلى مذاهب يمكن أن نُجمل أهمّها في أربع فرق رئيسة^(٤).

○ فريق منهم رأى أن الأولى في ذلك هو عدم التعرّض لنصوص الصفات بوجه من الوجوه لا بتفسير ولا بتأويل؛ مع الإثبات لها من غير تشبيه كما جاءت في القرآن والسنّة، ورأوا أنّ النجاة هو السكوت في هذا الباب وعدم الخوض فيه، و نسبوا هذا

^(١) هي فرقة تقول بأصول خمسة هي التوحيد و العدل و الوعد و الوعيد و المتزلة بين المتزتين، و قد اختلف في سبب تسميتهم بذلك، فقليل لأنهم اعتزلوا السياسة عندما نزل الحسن عن الخلافة لمعاوية، و قيل لأنّ رأسهم وشيخهم الأوّل واصل ابن عطاء اعتزل حلقة الحسن البصري لأجل خلاف عقائدي، وهم فرق كثيرة. ينظر الملل و التّحلّ لعبد القاهر البغدادي (83، 84) الملل و التّحلّ للشهرستاني (56/1)، تاريخ المذاهب الإسلامية (118، 119)، المعتزلة وأصولهم الخمسة.

^(٢) هم أتباع جهنم بن صفوان الترمذي، و لهم آراء كثيرة في العقائد منها أنّ الله لا يجوز أن يوصف بما يمكن وصف غيره به. ينظر الملل و التّحلّ لعبد القاهر البغدادي (145)، الملل و التّحلّ للشهرستاني (97/1، 98).

^(٣) ينظر الملل و التّحلّ للشهرستاني (120/1، 121)، روح المعاني (159/16)، العقيدة الإسلامية وأسسها (217).

^(٤) يرى ابن عربي أنّ المتزّة من أهل السنّة أربعة أقسام. قسم سلّموا علم الأخبار لله تعالى، و هم المحدثون. وقسم تأوّلوها على وجه التّزيه على قدر ما وهبهم الله في وجه تأويلها، و هم أهل التّظر والفكر. وقسم تأوّلوها على ما ظهر لهم من الكشف والتّجليّ الإلهي، و هم من الصوفية. والرابع قسم من الصوفية الذين قصرت مرتبتهم عن من قبلهم، فأوّلوها على قدر علمهم. ينظر إحياء علوم الدين (103/1)، كشف المشكل (506/3)، الفتوحات المكية (طبعة إحياء التراث) (135/1، 136)، العقيدة الإسلامية وأسسها (217).

المذهب للسلف، أي ما كان عليه الصحابة وسلف الأمة -رضوان الله عليهم -، وحملوا أقوال الأئمة في نصوص الصفات كقولهم: "أمروها كما جاءت" ^(١) على ذلك.

وقد صرح كثير من العلماء ممن قال بالتأويل أن هذا المذهب هو مذهب السادة الأوائل، وهو الأولى والأفضل، ولكن فساد الزمان وعقول الناس هو الذي ألجأهم إلى ذلك، قال الخطابي ^(٢): "كان أبو عبيد ^(٣) يقول: نحن نروي هذه الأحاديث ولا نرفع لها المعاني. ونحن أخرى بأن لا نتقدم فيما تأخر عنه من هو أكثر علماً وأقدم زماناً وسناً" ^(٤)، وقال البيهقي ^(٥): "أما المتقدمون من أصحابنا فإنهم لم يشتغلوا بتأويل هذا الحديث وما جرى مجراه، وإنما فهموا منه ومن أمثاله ما سيق لأجله من إظهار قدرة الله تعالى وعظم شأنه" ^(٦)، واختار هذا المذهب كثير من العلماء، بل هو قول جمهورهم؛ فيمن كمل إدراكه وفهمه ولم يُخش عليه التشبيه، وجعلوه قول أئمة السلف جميعاً من التابعين ومن بعدهم ^(٧)، وجعله بعضهم مذهب محقق الصوفية من المتقدمين والمتأخرين ^(٨).

○ ذهب فريق ثاني إلى تأويل نصوص الصفات الموهمة للتشبيه، وأوجبوا ذلك في حق من قصر عقله وفهمه عن إدراك هذه النصوص؛ خاصة العامة وضعاف العقول الذين

^(١) ينظر حاشية الصفحة (142) من هذا الكتاب .

^(٢) هو أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي الفقيه صاحب التصانيف ت388هـ . ينظر سير أعلام النبلاء (23/17 إلى 28) ، طبقات الشافعية الكبرى (282/3، 283) .

^(٣) هو أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي الفقيه الأديب ، صاحب المصنفات ت224هـ أو أنقص بسنة أو سنتين . ينظر طبقات الحنابلة يرقم 369 (210/2 إلى 219) ، تاريخ الإسلام (320/16 إلى 329)

^(٤) ينظر أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري (997/2).

^(٥) هو أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي الخسروجردي الخراساني صاحب التصانيف ت458هـ . ينظر سير أعلام النبلاء (163/18 إلى 170) ، تاريخ الإسلام (438/30 إلى 441) ، طبقات

الشافعية الكبرى برقم 250 (8/4 إلى 16).

^(٦) ينظر الأسماء والصفات (168/2).

^(٧) ينظر الأسماء والصفات (414/2) ، شرح السنة (216/1، 217) ، إحياء علوم الدين (103/1) ، مرقاة المفاتيح (357/1) .

^(٨) ينظر روح المعاني (157/16 إلى 159) .

يُخشى عليهم التشبيه والتجسيم، فيجب في حق هؤلاء التأويل، وذلك بسبب ظهور من ينحو نحو التشبيه والتجسيم من جهة، ومن ينحو نحو التعطيل ونفي الصفات من جهة أخرى من بعض علماء الطوائف، قال الخطابي: "ولكن الزمان الذي نحن فيه قد صار أهله حزبين. منكر لما يُروى من نوع هذه الأحاديث رأساً، ومكذب به أصلاً، وفي ذلك تكذيب العلماء الذين رَووا هذه الأحاديث ...، والطائفة الأخرى مسلّمة للرواية فيها؛ ذاهبة في تحقيق الظاهر منها مذهباً يكاد يُفضي بهم إلى القول بالتشبيه، ونحن نرغب عن الأمرين معاً، ولا نرضى بواحد منهما مذهباً، فيحق علينا أن نطلب لما يرد من هذه الأحاديث إذا صحّت من طريق النقل والسند، تأويلاً يُخرّج على معاني أصول الدين ومذاهب العلماء، ولا تُبطل الرواية فيها أصلاً، إذا كانت طرقها مرضية ونقلتها عدولاً"^(١).

وهذا المذهب يُنسب للإمام أبي الحسن الأشعري^(٢) -رحمه الله-، ونصره العلماء بعده، بعده، وشدّدوا النكير على من أثبت الصفات الموهمة للتشبيه، ولو أتبعها بقوله من غير تكييف ولا تشبيه ولا تجسيم، لأنّ لازم عدم التأويل هو التجسيم عندهم، وفي ذلك يقول ابن الجوزي^(٣) في معرض كلامه على الصفات: "لأنّه إمّا أن يُثبت جوارحاً، وإمّا أن

^(١) ينظر أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري (997/2)، الأسماء والصفات (192/2)، العقيدة الإسلامية وأسسها (220، 221).

^(٢) هو الإمام القدوة أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري صاحب التصانيف في الردّ على الملحدة وغيرهم في تقرير مسائل العقيدة والذب عن الدين بأقرب طريق وأجلى بيان ت 324 هـ. ينظر تاريخ بغداد برقم 6142 (260/12، 261)، تبين كذب المفتري (34، 35)، سير أعلام النبلاء (85/15 إلى 90)، طبقات الشافعية الكبرى (347/3 إلى 384).

^(٣) هو أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن عبد الله بن عبيد الله بن حماد بن الجوزي القرشي، التيمي البكري، البغدادي، الحنبلي، الواعظ، ت 597 هـ صاحب التصانيف المشهورة. ينظر تاريخ الإسلام (287/42، 288)، ذيل طبقات الحنابلة (458/2 إلى 466).

أن يتأولها، فأما حملها على ظواهرها فظواهرها الجوارح^(١). واختار هذا المذهب جمهور المتأخرين خاصة مع ضعف العقول الذين يُخشى عليهم التشبيه^(٢).

○ فريق ثالث ذهب إلى أن الواجب في نصوص الصفات إثباتها كما جاءت حسب مقتضاها اللغوي من غير تأويل ولا تشبيه ولا تجسيم، وأنها مستعملة على وجه الحقيقة وفق دلالة لغوية صحيحة تليق بالله تعالى، وأن هذه الألفاظ اللغوية المستعملة فيها؛ تُستعمل لمعنى أعلى يليق بجلال الله، ولمعنى أدنى يليق بالمخلوق، مثل السمع والبصر، وجعلوا هذا المذهب هو مذهب الصحابة والتابعين وأتباعهم-رضوان الله عليهم أجمعين-، وذموا التأويل وشنعوا على القائلين به.

قال القاضي أبو يعلى: "واعلم أنه لا يجوز ردّ هذه الأخبار على ما ذهب إليه جماعة من المعتزلة، ولا التشاغل بتأويلها على ما ذهب إليه الأشعرية^(٣)، والواجب حملها على ظواهرها، وأنها صفات الله تعالى؛ لا تشبه سائر الموصوفين بها من الخلق، ولا نعتقد التشبيه فيها"^(٤)، وقال الرازي: "فعمدة مذهب الحنابلة أنهم متى تمسكوا بآية أو بخبر يوهم ظاهره شيئاً من الأعضاء والجوارح؛ صرّحوا بأننا ثبت هذا المعنى لله تعالى على خلاف ما هو ثابت للخلق، فأثبتوا لله تعالى وجهاً بخلاف وجوه الخلق، وبدلاً بخلاف أيدي الخلق"^(٥).

وحملوا أقوال الأئمة على مذهبهم، بل صنّفوا في ذلك كتباً رَوَوْا فيها معتقد الإمام أحمد على هذه الطريقة^(٦)، واختار هذا المذهب بعض المحدّثين كعثمان بن سعيد الدارمي^(١)

(١) يرّظر دفع شبه التشبيه (نسخة السقاف) (207).

(٢) ينظر تاريخ المذاهب الإسلامية (151 إلى 160)، العقيدة الإسلامية و أسسها (217).

(٣) نسبة للإمام أبي الحسن الأشعري، أي من كان متبعاً له في العقيدة، وقد مضت ترجمته في الصفحة (18).

(٤) ينظر إبطال التأويلات لأخبار الصفات (43).

(٥) ينظر أساس التقديس (21).

(٦) حيث قرّروا فيها مذاهبهم في الاعتقاد و نسبوها إلى الإمام أحمد، وذمّوا المذاهب الأخرى كالمعتزلة والكرامية والأشعرية وغيرها. ينظر على سبيل المثال كتاب الاعتقاد المروي عن الإمام أحمد لأبي الفضل التميمي (مخطوط)

الدارمي^(١) وابن خزيمة، وابن منده^(٢)، وبعض الحنابلة كابن حامد^(٣)، والقاضي أبو يعلى، وابن الزاغوني^(٤)، وابن تيمية^(٥)، وابن القيم^(٦) وغيرهم^(٧) ولكن غالى بعضهم في الإثبات حتى أثبت الصفات بالأحاديث الضعيفة أو أثبت ما لم يرد به الدليل^(٨).

-
- (ق15/و، ظ)، كتاب فيه أصول الدين ومنهاج الحق وسبيل الهدى... لعبد القادر الجيلاني (مخطوط) (ق92/ظ)، جزء فيه أجوبة الإمام العالم بن سريج في أصول الدين (مخطوط) (ق40/و) - الترقيم حسب المجموع -.
- (١) هو أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد التميمي الدارمي السجستاني محدث هراة ت280هـ . ينظر سير أعلام النبلاء (319/13 إلى 326)، طبقات الشافعية الكبرى (302/2 إلى 306).
- (٢) هو أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده الأصفهاني الحافظ كان واسع الحديث والحفظ رحل إلى البلاد الشاسعة، وكان بينه وبين أبي نعيم -صاحب الحلية- نفرة ووحشة من أجل الاعتقادات 395 أو 396هـ. ينظر ميزان الاعتدال برقم 7213 (479/3)، البداية والنهاية (512/15، 513).
- (٣) هو أبو عبد الله الحسن بن علي بن مروان البغدادي الورّاق، له كتاب شرح أصول الدين ت403هـ. ينظر طبقات الحنابلة برقم 638 (309/3 إلى 321)، سير أعلام النبلاء (203/17)، ولم أعثر على كتابه مطبوعاً.
- (٤) هو أبو محمد عبيد الله بن نصر بن عبيد الله بن سهل بن السري الزاغوني ت527هـ. ينظر سير أعلام النبلاء برقم 305 (605/19)، ذيل طبقات الحنابلة برقم 80 (401/1 إلى 410).
- (٥) هو تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن القاسم بن تيمية الحرّاني الدمشقي الحنبلي ت728هـ. ينظر تاريخ الإسلام (104/51 إلى 106)، ذيل طبقات الحنابلة برقم 531 (491/4 إلى 529).
- (٦) هو شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز الزرعي الدمشقي الحنبلي ابن قيم جامع الجوزية بدمشق ت751هـ . ينظر ذيل طبقات الحنابلة برقم 600 (170/5 إلى 176)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة برقم 1067 (400/3 إلى 403).
- (٧) ينظر شرح مشكل الحديث (392)، دفع شبه التشبيه (نسخة السقاف) (97 إلى 100)، مجموع الفتاوى (113/12)، تاريخ المذاهب الإسلامية (177 إلى 187)، العقيدة الإسلامية وأسسها (217، 218).
- (٨) هذا الصنيع وقع فيه مثل ابن حامد، وأبي يعلى. يظن دفع شبه التشبيه (نسخة السقاف) (97 إلى 100)، 248، 249، مجموع الفتاوى (242/16)، تاريخ المذاهب الإسلامية (184)، قراءة في كتب العقائد - المذهب الحنبلي نموذجاً - (129 إلى 131).

○ فريق رابع وهم أهل التصوّف، حيث يرى الشيخ ابن عربي ^(١) أن أهل التصوّف يُظهر لهم الكشف والتجلي من معاني الألفاظ والجمل ما لا يمكن لأحد أن يدركه بالفهم والنظر، وعنده أن أعلى الطرق إلى العلم هو علم التجليات ، ودونه علم النظر، لأن الله تعالى تجلّى لهم في صورة المعلم ، فأطلعتهم تلك المشاهدة والمكاشفة على معاني هذه الأخبار والكلمات دفعة واحدة، فلا يمكنهم عند هذا الكشف والمعاينة أن يجهلوا خبراً، بل يعرفون كل المعاني والتزيهات معرفةً تامة ^(٢).

وكأنه شبه الكشف عندهم بالحالة التي وقعت للنبي ﷺ من علمه لكل شيء في حديث اختصاص الملائكة الأعلی ^(٣)، وفي ذلك يقول ابن عربي: "وهذا هو حدّ كل ناظر في هذا الباب، وأمّا نحن فنقول بهذا معهم، وعندنا زوائد من باب الاطلاع على الحقائق من جهة لم يطلعوا عليها، علمنا منها أن الألفاظ كلها متباينة" ^(٤).

○ المطلب الثاني: تعاملهم مع الأسانيد.

لقد سبق أن ذكرت أن الحديث لا يعدّ من المشكل إلا إذا صحّ سنده، وأمّا الضعيف فيُغني ضعفه عن الكلام في متنه، ولكنّ بعض العلماء لما استحال عليهم أن يجدوا لبعض الأحاديث مخرج، أو رأوها مستحيلة الحمل على غير وجهها الظاهر، طعنوا في أسانيدها وتكلّموا في ثبوتها، وإن كان غيرهم قد صحّحها أو حسنّها، ولجأ البعض منهم إلى الطعن في ألفاظها أو الحكم بتصحيفها، ولم يبالوا أن كانت هذه الأحاديث من أعلى مراتب الصحيح ؛ كأن تكون في الصحيحين ؛ أو ليست كذلك .
ولهذه المسألة أمثلة كثيرة أسوق بعضها على سبيل المثال :

^(١) هو الشيخ الأكبر أبو بكر محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن عبد الله، محيي الدين، الطائي الحائمي، الأندلسي، المرسى، المعروف بابن عربي نزيل دمشق ت 638هـ شيخ الصوفية و صاحب المصنّفات وإمام علم الإشارات. ينظر تاريخ الإسلام (374/46، 375)، سير أعلام النبلاء (48/23).

^(٢) ينظر الفتوحات المكية (إحياء التراث) (135/1، 136) .

^(٣) ينظر الحديث في الصفحة (167، 168) من هذا الكتاب.

^(٤) ينظر الفتوحات المكية (إحياء التراث) (134/1) .

- ذهب أبو بكر ابن خزيمة إلى تضعيف حديث "لا يؤمّ عبدٌ قومًا فيخصُّ نفسه بدعوة دونهم، فإنّ فعل فقد خالفهم" ^(١) - وقد حسّنه الترمذي - ، لأنّه معارض للحديث المتفق عليه "اللّهم باعد بيني وبين خطاياي" ^(٢) في افتتاح الصلاة ^(٣)، وقد جمع بينهما بعض أهل العلم بأوجه منها، أن يحمل الحديث الأوّل على ما يؤمّن فيه المأموم مع الإمام، والثاني على ما لا يكون فيه ذلك، أي في أدعية الصلّاة التي يخصّ بها كل مصلٍ نفسه ^(٤). ومنها أن يحمل الأوّل على الدعاء غير المأثور، وأمّا المأثور عن النبي فيجوز بدليل الحديث الثاني ^(٥).

ذهب أبو سليمان الخطابي - رحمه الله - إلى تصحيف كلمة في الرواية التي علّقها البخاري عن عبيد الله بن عمير: "لا شخص أغير من الله" ، وقد أخرج مسلم هذا السياق موصولاً في صحيحه ^(٦)، قال أبو سليمان: " وخلق أن لا تكون هذا اللفظة - أي شخص - صحيحة ، وأن تكون تصحيفاً من الراوي ، لأنّ النظر الأوّل من شيء وشخص سواء" ، ولأجل ذلك وقع التصحيف ، ووافقه في قوله ابن فورك ^(٧) وغيره ^(٨).
ذهب الخطابي أيضاً في حديث الخبر اليهودي الذي جاء للنبي ﷺ فقال: "يا محمد إنّ الله يضع السّماء على أصبع، والأرض على أصبع، والجبال على أصبع... فضحك رسول

^(١) رواه أبو داود برقم 90 (1228) ، و الترمذي برقم 357 (1676) و حسّنه ، وابن ماجه برقم

923(2531) عن ثوبان ؓ ، وأخرجه أبو داود برقم 91 (1229) عن أبي هريرة ؓ .

^(٢) متفق عليه، أخرجه البخاري برقم 744(59)، ومسلم برقم 1354 وبرقم 1355(771) عن أبي هريرة ؓ.

^(٣) ينظر صحيح ابن خزيمة (63/3) ، زاد المعاد (264/1) ، التّكت على ابن الصّلاح للزركشي (270/2).

^(٤) ينظر زاد المعاد (264/1) .

^(٥) ينظر التّكت على ابن الصّلاح للزركشي (270/2).

^(٦) رواه مسلم برقم 3764 (836) عن المغيرة بن شعبة ؓ.

^(٧) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني المتكلم، صاحب التصانيف ت 406هـ . ينظر تبين كذب

المفتري (232، 233) ، طبقات الشافعية الكبرى برقم 316 (127/4 إلى 135) .

^(٨) ينظر أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري (1248/4) ، شرح مشكل الحديث (101) ، شرح البخاري

لابن بطلال (442/10) ، الأسماء والصفات (56/2) ، دفع شبه التشبيه (نسخة السقاف) (161).

الله ﷻ حتىّ بدت نواجهه تعجباً وتصديقاً لقول الله ﷻ : ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾^(١)... الآية^(٢). إلى تضعيف قول الراوي: "تصديقاً لقول الراهب (أو الحبر)"، واتهم الراوي بأنه رواها بالمعنى الفاسد، واللفظة في الصحيحين مما اتفق عليها الشيخان، وتبعه في ذلك أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي المحدث^(٣)، حيث أبطلها وشنّع عليها بتكذيبها واستحالتها^(٤).

ذهب ابن تيمية وتلميذه ابن القيم والبُلقيني^(٥) جميعاً في حديث أبي هريرة الذي جاء فيه "اختصمت الجنة والنار إلى ربهما فقالت الجنة... وإِنَّه ينشئ للنار من يشاء فيلقون فيها..." الحديث - وهو في البخاري^(٦) - أن ذكر النار الثانية مما غلط فيه الراوي وانقلب وانقلب عليه، والصواب الجنة، لأنّها خالفت كل الروايات الأخرى في الصحيحين التي جاءت فيها كلمة "ينشئ للجنة..." وليس للنار، ولأنّ عدل الله تعالى يقتضي أن لا يدخل أحداً النار إلاّ بسبب، وكرمه يقتضي أن يدخل عباده الجنة بدون عمل^(٧).

(١) سورة الأنعام : الآية [91] .

(٢) ينظر الصفحة (256) من هذا الكتاب.

(٣) هو أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم بن عمر الأنصاري، القرطبي، المالكي، الفقيه، المحدث ت 656هـ ، اشتهر بالحديث حيث ألف كتابه المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم . ينظر تاريخ الإسلام (224/48) إلى 226 ، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب برقم 126 (130، 131).

(٤) ينظر أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري (992/3)، المفهم شرح صحيح مسلم (389/7، 390).

(٥) هو أبو حفص عمر بن رسلان بن نصير بن صلح بن شهاب بن عبد الخالق بن عبد الحق السراج الكنايني البلقيني ثم القاهري الشافعي ت 805هـ ينظر ، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع رقم 286 (85/9 إلى 90)، طبقات المفسرين للأدنروي برقم 390 (308).

(٦) رواه البخاري برقم 7449 (621) عن أبي هريرة ﷺ .

(٧) ينظر زاد المعاد (226/1، 439) ، فتح الباري لابن حجر (437/13).

وقد أحسن بعض العلماء في توجيههم لمثل هذه الأحاديث، وردّهم على من طعن فيها أو في ألفاظها، كما فعله محمد بن فرح الأنصاري القرطبي المفسّر^(١)، وابن حجر العسقلاني^(٢).

وملخص كلامهم أنّه لا ينبغي الطعن في أئمة الحديث الضابطين وتخطئتهم والتشكيك في نقلهم، خاصة إذا أمكن توجيه ما نقلوه على المعنى الصحيح الموافق لقواعد الدين، وأصول أهل السنّة^(٣).

ولست أدعي العصمة لأحاديث الصحيحين، إذ اختلف العلماء في مسألة جواز نقد أحاديثهما إذا خالفت المعقول أو المنقول من نصوص الشريعة وقواعدها. فمن العلماء من ذهب إلى أنّ أحاديثهما تفيد الظنّ، وبذلك يجوز نقدها وردّها. ومنهم من ذهب إلى أنّها تفيد العلم اليقيني، ولا يجوز نقدها، بل لابد من تأويلها^(٤)، وفصل بعضهم في ذلك تفصيلاً ممتعاً، وخلصوا إلى جواز انتقاد نصوص الصحيحين وفق القواعد الحديثية الرصينة، إذا لم يمكن تأويلها إلا بتأويلات بعيدة وباردة، قال طاهر بن صالح الجزائري^(٥): "ومن الغريب في ذلك محاولة بعض الأغمار ممن ليس له إلمام بهذا

(١) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري، الخزرجي، القرطبي اشتهر بتفسيره الذي سارت به الركبان ت671هـ. ينظر تاريخ الإسلام (50/ 74، 75)، طبقات المفسرين للأدريزي برقم 295 (246)، 247).

(٢) هو أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن علي بن أحمد الشهاب الكنايني العسقلاني القاهري الشافعي المعروف بابن حجر أمير المؤمنين في الحديث ت852هـ. ينظر الضوء اللامع لأهل القرن التاسع برقم 104 (36/2) إلى 40)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع برقم 51 (61/1 إلى 64).

(٣) ينظر الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، الجزء الثاني في الصفات (106/2)، فتح الباري لابن حجر (401، 399/13).

(٤) ذهب ابن الصلاح أنّ أحاديث الصحيحين تفيد العلم اليقيني وذهب النووي إل أنّها تفيد الظنّ. ينظر التقريب والتيسير (28)، اختصار علوم الحديث (44 إلى 46)، تدريب الراوي (131/1، 132)، شرح شرح نخبه الفكر (219 إلى 221).

(٥) هو طاهر بن صالح بن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثمّ الدمشقي ت1338هـ. ينظر الأعلام (222، 221/3)، معجم المؤلفين برقم 6287 (11/2).

الفن، لا من جهة الرواية ولا من جهة الدراية لنسبة الغلط إليه ، كأنه ظنَّ أنَّ التَّقد قد سُدَّ بابُه على كلِّ أحد، أو ظنَّ أنَّ التَّقد من جهة المتن لا يسوغ ، لأنَّه يَحْشَى أن يدخل منه أرباب الأهواء، ولم يدر أنَّ التَّقد إذا أُجري على المنهج المعروف لم يستنكر...^(١).
والحاصل أنَّه لا بدَّ أن تصان أحاديث الصحيحين - التي تلقتها الأمة بالقبول سوى أحرف يسيرة معروفة عند أصحاب هذا الشأن ^(٢) - من الطعن في متونها وأسانيدها أو التشكيك في ضبطها وصحَّتها مما قد يفتح باباً عظيماً للطعن في السنة وعدم الاعتداد بها، وخاصة من بعض المغرضين الحاقدين على هذا الدين، فيجب أولاً محاولة تأويلها بكلِّ الأسباب والسبل، وعرضها على جميع العلماء في الأقطار وعبر الأعصار، وخاصة في المجامع العلمية الإسلامية.

ولا بدَّ أن يعرف طلبة العلم منزلة أئمة الحديث خاصة المتقدمين منهم، وأن يعرفوا منزلة الصحيحين، وأنَّهما أصحَّ الكتب بعد كتاب الله، وأن يعلموا خطورة التجرؤ على نقدهما ، كي لا يتجرأ عليه الأغوار والسُدج من المسلمين ^(٣). و بعد فعل هذا كله ، ولم يمكن وجود تأويل أو مخرج لحديث إلَّا بالطعن في أسانيده أو متونها ، فلا ضير حينئذ ، ولكن وفق قواعد حديثية رصينة، و في إطار ضيق جدًّا.

^(١) ينظر توجيه النظر (136، 137) .

^(٢) هي الأحاديث التي انتقدها الدارقطني في كتابه التتبع ، وأبو علي الغساني في كتابه تقييد المهمل وأبو مسعود الدمشقي في أطراف الصحيحين، إذ لم تدخل هذه الأحاديث المنتقدة فيما تلقتها الأمة بالقبول، وأغلب انتقاداتهم كانت مُنصَّبةً على الأسانيد والرواة إلَّا حديثاً واحداً . ينظر تدريب الراوي (1/134)، شرح شرح نخبة الفكر (221)، مكانة الصحيحين (301 إلى 308).

^(٣) ينظر مكانة الصحيحين (500، 501، 516).

○ المبحث الثالث : أهم الكتب المصنفة في المشكل

كنت أودّ الكلام في بادئ الأمر عن أهم الكتب التي دوّنت في المشكل عامة، ولكني بعد التأمل، وجدت أنّي لا بدّ أن أفرد كتب مشكل العقائد بكلام خاص؛ لبيان أهميته وخطورته. ممّا حدى بي إلى تقسيم المبحث إلى قسمين.

قسم أتكلّم فيه عن كتب مشكل الحديث عامة، وقسم أهتمّ فيه بكتب مشكل العقائد خاصة، وسبب ذلك عدّة أمور.

أولها أنّي وجدت ثلّة من العلماء الذين صنّفوا في المشكل، لم يتعرّضوا فيه لأيّ حديث في الفقه أو الأدب أو السيرة أو غيرها، بل لم أجدهم يتكلّمون إلّا عن أحاديث العقائد والصفات، ولا يُعرّجون إلى غيرها من قريب أو بعيد.

وثانيها أنّي لاحظت أغلب القسم الثاني دوّن لأجل الردّ على المخالف في معنى هذه الأحاديث، وبيان الزلل الذي وقع فيه المصنّف الأوّل، والصواب الذي يراه الثاني.

وثالثها أنّي وجدت أنّ هذه الكتب وإن كانت في حقيقتها كتب ردود في العقائد التي هي أصول الدّين؛ وأنّ أصحابها ومؤلفيها معروفون فيما بينهم، إلّا أنّها خلت من تنازهم بالألقاب الشنيعة كالتكفير والتفسيق والتبديع إلّا في التّر القليل، بل هي حوارات ونقاشات و مناقضات علميّة ليس إلّا، وأنّ المخالف يعدّ أقوال ومذاهب خصومه أخطاء ركب فيها أصحابها طريق الزلل، وحادوا فيها عن الصواب لا غير. ولأجل هذا وذاك، أحببت أن أفرد الكلام عن كل قسم منهما.

- المطلب الأوّل: أهم الكتب المصنفة في مشكل الحديث بشكل عام

ممّا لا شكّ فيه أنّ كتب مشكل الحديث كثيرة لو استقصيت، خاصة إذا أضفّ لها الكتب التي تكلمت عن المشكل ضمناً، كشروح كتب السنة وكتب أحاديث الأحكام أو الفقه^(١)، أو الرّسائل والبحوث التي ألّفت إلى عصرنا الحاضر؛ ممّا قد يطول الأمر فيه

^(١) منها على سبيل المثال صحيح ابن خزيمة، و شرح مسلم للنووي، وفتح الباري لابن رجب، وفتح الباري لابن حجر، وغيرها من أمثالها؛ إذ نجد مؤلفيها يوفّقون بين الأحاديث المتعارضة في كثير من الأحيان.

جدًا، ولذا أحببت الوقوف على أهمّها وأنفعها - سواء اختصت بعلم كالفقه أو غيره أو لم تتقيد بذلك - على وجه الاختصار مركزاً على القديمة منها ؛ لتكون نبراساً وطريقاً لمعرفة مناهج غيرها من المؤلفات، و هي كما يلي :

١. اختلاف الحديث - لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ت 204هـ.

هو أوّل كتاب ألّف في هذا الفنّ، و هو جزء صغير ^(١) لم يقصد الشافعي الاستيفاء فيه لكلّ أحاديث المختلف، وإنّما أراد التنبيه بجملة منه على طريقه ، ليكون نبراساً لمن يجيء بعده من العلماء ^(٢)، واستهله بمقدمة طويلة بيّن فيها مكانة السنّة ومترلتها، وذكر بعض القواعد الهامّة في التعارض، ثمّ ذكر بعده الأحاديث المتعارضة في الظاهر ليجسّد القواعد ويطبّقها و لم يرتبها ترتيباً فقهياً.

والكتاب يحمل ميزات كثيرة من ثروة حديثة ولغوية وفقهية، وأهمّها بالنسبة لهذا البحث أنّه ألّفه في الأحاديث المتعارضة في الظاهر أي حصّه لمختلف الحديث دون التعرّض لأحاديث المشكل التي ليست من المختلف ^(٣)، وموضوعه هو الفقه العملي؛ حيث ركز فيه على المسائل الفقهية، وخلا الكتاب من العقائد والأخلاق والرقاق وغيرها ^(٤).

٢. تأويل مختلف الحديث - لأبي محمد بن قتيبة الدّينوري ت 276هـ.

^(١) يعدّ لصغره أقل من عشر كتاب شرح مشكل الآثار، كما نبّه على ذلك الشيخ شعيب الأرناؤوط في مقدمة شرح مشكل الآثار (10، 9/1).

^(٢) ينظر التقريب للنووي (90)، تدريب الراوي (196/2)، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (454)، الحديث والمحدثون (471)، مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين (337).

^(٣) ينظر منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث (56 إلى 58)، مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين (344).

^(٤) ينظر الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (455)، مقدمة شرح مشكل الآثار (10، 9/1)، مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين (57 إلى 60)، مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين (337 إلى 346)، قواعد دفع التعارض عند الإمام الشافعي (ضمن مجلة جامعة أم القرى العدد "32") (258، 260).

ألفه دفاعاً عن السنة وحملتها، وردّاً على بعض الزنادقة وأهل البدع من المعتزلة وغيرهم؛ الطاعنين في السنة ورؤاها من الصحابة وأئمة الدين، وقد قسمه إلى قسمين : قسم افتتحه بمقدمة طويلة انتصر فيها للسنة، وذبّ عن حاملها، وأفاض في سرد فضائح المعتزلة وأهل البدع، ونشر افتراءاتهم على الصحابة وتكذيبهم لهم واستهزائهم بهم، ثمّ أتبعها بالقسم الثاني، وهو الأكبر ؛ حيث ذكر جملة من الأحاديث؛ أزال الإشكال عن صحيحها، وبيّن الموضوع والمكذوب فيها، إلّا أنّه قد يورد القليل من الضعيف أو الموضوع على أنّه صحيح، كما أنّه يستشهد بالكتب السماوية السابقة.

وللكتاب ميزات كثيرة من ثروات لغوية وحديثية وعقدية وأدبية، حتى أنّه أتى بنقول كثيرة من كتب سماوية سابقة، وأهمّ هذه الميزات بالنسبة لهذا البحث هو أنّه جمع بين مختلف الحديث، وبين مشكل الحديث بمعناه العام، ولم يهتمّ بالأحكام الفقهية كثيراً^(١)، وذكر العلماء أنّه أتى فيه بأشياء حسنة وأشياء غير حسنة، لقصر باعه فيها^(٢).

٣. شرح مشكل الآثار لأبي جعفر أحمد بن سلامة الطحاوي ت 321هـ

هو أضخم وأجمع كتاب في هذا الفن، وأحفلها بالفوائد الجمّة، جمع فيه مصنّفه جميع أبواب الدين، واستهلّه بمقدمة صغيرة تكلم فيها عن الباعث والمقصود من تأليفه، ثمّ أتبعه بذكر الأبواب التي يقع فيها التعارض أو الإشكال، وتحرّى فيه مقصود الشريعة، ولم يلتزم مذهباً معيناً في دفع التعارض والتأليف بين الأحاديث، وقد أتخفه بالأسانيد الصحيحة والحسنة، والقليل من الأحاديث الضعيفة، وأمّا الموضوعة فهي نادرة جداً، غير أن المؤلف لم يراع فيه ضمّ كلّ باب إلى نظيره، ممّا أدّى إلى اضطراب في ترتيب الكتاب، وعدم اتساقه، وكأنّه - رحمه الله - ألفه في أوقات مختلفة، فجمع الأبواب التي انتهى منها إلى

(١) ينظر الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (455، 456)، الحديث والمحدثون (472)، مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين (349 إلى 357)، مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين (61 إلى 65)، منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث (56 إلى 58)، مقدمة محي الدين الأصغر لتأويل مختلف الحديث (21).

(٢) ينظر التقريب للنووي (90)، اختصار علوم الحديث (166)، تدريب الراوي (196/2)، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (455)، مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين (349).

سابقتهما، ولو لم يكن معها أيّ رابط، وقد جمع فيه بين مختلف الحديث الذي مبناه التعارض الظاهري، و بين المشكل بمعناه العام^(١).

٤. مشكل الحديث وبيانه — لأبي بكر محمد بن الحسن بن فورك ت406هـ

هو كتاب خصّه مصنّفه بمشكل العقائد، حيث خلا من مسائل الفقه والأدب والأخلاق وأمثالها، ولم يأت فيه بأحاديث متعارضة في الظاهر، بل جعل أهم مقاصده دفع إيهام التشبيه عن أحاديث الصفات التي أوردتها المحدثون في مصنّفاتهم، أو التي اختلقها الوضّاعون والزنادقة عليهم، وقد أفصح عن هذا في المقدمة^(٢). وقد أورد جلّ الأحاديث بلا إسناد، ولم يبيّن مرتبتها من الصحة والضعف.

والكتاب عبارة عن مقدمة وثلاثة أقسام وخاتمة، استهلّ المقدمة ببيان مقصده من التأليف وأنّه للردّ على المتكلمين من غير أهل السنة، والوقوف في وجه المشبهة وأهل الأهواء والبدع الذين يطعنون في الدين. وأمّا القسم الأوّل وهو الأكبر؛ فقد ذكر فيه أهمّ الأحاديث التي يوهّم ظاهرها التشبيه، وبيّن معناها بأوجه من التأويل، وعالجها علاج المتكلمين. وأمّا القسم الثاني فقد خصّه للرد على ابن خزيمة في كتاب "التوحيد"؛ حيث اعتبره قد حاد في تأويلها عن الصواب، وأنّه أوهم خلاف الحق في تخريجها^(٣). وأمّا القسم

^(١) ينظر الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (456)، الحديث والمحدثون (472)، مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين (349 إلى 357)، مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين (70، 71)، منهج التّقد في علوم الحديث (341)، مقدمة شرح مشكل الآثار (6/1 إلى 9)، مقدمة كتاب تحفة الأخيار بترتيب شرح مشكل الآثار (5/1، 6).

^(٢) ينظر مشكل الحديث و بيانه (32).

^(٣) ينظر مشكل الحديث و بيانه (392).

الثالث والأخير؛ فقد خصّه للرد على ما أورده الصبغي^(١) في كتابه "الأسماء والصفات" من أحاديث المتشابه، وسلك معه في الرد نفس الطريقة التي سلكها مع ابن خزيمة^(٢). ثم ختمه بفصل قصير ردّ فيه على بعض المعترضين الذين يذهبون إلى أن الأولى هو عدم الاشتغال بتأويل هذه الأحاديث وتبين معانيها وتفسيرها، كما أورد بعض القواعد العقدية التي ينبغي معرفتها في هذا الباب^(٣). وأهم ميزات الكتاب أنه ألّفه في مشكل الحديث دون المختلف، وخصّه بمشكل العقائد دون غيره من أبواب الدين^(٤).

المطلب الثاني : أهم الكتب المصنّفة في مشكل العقائد

إن المتفحّص في تاريخ العقائد ليجد الكثير من المؤلفات في أحاديث مشكل الصفات ممّن ينتمون إلى المذاهب الفقهية الأربعة^(٥)، والمتأمل فيها ليكاد يجزم أن كثيراً منها ألّف للردّ على المخالف في هذا الباب، وذلك راجع في ظني إلى السجال القائم منذ القدم بين مذهب من يذمّون التأويل من بعض الحنابلة وأهل الحديث، وبين من ينصرونه ويؤيدوه من العلماء الباقيين، وفي ذلك يقول ابن القيم: "وهذا التأويل هو الذي صنّف في تسويغه وإبطاله من الجانبين. فصنّف جماعة في تأويل آيات الصفات وأخبارها، كأبي بكر بن فورك وابن مهدي الطبري وغيرهما، وعارضهم آخرون، فصنّفوا في إبطال تلك التأويلات كالقاضي أبي يعلى والشيخ موفق الدين بن قدامة..."^(٦).

(١) هو أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق بن أيوب النيسبوري، الفقيه، الشافعي، المعروف بالصبغي، صاحب التصانيف، وأحد الأئمة الجامعين بين الفقه والحديث، ت 342هـ. سير أعلام النبلاء (15/483 إلى 489)، طبقات الشافعية الكبرى (9/3 إلى 12).

(٢) ينظر مشكل الحديث و بيانه (445).

(٣) ينظر مشكل الحديث و بيانه (522 إلى 525).

(٤) ينظر الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (456، 457)، المنهج الإسلامي في علم مختلف الحديث (19)، مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين (72 إلى 75).

(٥) المقصود بها مذهب الإمام أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد رحمّة الله على الجميع.

(٦) ينظر الصواعق المرسلة (178/1 إلى 180).

فبعدها أوردت أهم كتب المشكل دون التقييد بموضوع أو تصنيف، أحببت أن أسجل في هذا المطلب أهم الكتب التي دوّنت في هذا الباب خاصة، مركزاً في ذلك على الكتب التي دوّنت للردّ على المخالف في متشابه الصفات؛ سواء صرّحوا باسم المخالف أو أشاروا إليه، وتحاشيت الكتب التي ألفت من أجل توضيح العقائد الإسلامية عامة؛ ككتب الأسماء والصفات، لأنّ استعاب ذلك سيطول جداً، ولأنّ ما ذكر فيها من الصفات؛ إنّما ذكر تبعاً لباب الأسماء؛ لا أنّها قصّدت بالتأليف، قال البيهقي عند تعرّضه للكلام على الصفات بعد الأسماء: "وفي إثبات أسمائه إثبات صفاته، لأنّه إذا ثبت كونه موجوداً، فوصف بأنّه حيّ، فقد وُصف بزيادة صفة على الذات.." ^(١)، وقال محمد بن فرح القرطبي في بداية قسم الصفات: "فلما ذكرنا ما وقفنا عليه من أسماء الله الحسنى، رأيت أن أضيف إليها ما لم أذكره من الآي والأحاديث التي جاءت من ذكر الصفات، ممّا لم يتقدّم له ذكر على جهة الاختصار والتقريب ردّاً على المجسّمة وأصحاب التشبيه ^(٢)." وجعلت هذه الكتب على الترتيب الزمني محاولاً إبراز منهج المؤلّف ومذهبه في الصفات، من ميله إمّا إلى التّأويل الذي نصره أكثر الأشاعرة، أو ذمّه وهو ما نصره بعض الحنابلة وأهل الحديث، بإيراد نصوص من كتب مؤلّفيها أو غيرهم ممّا يدل على ذلك. وقد جرّني الحديث في هذا الباب إلى الكلام على بعض الكتب المردود عليها، وإن لم تكن من كتب المشكل لأجل أنّها قصّدت بالردّ، مع توضيح ذلك في مكانه قدر الإمكان. ويمكن أن أجمل أهم هذه الكتب في ما يلي:

١. تأويل مختلف الحديث — لأبي محمد بن قتيبة الدّينوري ت276هـ—

ألّفه ردّاً على بعض أهل البدع من المعتزلة وغيرهم الطاعنين في السنّة ورواتها من الصحابة وأئمة الدّين، كما أوضحت ذلك فيما سبق ^(٣).

^(١) ينظر الأسماء والصفات (276/2).

^(٢) ينظر الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى (3/2).

^(٣) ينظر الصفحة (27، 28) من هذا الكتاب.

والذي يظهر أنه لم يقصد من تأليفه الرد على من ينكر الصفات أو يؤوّلها، ولكنّه أورد فيه كثير من أحاديث الصفات، ومشى فيها على منهج من ينكرون التأويل من الحنابلة وأهل الحديث، وقد ذكر العلماء أنّه أتى فيه بأشياء حسنة وأشياء غير حسنة، قصر فيها بآءه^(١)، قال ابن فورك: "واعلم أنّ بعض أصحابنا المتكلّمين في تأويل هذا الخبر حاد على وجه الصواب وسلك طريق الخطأ والمحال فيه، وهو ابن قتيبة توهماً أنّه مستمسك بظاهره غير تارك له، فقال: "إنّ لله وَعَلَى صُورَةٍ لَا كَالصُّورِ، كما أنّه شيء لا كالأشياء"^(٢)، وقال الذهبي^(٣): "ونقل صاحب مرآة الزمان بلا إسناد عن الدارقطني^(٤) أنّه قال: كان ابن قتيبة يميل إلى التشبيه، قلت: هذا لم يصحّ، وإن صحّ عنه فسُحِّقاً له، فما في الدين محاباة"^(٥)، ومن الجانب الآخر نجد أنّ بعض العلماء عدّوه على معتقد أحمد، قال ابن تيمية في صدد كلامه في مسائل الاعتقاد: "وابن قتيبة هو من المنتسبين إلى أحمد

(١) ينظر التقريب للنووي (90)، تدريب الراوي (196/2)، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (455)،

456)، الحديث والمحدثون (472)، مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين (349).

(٢) ينظر مشكل الحديث وبيانه (67)، ولم أجد العبارة مصرّحاً بها في كتبه ابن قتيبة، وإن ذكر معناها في مختلف

الحديث (203)، فقال: "لأني قرأت في التوراة أنّ الله لما خلق السماء والأرض قال: نخلق بشراً بصورتنا، فخلق آدم من أدمّة الأرض، ونفخ في وجهه نسمة الحياة، وهذا لا يصلح له ذلك التأويل، وكذلك حديث بن عباس أنّ موسى ﷺ ضرب الحجر لبني إسرائيل فتفجّر، وقال: اشربوا يا حمير، فأوحى الله إليه، عمدت إلى خلق من خلقي، خلقتهم على صورتي، فشبهتهم بالحمير، فما برح حتى عوقب، هذا معنى الحديث، قال أبو محمد والذي عندي -والله تعالى أعلم-: أنّ الصورة ليست بأعجب من اليدين والأصابع والعين، وإنّما وقع الإلف لتلك لمحيئها في القرآن، ووقعت الوحشة من هذه لأنّها لم تأت في القرآن، ونحن نؤمن بالجميع..."

(٣) ينظر ترجمته في الصفحة (81) من هذا الكتاب.

(٤) أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبد الله الدارقطني الحافظ الكبير ت385هـ. ينظر سير أعلام النبلاء (16/449 إلى 460)، طبقات الشافعية الكبرى برقم (229/3) (4621).

(٥) ينظر سير أعلام النبلاء (13/298).

وإسحاق^(١)، وقال الذهبي: "ما رأيت لأبي محمد في كتاب مشكل الحديث ما يخالف طريقة المثبتة والحنابلة، ومن أن أخبار الصفات تُمرّ ولا تتأوّل"^(٣).

هذا كله يدل أن كتب ابن قتيبة كانت من أوائل الكتب^(٤) التي جعلت العلماء بعده يركزون على بيان الأخطاء العقدية التي وقع فيها من سبقهم، وتوضيح العقيدة الصحيحة في نظرهم، ولذلك ستجد من جاء من المصنّفين في مشكل العقائد بعد ابن قتيبة يردّ عليه كلامه الذي حاد فيه عن الصواب.

٢. تأويل الآيات المشكّلة الموضّحة وبيانها بالحجج والبرهان — لأبي الحسن علي بن محمد بن مهدي الطبري^(٥) ت 380 هـ .

ألفه للردّ على فرقة من المشبّهة منتسبة إلى الحديث؛ فقلل في أوّل كتابه: "فإنك كتبت إليّ شكوى ما فشا بالناحية من تشبيه الفرقة المنتسبة إلى الحديث المنتحلة الأثر، حتى مالوا إلى قوم من ضعفة المسلمين وأحداثهم بالتّلبيس والتّمويه، فأثروا في القلوب، وقدحوا في البصائر، بما يروونها من الأخبار التي تقصر معرفتهم عن استخراج تأويلها..."^(٦).

(١) أبو محمد إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم بن عبد الله الحنظلي المشهور بابن راهويه المروزي قرين أحمد وصاحبه ت 238 هـ. ينظر سير أعلام النبلاء (11/358 إلى 383)، التقريب برقم (126)334.

(٢) ينظر مجموع الفتاوى (212/17).

(٣) ينظر سير أعلام النبلاء (299/13).

(٤) لابن قتيبة مصنّفات كثيرة تكلم فيها عن مسائل عقدية، و من أهمّها في ظني كتاب "الاختلاف في اللفظ والردّ على الجهمية و المشبّهة"، جاء في أوّله (99): "فقدّمت القول فيه بذكر ما أوّلته الجهمية في الكتاب والحديث... ولم أعدّ في أكثر الردّ عليهم طريق اللّغة، فأما الكلام فليس من شأننا، ولا أرى أكثر من هلك إلّا به، وبحمل الدين على ما يوجب القياس".

(٥) مضت ترجمته في الصفحة (5).

(٦) تأويل الآيات المشكّلة الموضّحة (175).

وقد سبق المؤلف بعضُ المحدثين الذين كانوا يعيشون بجوار بلده أو قريباً منها، وكانوا ممن يذمون التأويل كأبي بكر ابن خزيمة النيسابوري، وعثمان بن سعيد الدارمي السجستاني؛ محدث هراة، فلعلَّ الطبري قصدهم بكلامه؛ إذ مصنفاتهم الحديثية قد سارت بها الركبان، وانتشرت في سائر البلدان، ومما يدلُّ على أنَّه قصد أصحاب المصنَّفات الحديثية قوله: "غاية هذه الطائفة؛ أن يكتبوا أجزاءً من الحديث، و أجلاًداً من القصص، ثمَّ يُقبلوا على تفسيرها بغير ما أذن الله بها، من غير معرفة بما فيها، وبما لها منها، ويشرعوا في تشبيه الله سبحانه وتعالى، اغتراراً منهم بألفاظ يجدونها في الحديث، ولا يحضرهم صرفُها وتمييزها، وما يجب القول بها، ثمَّ يتقربوا إلى الرِّعاع والهمج من أهل الحديث بذلك، وأنَّ من عدل عن هذا المنهج والسير، فقد خالف المشايخ والقدماء، والأسلاف من العلماء، افتراءً على الله سبحانه بما يفسِّرون، وكذباً على رسوله ﷺ" ^(١)، بالإضافة إلى أنَّه قصد فيه الردَّ أيضاً على ابن قتيبة حين قال: "ومنهم من يقول بأنَّه صورة لا كالصورة" ^(٢)، وهذه المقولة قد اشتهرت عن ابن قتيبة كما سبق التنبيه عليه ^(٣). والكتاب أُلِّف في مشكل العقائد عامة، حيث قسَّمه مؤلِّفه إلى قسمين: القسم الأوَّل وهو الأكبر، أورد فيه الآيات المشكَّلة، وأوضح معانيها ودلائلها. والقسم الثاني وهو الأصغر خصَّه بأهم الأحاديث المشكَّلة في العقائد وسار معها على المنهج الآيات.

٣. مشكل الحديث وبيانه — لأبي بكر بن فورك ت 406هـ .

أراد المصنَّف من خلال كتابه الردَّ على نفاة الصفات من الجهة، وعلى المثبِّة الذين نزَعوا إلى التجسيم من جهة أخرى، وقد سبق بيان أنَّ المصنَّف أراد من هذا الكتاب بيان

^(١) ينظر تأويل الآيات المشكَّلة الموضَّحة (176) .

^(٢) ينظر تأويل الآيات المشكَّلة الموضَّحة (180) .

^(٣) ينظر الصفحة (32) من هذا الكتاب .

الزل الذي وقع فيه بعض العلماء في تفسيرهم لبعض الصفات ، كما وقع لابن قتيبة في تفسير حديث الصورة، وفي الردّ على شبه بعض المحدثين الذين أوردوا أحاديث الصفات في مصنفاتهم، وأثبتوها لله حاملين لها على ظاهرها، كما سبق التنبيه له^(١).

٤. إبطال التأويلات لأخبار الصفات — لأبي الحسين محمد بن القاضي أبي يعلى الفراء الحنبلي ت 458هـ.

يعد مؤلفه من أئمة الحنابلة، وقد ألفه للردّ على ابن فورك في كتابه "مشكل الحديث وبيانه"، وبيان المواضع التي حاد فيها عن الصواب، وأبان عن مقصده في مقدّمة الكتاب بقوله: "وسألتهم أن أتأمل مصنف محمد بن الحسن بن فورك الذي سماه كتاب "تأويل الأخبار" جمع فيه هذه الأخبار وتأويلها ، فتأملنا ذلك وبيننا ما ذهب فيه عن الصواب في تأويله، وأوهم خلاف الحق في تخريجه"^(٢).

والكتاب مصنف على الأبواب، وهو في مشكل الحديث، أراد مؤلفه إبطال التأويل في الأحاديث المشكّلة، ولذا كانت تسميته إبطال التأويلات، وكان أبو يعلى معاصراً للبيهقي الذي كان تلميذاً لابن فورك، فحاول في تصنيفه حمل جميع النصوص على ظاهرها، وأن ذلك ليس فيه استحالة عقلية أو شرعية كما يدّعيه خصومه، ولكنّه أسرف في الإثبات حتى دخل في التّجسيم، وأدخل في كتابه الأحاديث الضعيفة والموضوعة وحاول حملها على ظاهرها^(٣).

(١) ينظر الصفحة (29، 30) من هذا الكتاب .

(٢) ينظر إبطال التأويلات لأخبار الصفات (41، 42) .

(٣) يطرّح دفع شبه التشبيه (نسخة السقاف) (98 إلى 100 ، 249) ، درأ التعارض بين العقل والنقل (183/7) ، مجموع الفتاوى (16/ 242) ، تاريخ المذاهب الإسلامية (184) .

ويمكن أن نقسم الكتاب إلى ثلاث أقسام: القسم الأول ابتدئه بمقدمة أورد فيها سبب التأليف، ونقل أقوال بعض الأئمة في كيفية التعامل مع نصوص الصفات، واذم التأويل، ثم انتقل إلى قسم الثاني وهو الأكبر حيث أورد الأحاديث المشككة وأتبعها بالشرح والبيان على طريقته في الإثبات مع التزويه من غير تأويل، وأما القسم الثالث فقد جعله باباً جامعاً سرد فيه جميع ما ورد في الكتاب من الصفات على سبيل الإجمال، وذكر أسماء الله مع تعدادها وشرحها باختصار، وختمه بفصل ذكر فيه ما يجوز أن يطلق على الله من الأسماء والصفات ومالا يجوز، وختم الكتاب بتقديم نصيحة وموعظة لمن شئع عليه عند السلطان لتصنيفه هذا الكتاب، وأضاف إليه من الكذب والزور والبهتان، ولأصحابه بالصبر على الأذى لكونه طريق الأنبياء والرسل .

٥. الإيضاح في أصول الدين — لأبي الحسن علي بن الزاغوني ت527هـ.

الكتاب ليس في مشكل الحديث، وغالب الأحاديث المشككة التي ساقها المؤلف إنما ساقها في الأبواب ليحتج بها على مذهبه، لا على أن يشرحها. والمؤلف أحد أئمة الحنابلة في زمنه، وأحد مشايخ ابن الجوزي إذ قال فيه: "صحبه زماناً، فسمعت منه الحديث، وعلقت عنه من الفقه والوعظ" ^(١)، ولكنه لما كان مخالفاً له في الاعتقاد، ردّ عليه في مواضع كثيرة من كتابه "دفع شبه التشبيه" ^(٢).

وقد أفصح ابن الزاغوني عن سبب التأليف في المقدمة حيث قال: "هذا الكتاب أوردت فيه جُملاً من أصول الدين ... واستقرت فيها مسائل ذكرها بعض المخالفين في كتاب، جمعت عددها، وتكلّمت على أدلة قصدها، وتوخيت الإصابة في كشف الحجة بحقّها

^(١) ينظر المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (279/17) .

^(٢) ينظر دفع شبه التشبيه بأكف التويه (نسخة السقاف) (97 إلى 99، 129، 172، 248) .

لطالبها وحلّ الشبهة لمن علق بها" ^(١)، ومشى فيه على مذهب من يذمون التأويل من الحنابلة، وأنكر على الأشاعرة والمعتزلة تأويلاتهم في كثير من الأبواب، فمنها قوله: "قال تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾" ^(٢) تقتضي إثبات صفتين ذاتيتين تسميان بيدين، وذهبت المعتزلة وطائفة من الأشعرية إلى أن المراد باليدين النعمتين، وذهبت طائفة من الأشعرية إلى أن المراد باليدين هاهنا القدرة" ^(٣)، ومنها قوله: "وقد امتنعت المعتزلة والأشعرية من أن يقال لله تعالى عينٌ بظاهر هذه الآيات، وتأولوا هذه الآيات" ^(٤)، ومنها قوله: "والمقتضى الثالث جواز السؤال عن الباري بأين الدالة على الإشارة إلى جهة مخصوصة، وذهبت المعتزلة والأشعرية إلى أن ذلك لا يجوز" ^(٥).

وقد سُقت هذا الكتاب وإن لم يكن من كتب المشكل، وعرفت به دون غيره، لأنه كان من جهة، تأييداً لكتاب أبي يعلى خاصة وللمعتقد بعض الحنابلة عامة. و من جهة أخرى كان محط أنظار من جاء بعده ممن يذمون التأويل كابن الجوزي وغيره.

٦. دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه — لعبد الرحمن بن الجوزي ت 597هـ.

هو كتاب في مشكل العقائد، ولم يورد فيه أيُّ أحاديث متعارضة في الظاهر التي تعد من مختلف الحديث، والكتاب عبارة عن مقدمة وموضوع وخاتمة، استهلّ المقدمة ببيان مقصده من التأليف، وأنه للرد على ثلاثة من المصنّفين في الأصول، انتسبوا إلى الإمام أحمد؛ وشانوا المذهب بتصانيفهم، وهم ابن حامد، وتلميذه أبو يعلى، وابن الزاغوني،

^(١) ينظر الإيضاح في أصول الدين (169).

^(٢) سورة المائدة : الآية [64].

^(٣) ينظر إيضاح في أصول الدين (284).

^(٤) ينظر إيضاح في أصول الدين (291).

^(٥) ينظر إيضاح في أصول الدين (317).

فمالوا إلى التشبيه والتجسيم ، وحملوا الصفات على مقتضى الحس ^(١)، وأما موضوع الكتاب؛ فكان لعرض الأحاديث المشكّلة ، وإزالة إشكالاتها بأقرب الطرق و أيسرها ، مع بيان درجتها من الصحة والضعف، وأما الخاتمة فقد صرّح فيها أنّ الذي ذهب إليه في كتابه هو مذهب أحمد حقيقة، لا ما يشعّب به بعض المقلّدة لمشايخهم من المجسّمين. وقد نقم عليه جماعة من الحنابلة ملخفته لهم في المعتقد في تصانيفه وميله إلى التأويل ^(٢). هذا هو الظاهر من مذهبه في تصانيفه -أي ميله إلى التأويل- ولكن ذكر بعضهم أنّه كان متقلّباً بين الحنابلة والأشعرية حيث قال ابن تيمية: " إنّ أبا الفرج نفسه متناقض في هذا الباب، لم يثبت على قدم التّفي ولا على قدم الإثبات " ^(٣)، وقال عنه الذهبي: "فإنّك يوماً أشعري، ويوماً حنبلي، وتصانيفك تنبئ بذلك. فما رأينا الحنابلة راضين بعقيدتك، ولا الشافعية " ^(٤)، ولست أدري على ما اعتمدوا في تقرير كلامهم.

٧. أساس التقديس في علم الكلام — لفخر الدين محمد الرازي ت 606هـ.
ألّفه هديةً لسلطان الوقت الملك العادل أبو بكر بن أيوب ^(٥)، وأراد أن يبيّن فيه المنهج المنهج الصواب في الاعتقاد، وقد قسّم كتابه إلى أربعة أقسام: القسم الأوّل وجعله مقدّمة للكتاب؛ ذكر فيه القواعد الشرعية والعقلية التي توجب تزيه الله تعالى في الاعتقاد، وأما القسم الثاني وهو الأكبر فساق فيه الآيات والأحاديث المشكّلة في الصفات وربّتها على

^(١) ينظر دفع شبه التشبيه (نسخة السقاف) (98 إلى 100) .

^(٢) قال ابن رجب: " نقم جماعة من مشايخ أصحابنا وأئمتهم من ميله إلى التأويل في بعض كلامه، واشتدّ نكيرهم عليه في ذلك " . ينظر ذيل طبقات الحنابلة (478/2) .

^(٣) ينظر مجموع الفتاوى (102/4)، وقال ابن رجب: " ولا ريب أنّ كلامه في ذلك مضطرب مختلف " . ينظر ذيل طبقات الحنابلة (478/2) .

^(٤) ينظر تاريخ الإسلام (407/37) .

^(٥) هو سيف الدين أبو بكر بن أيوب بن شادي السلطان الملك العادل، أخو صلاح الدين الأيوبي ، كان من خيار الملوك وأجودهم سيرة ت 615هـ . ينظر البداية والنهاية (71/17 إلى 73) .

الفصول، حيث يدرج في الفصل الآيات والأحاديث، ومشى فيها على تأويل الصفات التي توهم التشبيه أو التجسيم، فأزال إشكالاتها وأبان عن حقيقة معانيها، والقسم الثالث خصّه لتقرير مذهب السلف وتعاملهم مع المشكل، كما وضّح معنى المحكم والمتشابه في القرآن وغيره، وهل يمكن أن يحصل في كتاب الله ما لا سبيل إلى العلم به، وذكر مذاهب العلماء في كلّ ذلك، وأمّا القسم الرابع فقد خصّه لحكم ذكر المتشابه في الاعتقاد، وحكم المجسم والمشبّه في الشريعة.

والتأمّل في الكتاب وفي بعض العبارات والتّصوص يجد أنّ المؤلف أراد به الردّ على الذين ينكرون التأويل في نصوص الصفات من الحنابلة وغيرهم، وقد صرّح بذلك في كثير من المواضع، منها قوله: "لأنّ خصومنا في هذا الباب إمّا الكرامية وإمّا الحنابلة... وأما الحنابلة الذين التزموا الأجزاء والأبعاض فهم أيضاً معترفون بأنّ ذاته تعالى مخالفٌ لذوات هذه المحسوسات"^(١)، ومنها قوله: "فعمدة مذهب الحنابلة أنّهم متى تمسكوا بآية أو بخبر يوهّم ظاهره شيئاً من الأعضاء والجوارح صرّحوا بأنّا نُثبت هذا المعنى لله تعالى على خلاف ما هو ثابت للخلق"^(٢).

كما حاول -رحمه الله- ردّ دعوة الحنابلة بإبطال التّأويل؛ بإثبات أنّ إمامهم قال به، فنقل عن أحمد بن حنبل -رحمه الله- أنه أقرّ بالتأويل في ثلاثة أحاديث...^(٣)، وقال أيضاً: "حكى أنّ المعتزلة تمسّكوا في خلق القرآن بما روي عنه عليه السلام "أنّه تأتي سورة البقرة وآل عمران كذا وكذا يوم القيامة كأنهما غمامتان"، فأجاب أحمد بن حنبل -رحمه الله تعالى- وقال يعني ثواب قارئهما وهذا تصريح بالتأويل"^(٤)، وكلّ هذا دلّني أنّه أراد الردّ على من يذمّون التأويل من الحنابلة أو أهل الحديث من خلال تأليف هذا الكتاب.

^(١) يظر أساس التقديس (19، 20).

^(٢) يظر أساس التقديس (21).

^(٣) يظر أساس التقديس (107).

^(٤) يظر أساس التقديس (108).

٨. رد المتشابه إلى المحكم من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية — لمحي الدين بن عربي (صاحب الفتوحات المكية) ت 638 هـ .

هكذا نسبته محقق الكتاب الدكتور عاصم إبراهيم الكيالي من طبعة دار الكتب العلمية - بيروت -، ولكن المتصفح للكتاب يجد أنه نفسه كتاب "إزالة الشبهات عن الآيات والأحاديث المتشابهات" ^(١) لشمس الدين محمد بن اللبان الشافعي ت 749 هـ، إلا أنه غير فيه العنوان وبعض الكلمات اليسيرة، ولم يورد المحقق أي توثيق للكتاب أو المخطوط، ولا ذكر من نسب الكتاب لابن عربي من أهل العلم، حتى أنه لم يورد صور عن المخطوط، بعكس مُحققَي كتاب ابن اللبان، فإنَّهما ذكرا صوراً عن المخطوط، وأما كن وجودها، وذكراً توثيق الكتاب من كتب الفهارس، ممَّا قد يدل على أن المخطوط لابن اللبان. والوهم في ذلك وارد، لكون الكتاب يحمل صبغة صوفية بكلامه عن الإشارات وغيرها، وكون ابن عربي وابن اللبان متقاربان في الزمان، وكلاهما من أعلام التصوف، والله تعالى أعلم .

٩. بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية — لعبد الحليم ابن تيمية ت 728 هـ .

ألّفه لنقد ما جاء في كتاب فخر الدين الرازي "أساس التقديس"، من نصره وتأنيده للتأويل، وقد صرّح بذلك في المقدمة حيث قال: "وأجلّ من يعتمدون كلامه هو أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي إمام هؤلاء المتأخرين، فاقتضى ذلك أن أتمّ الجواب عن الاعتراضات المصرية؛ الواردة على الفتيا الحموية؛ بالكلام على ما ذكره أبو عبد الله الرازي في كتابه الملقّب بتأسيس التقديس" ^(٢)، بل قد ذكر المؤلف نفسه في كتبه الأخرى

^(١) سيأتي الحديث عنه في الصفحة (42، 43).

^(٢) يظن تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (8/1) .

أنّ للكتاب عنواناً آخر صرّح فيه أنّه للرد على الرازي؛ فقال: "ويسمى أيضاً تخلص التلبيس من كتاب التأسيس الذي وضعه أبو عبد الله الرازي في نفي الصفات الخيرية"^(١). والكتاب في الجملة مقسّم إلى ثلاثة أقسام، الجزء الأوّل وهو الأكبر حيث احتل ثلثي الكتاب تقريباً، خصّه لنقد القواعد التي ساقها الرازي في مقدمة كتابه، وأطال في ذلك حيث تتبعه في أغلب جزئيات كلامه، وأمّا القسم الثاني فقد ذكر فيه الأحاديث المشكّلة التي فسّرها الرازي، ولم يستوفها كلّها، بل اكتفى ببعضها وشرحها على طريقة من ينكرون التأويل، معترضاً على الرازي فيما ذهب إليه من التأويل، ببيان أنّه يمكن حملها على ظاهرها، ثمّ ختم الكتاب في القسم الأخير -وهو الأصغر- بالرد على ما أورده الرازي في القسم الثالث من تفسير المحكم والمتشابه، وأمّا القسم الرابع من الكتاب الرازي فلم يعرّج عليه.

والحقيقة لا يمكن أن أعدّ هذا الكتاب في صنف كتب مشكل الحديث لصغر حجم القسم الذي عالج فيه الأحاديث المشكّلة، إلّا إذا نظرت إليه من باب أنّه للردّ على كتاب في مشكل الحديث، والله تعالى أعلم .

١٠. إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل — لقاضي القضاة بدر الدين ابن جماعة^(٢) ت733هـ.

هو كتاب في مشكل العقائد على شاكلة كتاب ابن فورك وابن الجوزي، وقد ألّفه لأجل ما شاع في زمنه من التجسيم والتعطيل حيث قال: "ولما شاع في الخاصة مذهب المعتزلة المؤدي إلى التعطيل، وفي العامة مذهب التشبيه المؤدي إلى التجسيم والحلول؛

(١) ينظر الفتاوى الكبرى (6/408، 409) .

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة بن علي بن جماعة بن حازم بن صخر الكناني الحموي قاضي القضاة في بلد الشام ومصر الشهير "ببدر الدين بن جماعة" ت733هـ . ينظر طبقات الشافعية الكبرى برقم 1304 (9/139، 140)، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامن برقم 746 (3/280 إلى 283) .

انتصب أهل العلم من أهل الحقّ للرّدّ على المذهبيين^(١)، ولعلّ سبب ذلك هو الزوبعة التي أحدثها ابن تيمية عند كلامه في الصفات، حيث تعرّض للمحاكمة في بلاد الشام ومصر، وعقدت له مجالس امتحان واختبار لعقيدته^(٢)، وكان المؤلّف قاضي قضاة مصر والشام آنذاك، وقد يشير إلى ذلك ما ورد في كتابه حيث قال: "وأما مذهب التشبيه فإنّ جماعات من الأعوام العامة المجانين للعلماء الأعلام؛ أحسنوا الظنّ في بعض من ينسب ذلك إليهم، فاعتمدوا في تقليد دينهم عليهم، إذ كان هذا المذهب أقرب إلى ذهن العامي وفهمه، بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه"^(٣).

وقد جاء ذكر الحنابلة ومذاهبهم في مواضع الكتاب، منها قوله: "وكلام بعض الحنابلة في هذا مردود بما ذكرناه"^(٤)، ومنها قوله: "وجعله بعض الحنابلة ظرف المرئي، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً"^(٥)، ممّا يدلّ على أنّه أراد الرّدّ على مذهبهم في الصفات. والكتاب مقسّم إلى مقدمة وثلاث أقسام، ستهلّ المقدمة بذكر الباعث على التّصنيف، ومذاهب العلماء في نصوص الصفات، وذكر أنّ التّأويل لا بدّ منه في بعض النّصوص باتفاق الأمّة، وأمّا القسم الأوّل فخصّه لإيراد الآيات المشكّلة، و أزال إشكالها بالرجوع إلى لغة العرب والنّصوص الأخرى، وساق في قسم الثاني الأحاديث المشكّلة الصحيحة وأتبعها بالشرح والبيان على وجه الاختصار والإجمال، وأمّا القسم الأخير فخصّه للأحاديث الضعيفة والموضوعة مع بيان ضعفها وعلّتها، وإزالة إشكالها وبيان معانيها، على فرض صحتها، وكلّ ذلك على وجه الاختصار.

(١) يرظّر إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل (89).

(٢) يرظّر البداية والنهاية (53/18 إلى 57)، ذيل طبقات الحنابلة (511/4 إلى 513).

(٣) يرظّر إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل (89، 90).

(٤) يرظّر إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل (180).

(٥) يرظّر إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل (193).

١١. إزالة الشبهات عن الآيات والأحاديث المتشابهات — لشمس الدين بن اللّبان ^(١) الشافعي ت 749هـ.

مقصد المؤلف من الكتاب هو نفسه مقصد ابن جماعة، ولعلّ السبب الدافع هو أيضاً نفسه إذ كانا متقاربين في الزّمان والمكان، ويدل على ذلك قوله في المقدّمة: "فإنّك سألتني -أرشدني الله وإياك- عن أمر عَظُم في هذا الزمان خطؤه، وعمّ ضرره، وهو ما تظاهر به بعض المبتدعة المنتسبين إلى الحديث والفقه، وأشياءهم من العامة والخاصة؛ من اعتقاد ظواهر الآيات المتشبهات في أسمائه تعالى وصفاته من غير تعرّض لصرفها عما يوهم التّشبيه والتّجسيم، ويزعم في ذلك أنّه مستمسك بالكتاب والسنة، ماشٍ على الطريقة السلف الصالح" ^(٢).

وقد صرّح بدم الذين ينكرون التأويل بأنّ دعواهم في نسبة ذلك إلى الصحابة والتابعين باطلة حيث قال: "...وشنّع على من تعرّض إلى شيء منها بتأويل، أو صرفه عن ظاهره بدليل، وينسبه في ذلك إلى مخالفة الصحابة والتابعين" ^(٣).

ويمكن أن نقسّم الكتاب إلى قسمين : مقدّمة أورد فيها دافع العلماء للكلام في هذا الباب مجملاً، والباعث للمصنّف لتأليف هذا الكتاب، ثم ذكر تنزيه الله على سبيل الإجمال، وانتقل إلى التّفصيل بإيراد قواعد وأسس في ذلك، وجعل القسم الثاني للموضوع وهو الآيات والأحاديث المشكّلة، وقسّمها لفصول حسب الصفات، فأورد في كلّ صفة ما يدل عليها من الآيات والأحاديث المشكّلة، موضّحاً لمعناها ومزيلاً لإشكالاتها بصورة

^(١) هو شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد المؤمن بن اللّبان الدمشقي مولداً والمصري مقاماً ووفاة الشافعي مذهباً ، الشاذلي طريقةً، شيخ الصوفية في زمنه ت749هـ . ينظر طبقات الشافعية الكبرى (94/9 إلى 96) ، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامن برقم 887 (330/3، 331) .

^(٢) ينظر إزالة الشبهات (31) .

^(٣) ينظر إزالة الشبهات (31) .

مختصرة، والكتاب يحمل صبغة صوفية تبعاً لمؤلفه ، فأورد فيه بعض الإشارات التي اشتهر بها أهل التصوف.

خاتمة المطلب

لعلّ في هذه المؤلفات كفاية في معرفة التجاذب والصراع الحاصل في مشكل العقائد بين بعض الحنابلة وغيرهم ، ولو حاولت الاستقصاء لأمكنني الزيادة، فقد ألف ابن القيم بعد ذلك "الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة" في نصرة مذهبه، وألف بعده أبو بكر الحصيني كتابه "دفع شبه من شبه وتمرد ونسب ذلك إلى السيد الجليل الإمام أحمد" للردّ على ابن تيمية وأنصاره من الحنابلة - وإن كان الكتابان لا يُعدّان من كتب مشكل الحديث- إلا أنّهما يدخلان في الكتب الردود.

وهكذا الصراع لم يتوقف، ولا أظنّه سوف يتوقف، ولكن الذي يهمني هو أن أبناء الأمة الإسلامية الذين تربطهم أمور لا تحصى، ويتفقون في مسائل كعدد الثرى، إذا اختلفوا في مسألة أو أكثر، فلا بدّ أن يرى المخالف خصمه أخصاً لا عدواً، ومخالفًا لا مقاتلاً، وأن نجعل هذا الاختلاف من باب اختلاف الوجهات والرؤى، أو مبلغ علم العالم في هذا الباب أو ذاك، ونوقن أنّ كلاً إن شاء الله أراد الحقّ ولو أخطأه، ولا ينبغي الطعن في المقاصد والنيات، ثمّ الانتقال إلى ما يبنيني على ذلك من تبعات، لأنّ هذه الأمور مردّها إلى الله، ولأنّ هؤلاء أبناء دين واحد، ومذهب واحد، وما أحسن قول السخاوي^(١) حين ذكر تحامل أبي بكر الحصيني على ابن تيمية فقال: "وسيعرضان جميعاً على الله الذي يعلم

(١) هو أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان الحافظ شمس الدين السخاوي المصري الشافعي ولد سنة ٨٣٠ هـ وتوفي سنة ٩٠٢ هـ صاحب التصانيف ينظر هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين (٢١٩/٢)، الرسالة المستطرفة (٦٣).

المفسد من المصلح" ^(١)، تنبيهها منه _ رحمه الله _ أن على المرء أن يستحضر دائماً في ذهنه أن كلامه و أعماله سيلقاها ويجزى عليها، إما خيراً و إما شراً .

ثم إن هذه الكتب قد نشرت وأوضحت الطريقة المثلى في كيفية الرد على المخالف في مسائل الاعتقاد، وأنه ليس بالسباب والشتم وتراشق الألقاب الشنيعة، وإنما هو بالعلم والفهم ، وردّ الحجة بالحجة ، كما هو واضح لمن تصفح هذه الكتب.

المبحث الرابع: أهمية مشكل الحديث وأسباب الزيغ فيه

○ المطلب الأول: أهمية مشكل الحديث

لقد أشاد العلماء بأهمية هذا العلم؛ ونوّهوا بمزله، إذ هو علم يدفع التعارض عن الأحاديث النبوية، ويزيل اللبس والإشكال عما قد يعتري ظاهر بعض النصوص من المعاني الباطلة، فهو علم تحتاجه كل الطوائف الإسلامية؛ لتصدد به كيد الأعداء في تشويه هذا الدين العظيم ^(٢). والباب الأعظم والأخطر فيه هو مشكل أحاديث العقائد؛ إذ به تُدفع الشبهات والأوهام الفاسدة التي قد تدخل على بعض العوام ، فينجرّ من وراء ذلك ويلات وويلات، والمتصفح للتاريخ يدرك تماماً خطورة هذا الباب، لما كان لاختلاف المسلمين في مشكل الصفات من الآثار السلبية على الأمة المحمدية ، فنتج عنه التكفير والتبديع والتفسيق ، بل آل الأمر ببعضهم إلى حد القتل وإراقة الدماء، قال ابن قتيبة: " إلى أن كادهم الشيطان بمسألة لم يجعلها الله تعالى أصلاً في الدين ولا فرعاً، في جهلها سعة، وفي العلم بها فضيلة،

^(١) يظن الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (84/6).

^(٢) يظن مختلف الحديث بين الفقهاء و المحدثين (83، 84) .

فما شرّها، وعظم شأنها، حتى فرقت جماعتهم، وشتت كلمتهم، ووهنت أمرهم وأثمت حاسديهم، وكفت عدوّهم مؤنتهم بألسنتهم، وعلى أيديهم، فهو دائب يضحك منهم، ويستهزئ بهم حين رأى بعضهم يكفر بعضاً، وبعضهم يلعن بعضاً..."^(١).

وهنا تكمن أهمية هذا الباب، ومدى خطورة الاختلاف فيه، قال أبو الفضل التميمي^(٢): "الخلاف في الأصول ليس كالخلاف في الفروع، إذ المتجادلون في الفروع ينفصل كل واحد عن خصمه، وهو يثني عليه ويُحسن القول فيه، ويعتقد أنّه مثاب على اجتهاده ومأجور عليه، وإن خالفه في رأيه، فيبقى الودّ والحبّ والتآخي بينهم، وأمّا المتجادلون في الأصول فكل واحد يكفر صاحبه، ولا يقبل شهادته، ويطل الصلاة وراءه ولا يجيز حكمه"^(٣)، ولذا يجدر بالعلماء الربّانيين والفقهاء والمحدثين أن يهتموا بهذا الباب أشدّ اهتمام، وأن يوضّحوا للناس سماحة وسعة هذا الدين الحنيف، وأنّ الخلاف بين العلماء سائغ، ولو في مسائل العقائد التي لم تتجلى أدلتها، أو لم يُتيقن صحّتها، أو لم تتضح معانيها وضوحاً كافياً، ممّا يكون للعلماء فيها مجال للنظر والتحليل، ومجال للاختلاف والتفرّق في الآراء، ولا بدّ أن يعرف المسلمون أدب الخلاف في هذه المسائل، وألاّ يتسرّع بعضهم لبعض بالكفير والتبديع والتفسيق، والرّشق بالأسماء والألقاب الشنيعة.

ولا بدّ أن نأخذ من التاريخ عبرة، حتّى لا نقع فيما وقع فيه أسلافنا، إذ سجّل التاريخ مملوء بالوقائع والأحداث، ناهيك عن الكتب التي دوّنت في مسائل الاعتقاد التي قد يكون دليلها ضعيفاً أو محتملاً للتأويل، وحُشيت بالأقوال التي فيها الشتم والسباب

^(١) يظن الاختلاف في اللفظ والرّد على الجهمية (98).

^(٢) هو أبو الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث التميمي البغدادي الحنبلي ت سنة عشر وأربع مئة. ينظر تاريخ بغداد (265/12، 266)، سير أعلام النبلاء (17/ 273).

^(٣) يظن كتاب الاعتقاد المروي عن الإمام أحمد (مخطوط) (4/و)، (ق12/ظ، ق13/و) بتصرّف.

واللّعان للمخالف، فأصبحت الأمة مشتتةً إلى أحزاب وفرق ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ
فَرِحُونَ﴾^(١)، ومن أمثلة ما سجّل لنا التاريخ والكتب في ذلك ما يلي:

- ١ ما وقع في أثر مجاهد في جلوس النبيّ على العرش^(٢)، نقل أبو يعلى عن أبي بكر
المروزي^(٣) في كتابه "مختصر الردّ على من ردّ حديث مجاهد وغيره في المقام المحمود"، أنّه
قال: "من ردّ فضيلة النبي في أثر مجاهد فهو كافر"^(٤)، فمتى كان التكفير برد آثار التابعين؟.
- ٢ نقل الخلال عن أحمد بن أصرم المزني^(٥) وغيرهم أنّ من ردّ أثر مجاهد فهو
كافر^(٦). ومن المعلوم أنّ نفى ذلك لا يستلزم الكفر، قال ابن تيمية: "ويقال ثالثاً ولو قدّر
أنّه وصف كمال، فليس كلّ من نفى وصفاً من أوصاف الكمال يكون كافراً، إذا كان
متأولاً في ذلك؛ دع من نفى وصفاً من صفات كمال الرسول على سبيل التأويل، وقد
قال طوائف من السلف والخلف أنّه يُتّبعه معه على العرش، وأنكر ذلك آخرون، وقال
قوم إنّّه كان يجوع ويربط الحجر على بطنه مع قدرته على حصول ما يأكل، ونفى ذلك
آخرون، وقال قوم إنّّه كتب بيده عام الحديبية خرقاً للعادة، ونفى ذلك آخرون، وقال
ابن مسعود و الجمهور إنّّه خاطب الجنّ وآهم، ونفى ذلك ابن عباس وآخرون، وقال
ابن عباس وطائفة إنّّه رأى ربه، ونفى ذلك آخرون من الصحابة وغيرهم، بل نفس

(١) سورة المؤمنون : الآية [53] .

(٢) ينظر في الصفحة (407، 408) من هذا الكتاب .

(٣) هو أبو بكر أحمد بن محمد بن الحجاج المعروف بالمروزي صاحب أحمد بن حنبل ت275هـ. ينظر تاريخ
بغداد برقم 2587 (6/104 إلى 106)، طبقات الحنابلة برقم 50 (137/1 إلى 151) .

(٤) ينظر إبطال التأويلات (483) .

(٥) هو أبو العباس أحمد بن أصرم بن خزيمه بن عليّ بن عبد الله بن حسنّ بن عبد الله بن مغفل المزني ت
285هـ . ينظر تاريخ بغداد برقم 1919 (5/72 إلى 74)، طبقات الحنابلة برقم 4 (1/48 إلى 49) .

(٦) ينظر السنة للخلال (1/215، 216) .

المعراج؛ قال الجمهور إنه كان ببدنه، وآخرون من السلف والخلف قالوا إنه كان بروحه...^(١).

٣ أُلِّفَتْ كُتُبٌ فِي تَمْيِيزِ أَهْلِ الْبِدْعِ مِنْ غَيْرِهِمْ، عَلَى طَرِيقَةِ السُّؤَالِ وَالْإِمْتِحَانِ ، وَحُشِدَتْ بِأَسْئَلَةٍ كَثِيرَةٍ لَوْ طُبِّقَتْ عَلَى النَّاسِ لَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ فِي حِيَاضِ السَّنَةِ إِلَّا الْوَاحِدُ وَالْإِثْنَانِ، مِمَّا زَادَ الطِّينَ بَلَّةً؛ خَاصَّةً فِي الْأَزْمَانِ الْمُتَأَخِّرَةِ^(٢). بَلْ فِيهَا مِنَ الْمَسَائِلِ الْفَقْهِيَّةِ الَّتِي لَيْسَتْ مِنْ أَمِّهَاتِ الْمَسَائِلِ، نَاهِيكَ أَنْ تَكُونَ مِمَّا يُدَّعَى فِيهَا الْمَخَالَفُ وَيُكْفَرُ^(٣)؛ وَهَذَا الْأَمْرُ مِمَّا يَنبَأُ عَنْهُ الْإِسْلَامُ الَّذِي هُوَ دِينُ سَمَاحَةٍ وَدَعْوَةٍ وَوَحْدَةٍ، لَا دِينَ تَنْفِيرٍ وَتَفْرِيقٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾^(٤)، وَأَئِمَّةُ الْإِسْلَامِ بَعِيدُونَ عَنْ هَذَا الْمَنْهَجِ الْإِقْصَائِيِّ. الْإِقْصَائِيِّ.

٤ وَقَعَ بِبَغْدَادِ سَنَةِ 317هـ فَتْنَةٌ عَظِيمَةٌ بَيْنَ أَصْحَابِ أَبِي بَكْرٍ الْمُرُوزِيِّ الْحَنْبَلِيِّ، وَبَيْنَ طَائِفَةٍ مِنَ الْعَامَةِ، وَكَانَ سَبَبُهَا اخْتِلَافُهُمْ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾^(٥)، فَقَالَتِ الْحَنَابِلَةُ: "يَجْلِسُ مَعَهُ عَلَى الْعَرْشِ"، وَقَالَ الْآخَرُونَ: "الْمَرَادُ

^(١) يَنْظُرُ تَلْخِيسُ كِتَابِ الْإِسْتِغَاثَةِ (633/1) .

^(٢) يَنْظُرُ "امْتِحَانُ السَّنِيِّ مِنَ الْبِدْعِيِّ" (مَخْطُوطٌ) ، وَهِيَ اثْنَانِ وَسَبْعُونَ مَسْأَلَةً بِالْأَدْلَالِ الْوَاضِحَةِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ، لِأَبِي الْفَرَجِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الشَّيرَازِيِّ الْحَنْبَلِيِّ. وَمَسَائِلُ الْإِمْتِحَانِ لِأَبِي الْفَرَجِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الشَّيرَازِيِّ بِغَيْرِ الْأَدْلَةِ فِي أَصُولِ السَّنَةِ (مَخْطُوطٌ) ، لِعَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يُونُسَ الْقَرَشِيِّ .

^(٣) مِنْ هَذِهِ الْأَسْئَلَةِ قَوْلُهُ: "يَسْأَلُ عَنِ الْأَنْبِيَاءِ . هَلْ عَصَوْا رَبَّهُمْ أَمْ لَا، فَإِنْ قَالَ: "نَعَمْ" كَانَ سَنِيًّا، وَإِنْ قَالَ: "لَا" فَهُوَ مُبْتَدِعٌ، وَمِنْهَا الطَّائِعُونَ مِنْ بَنِي آدَمَ أَفْضَلُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ أَمْ لَا"، وَمِنْهَا مَسَائِلُ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ وَضَغْطَةِ الْقَبْرِ هَلْ يُؤْمِنُ بِهَا أَمْ لَا، وَمِنْهَا الْمَعْرَاجُ هَلْ كَانَ يَقْطَعُهُ أَمْ لَا، وَمِنْهَا هَلِ الْمُبْتَدِعَةُ كَفَّارٌ أَمْ لَا ، وَمِنْهَا هَلِ الْأَمْرُ الْطَلْقُ يُفِيدُ الْوُجُوبَ أَمْ لَا، وَفِي كُلِّهَا فَإِنْ قَالَ: "نَعَمْ" كَانَ سَنِيًّا، وَإِنْ قَالَ: "لَا" فَهُوَ مُبْتَدِعٌ. يَنْظُرُ امْتِحَانُ السَّنِيِّ مِنَ الْبِدْعِيِّ (57/و إلى 60 /و)، (64/ظ) .

^(٤) سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ : الْآيَةُ [92] .

^(٥) سُورَةُ الْإِسْرَاءِ : الْآيَةُ [79] .

بذلك الشفاعة العظمى"، فاقتتلوا بسبب ذلك، وقتل بينهم قتلى، فإنا لله وإنا إليه راجعون^(١)، وهي مسألة لا تستحق ذلك الهول العظيم.

هـ وفي الحقيقة إنما أتى هذا التمزق والتفرق في الأمة من الجهل بحقيقة الدين، وعدم التضلع والري من المعين النبوي وآثار سلف الأمة، وكلما بعد الناس عن الدين والعلم كلما زادت الفرقة واتسعت الشقة، والله المستعان.

○ المطلب الثاني : أهم أسباب الزيغ في المشكل

ركّزت هنا على معرفة أسباب الزيغ في المشكل ومكمنه ؛حتى يتسنى للباحثين أمران: الأول- معرفة مواضع الزلل عند الناس، خاصة في الاعتقاد، حتى يسهل تداركها.

ثانياً- إدراك الناس أنّ الخطأ يمكن أن يدخل على العلماء في مسائل الاعتقاد كما يدخل عليها في أبواب الفقه، والخطأ مرفوع عن أفراد الأمة إذا لم يقدرُوا على الصواب^(٢)، لقول الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(١). وأهم الأسباب التي وقفت عليها في ذلك هي كما يلي:

^(١) ينظر البداية و النهاية (42/15، 43).

^(٢) قال ابن تيمية: "وهكذا الأقوال التي يكفر قائلها، قد يكون الرجل لم تبلغه النصوص الموجبة لمعرفة الحق، وقد تكون عنده ولم تثبت عنده، أو لم يتمكن من فهمها، وقد يكون قد عُرِضَتْ له شبهات يعذرُ الله بها، فمن كان من المؤمنين مجتهداً في طلب الحق وأخطأ، فلنَّ الله يغفر له خطأه كائناً ما كان، سواء كان في المسائل النظرية أو العملية، هذا الذي عليه أصحاب النبي ﷺ وجماهير أئمة الإسلام... وكثير من مسائل العلم ليست قطعية، وكون المسألة قطعية أو ظنية هو من الأمور الإضافية ، وقد تكون المسألة عند رجل قطعية لظهور الدليل القاطع له ...وعند رجل لا تكون ظنية ؛ فضلاً عن أن تكون قطعية ، لعدم بلوغ النص إياه أو لعدم ثبوته عنده ، أو لعدم تمكنه من العلم بدلالته، ...". ينظر مجموع الفتاوى (195/23، 196).

١. عدم التمكن والتضلع من اللغة العربية مما يجعل المرء يحمل التصوص على المعاني الضيقة التي تتسع العربية لأعظم وأوسع منها .

وقد نبّه ابن جني^(٢) على أنّ أكثر من ضلّ من أهل الشريعة، عن القصد فيها وحاد عن الطريقة المثلى إنّما كان سببه ضعفه في اللغة وسعتها، وأنّ أصل اعتقاد التشبيه لله بخلقه إنّما هو أيضاً بسبب ذلك، لأنّ الضعيف في اللغة إذا سمع قول الله تعالى: ﴿يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾^(٣)، وقوله ﴿فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾^(٤)، وقوله: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾^(٥)، وقوله ﷺ في الحديث: "خلق الله آدم على صورته"، ونحو ذلك من التصوص الجارية هذا المجرى؛ ظنوا - ونعوذ بالله من ضَعْفَةِ النَّظَرِ وفساد المعتبر - أنّها كأعضاء المخلوق، وإذا كانت أعضاء كان هو لا محالة جسماً، إلى غير ذلك من الكلام الذي يستحى من ذكره، ثمّ قال: "ولو كان لهم أنسٌ بهذه اللغة الشريفة، أو تصرّف فيها، أو مزاوله لها، لحمتهم السعادة بما ما أصارتهم^(٦) الشّقوة إليه بالبعد عنها^(٧)."

(١) سورة البقرة: الآية [286] .

(٢) أبو الفتح عثمان بن جني الرومي الموصلي النحوي اللّغوي صاحب التصانيف، ت392هـ . ينظر تاريخ بغداد برقم 6064 (205/13)، سير أعلام النبلاء (17/17 إلى 19) .

(٣) سورة الزمر : الآية [56] .

(٤) سورة البقرة : الآية [115] .

(٥) سورة ص : الآية [75] .

(٦) من أصر وهو الحبس و بابه ضرب و هو أيضاً الذنب و الثقل . ينظر مادة "أصر" من مختار الصحاح (21)، والمعنى حبستهم و أثقلتهم الشّقوة .

(٧) ينظر الخصائص (245/3) مع اختصار وتصرف يسير .

٢. الاعتماد على الأحاديث الضعيفة أو الموضوعية مما لا يُحتاج لها في باب العقائد، بل لا يجوز روايتها، ناهيك عن الترويح لها أو الاحتجاج بها^(١)، فيرويها بعضهم على أنها صحيحة، قال ابن الجوزي: "لم يُفرّقوا في الأحاديث بين خبر مشهور كقوله: يتزل إلى السماء الدنيا، وبين حديث لا يصحّ كقوله: رأيت ربي في أحسن صورة، بل أثبتوا بهذا صفةً وبهذا صفة" ^(٢)، وقال ابن جماعة: "وإنما غلب على كثير من المحدّثين مجرد النقل والإكثار من الغرائب، مع جهلهم بما يجب لله تعالى من الصفات وما يستحيل عليه بأدلة ذلك القطعية القاطعة عند أهل النظر والعلم، إذ قنعوا من العلم بمجرد التّقل" ^(٣)، وقال ابن تيمية: "وقد يروي كثير من النّاس في الصفات وسائر أبواب الاعتقادات وعامة أبواب الدين أحاديث كثيرة تكون مكذوبة موضوعة" ^(٤)، وقال أيضاً: "ولكن هؤلاء يقرنون بالأحاديث الصحيحة أحاديث كثيرة موضوعة، ويقومون بتأويل الجميع" ^(٥).

٣. جعلهم الأحاديث الموقوفة على أصحابها والتي تحتل الوقف بمنزلة الأحاديث التي صرّح أصحابها برفعها، لظنهم أنّ أحاديث العقائد كلّها لها حكم الرفع، والحقيقة أنّ الأمر ليس كذلك في كل الأحيان كما جاء في هذا الكتاب، قال ابن خزيمة: "لم أخرج في هذا الكتاب من المقطّعات، لأنّ هذا من الجنس الذي نقول: إنّ علم هذا لا يدرك إلّا بكتاب الله وسنة نبيّه المصطفى ﷺ، لست أحتجّ في شيء من صفات خالقي ﷻ إلّا بما

^(١) ينظر مقدمة ابن الصلاح (98)، اختصار علوم الحديث (83)، التّكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي

(253/2، 254)، التّكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (839، 840).

^(٢) ينظر دفع شبه التشبيه (نسخة السقاف) (105).

^(٣) ينظر إيضاح الدليل (233).

^(٤) ينظر مجموع الفتاوى (380/3).

^(٥) ينظر درء التعارض بين العقل و التّقل (236/5).

هو مسطورٌ في الكتاب، أو منقول عن النبي ﷺ بالأسانيد الصحيحة الثابتة" ^(١). وقال ابن الجوزي: "لم يفرّقوا بين حديث مرفوع إلى النبي ﷺ وبين حديث موقوف على صحابي أو تابعي، فأثبتوا بهذا ما أثبتوا بهذا" ^(٢)، قال ابن تيمية على الأحاديث أبي يعلى في كتابه: "ففيها عدّة أحاديث موضوعّة، كحديث الرؤية عياناً ليلة المعراج ونحوه، وفيها أشياء عن بعض السلف رواها بعض الناس مرفوعة كحديث قعود الرّسول على العرش، ورواه بعض الناس من طرق كثيرة مرفوعة، وهي كلّها موضوعّة، وإنّما الثابت أنّه عن مجاهد وغيره من السلف.. لكن لا بدّ من الفرق بين ما ثبت من ألفاظ الرّسول، وما ثبت من كلام غيره سواء كان من المقبول أو المردود" ^(٣).

٤. حملهم آيات وأحاديث الصفات على مقتضى الحس الذي يشاهدونه، وضيق عقولهم عن درك قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ^(٤)، وهؤلاء المجسّمة، قال ابن الجوزي: "حملوا الأحاديث على مقتضى الحس فقالوا: يتزل بذاته وينتقل ويتحرك" ^(٥).
٥. عدم التّفريق بين ما يجوز في حقّ الله وما يستحيل عليه، لأنّ من لم يحقّق ذلك فسيقع في أخطاء عظيمة، فثبت لله تعالى ما لا يجوز في حقّه أو يفعل العكس، وفي ذلك قال ابن الجوزي: "يجب علينا أن نعرف ما يجوز على الله سبحانه وما يستحيل" ^(٦)، وقال

^(١) ينظر كتاب التّوحيد لابن خزيمة (1/ 51).

^(٢) ينظر دفع شبه التشبيه (نسخة السقاف) (106).

^(٣) ينظر درأ التعارض بين العقل والنقل (183/7).

^(٤) سورة الشورى: الآية [11].

^(٥) ينظر دفع شبه التشبيه (نسخة السقاف) (106).

^(٦) ينظر كشف المشكل (379/3).

وقال في ذم من لم يفرّق: "وهذا كلامٌ جهلٌ من قائله، وتشبيه محض، فما عرّف هذا الشيخ ما يجب للخالق وما يستحيل عليه"^(١).

• المبحث الخامس : لمحة عن التفسير الإشاري

بما أنّ المصنّف نحى نحو التفسير الإشاري فأحببت أن أعطي لمحةً عنه، ليتسنى للقارئ فهم الكتاب فهمًا جيدًا، ولم يُعرف عن علماء الإشارة أنّهم ميّزوا بين الحديث والقرآن في شروحهم، بل درجوا في تفسير الكلّ بنهج واحد ونفس واحد، ولم يميزوا أحد النوعين بميزات خاصة، ولذا سنعطي صورة عامة عن التفسير الإشاري الذي اشتهر عند المفسرين، وندرج معه تفسير الحديث.

• المطلب الأوّل : تعريف التفسير الإشاري

هو تفسير الآية القرآنية أو الحديث النبوي على خلاف ما يظهر منهما بمقتضى إشارات خفية تظهر لأرباب السلوك، ويمكن الجمع بينها وبين المعنى الظاهر المراد.

وقد دلّت الشريعة عليه ورغبت فيه، فمنها قوله: ﴿فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾^(٢)، وقوله تعالى في آيتين: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾^(٣)، فهذه الآيات ترغّب في معرفة معاني الآيات الخفية التي لا تظهر إلّا لمن تدبّرها. لأنّ المخاطبين بالآيات قوم من العرب، والقرآن لم يخرج عن لغتهم، فهم يفهمون ظاهره ولا شك، وحضّهم الله على تدبروا الآيات حتى يقفوا على المقصود الخفي الباطن.

^(١) ينظر دفع شبه التشبيه (نسخة السقاف) (129).

^(٢) سورة النساء : الآية [78] .

^(٣) في سورة النساء : الآية [82] ، وسورة محمد : الآية [24] .

كما جاء في السنة عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: "كان عمر يُدخلني مع أشياخ بدر، فكأن بعضهم وَجَدَ في نفسه ، فدعاه ذات يوم ، ليربهم مدى بعد نظره وقوة قريحته، فقلل: ما تقولون في قوله تعالى: ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ.. ﴾ ^(١) ، فأجاب بعضهم بأنه أمرٌ بالحمد والاستغفار. ثم قال لي: فما تقول أنت؟ قلت: هو أجل رسول الله ﷺ أعلمه له، وذلك علامة أجله، فقال عمر: ما أعلم منها إلا ما تقول" ^(٢) ، و أيضاً ما جاء عن علي رضي الله عنه أنه حين سئل "هل خصكم النبي بشيء - يعني آل البيت - فقال" والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ، ما علمته إلا فهماً يُعطي الله رجلاً في القرآن، وما في هذه الصحيفة" ^(٣) ، وغيرها من الأدلة الكثيرة التي توضح أن للقرآن ظاهر يمكن أن يدركه أيّ عربي بسليقته ، وأن له باطن لا يمكن الوصول إليه إلا بالتدبر والتمعن في ألفاظه ومبانيه. ^(٤)

(١) سورة النصر : الآية [1] .

(٢) أخرجه البخاري برقم 4969(431) عن ابن عباس رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري برقم 3047(243) عن أبي جحيفة رضي الله عنه.

(٤) التفسير والمفسرون (261/2 إلى 264)، مدرسة التفسير في الأندلس (239)، أصول التفسير وقواعده (205) إلى

(207)، اتجاهات التفسير في القرن 14هـ (290 إلى 292).

المطلب الثاني: شروط قبول التفسير الإشاري

- لقد اختلف العلماء في قبول هذا النوع من التفسير ورفضه، لكونه لا يخضع لقوانين أو ضوابط واضحة ومنضبطة، إذ هو عبارة عن وجدانيات يجدها الرجل الصالح، ولا تستبين وتتضح للآخرين، وقد تكون معاني بعيدة لا يقبلها ولا يستسيغها كثير من العلماء، مما حدى بالعلماء المؤيدين للتفسير الإشاري إلى ضبطه بضوابط وشروط لقبوله، ومن أهمها:
- 1- أن يصح على مقتضى الظاهر المقرر في لسان العرب بحيث يجرى على المقاصد العربية وأن لا يتنافى مع النظم القرآني.
 - 2- أن يكون له شاهد نصاً أو ظاهراً في محل آخر يشهد لصحته من غير معارض.
 - 3- أن لا يكون له معارض شرعي أو عقلي.
 - 4- أن لا يدعى أنه هو المراد وحده دون غيره، بل لا بدّ من الاعتراف والتسليم بالمعنى الظاهر أولاً، إذ لا يطمع في الوصول إلى الباطن دون إحكام الظاهر.
- ولا بد من التنبيه هنا أيضاً إلى أنّ القول بجواز التفسير الإشاري بشروطه، لا يلزم أحداً الأخذ به، لأنّه كما أوضحت عبارة عن معاني وأسرار ووجدانيات تنقدح في قلب المؤمن الصالح النقي، وليس عليها برهان جليّ أو دليل واضح، ولا تنضبط بلغة أو تنقيّد بقانون، حتى يلزم الناس الأخذ بها. ^(١) كما أنّ الأحكام الشرعية لا تؤخذ عن طريق التفسير الإشاري لعدم قيام الدليل الواضح عليها، وإنّما مجالها الأخلاق والسلوك، وتقوية الإيمان واليقين بالله ^(٢).

(١) التفسير والمفسرون (265/2، 266)، مدرسة التفسير في الأندلس (239)، أصول التفسير وقواعده (208)،

(209)، اتجاهات التفسير في القرن 14هـ (398، 399)

(٢) أصول التفسير وقواعده (209).

ترجمة "عبد الجليل القصري" وحياته

ويحتوي على ثلاثة مباحث: عصر المؤلف

- ترجمة المؤلف

- : الآثار العلمية للمؤلف

الفصل الثاني : ترجمة "عبد الجليل القصري" وحياته

- المبحث الأول : عصر المؤلف

لقد عاش الإمام عبد الجليل القصري في أكناف دولة الموحّدين ، فكانت ترعى العلماء وتعظّمهم، بل تُغدق عليهم المنن والعطايا ، وترعاهم رعاية الوالد لولده ، خاصة في زمن أمير المؤمنين أبي يعقوب، ثمّ في ولاية ابنه أبي يوسف الذي عظّم العلماء وأعلى مكانتهم منه ومن النَّاس ، حتى بلغ العلماء والصالحون وطلبة العلم في تلك الأزمان، مرتبةً يُغبطون عليها من جميع النَّاس^(١).

(١) ينظر المعجب في تلخيص أخبار المغرب (269، 354 إلى 356)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب (165/5 إلى 170، 234 إلى 236)، الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية (119 إلى 122)، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب (208، 209، 216، 217، 231)، الإحاطة في أخبار غرناطة (355/4، 356).

وتزامن المصنّف مع ثلاثة من أمرائها ، فلقد أدرك ولاية أبي يعقوب يوسف بن عبد المؤمن بن علي^(١)، والذي كانت ولايته من سنة 558 هـ إلى سنة 580 هـ. ثم ولاية ابنه أبي يوسف يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن الملقّب بالمنصور^(٢)، والتي كانت ما بين سنة 580 هـ إلى سنة 595 هـ. ثم ولاية ابنه أبي عبد الله محمد بن أبي يوسف الملقّب بالناصر، والتي كانت ما بين سنة 595 هـ إلى سنة 610 هـ^(٣)، وربما أدرك زمن أبيهم عبد المؤمن^(٤)، لعدم تمكّني من تحديد سنة ولادته^(٥).

-المطلب الأول: الجانب السياسي .

لقد كانت الفترة الأخيرة من القرن السادس وبداية القرن السابع فترة فتنٍ وقلاقل والاضطرابات سياسية، بل كانت هذه الفترة بداية مرحلة الضعف عند الموحّدين لما حدث فيها من أحداث، ففي الأندلس على سبيل المثال كانت فتنة بني غانية التي امتدت من دولة الملتّمين في جزر البليار أو الجزائر الشرقية^(٦).

(١) ينظر المعجب في تلخيص أخبار المغرب (308) .

(٢) ينظر المعجب في تلخيص أخبار المغرب (336) .

(٣) ينظر المعجب في تلخيص أخبار المغرب (386) .

(٤) هو أبو محمد عبد المؤمن بن علي بن علوي الكومي ت 558 هـ . ينظر المعجب في تلخيص أخبار المغرب (265)، سير أعلام النبلاء (366/20، 367). وكُل من ذكرت من أمراء الموحّدين حكموا حتى موته، فتكون سنة الوفاة هي سنة انتهاء حكمهم. ينظر المعجب في تلخيص أخبار المغرب (308 ، 336 ، 386) ، الموسوعة العامة لتاريخ المغرب و الأندلس (345، 358، 359) .

(٥) ينظر المعجب في تلخيص أخبار المغرب (308 ، 336 ، 386) ، الموسوعة العامة لتاريخ المغرب و الأندلس (345، 358، 359) .

(٦) ينظر المعجب في تلخيص أخبار المغرب (342 إلى 352) ، تاريخ ابن خلدون (213/4، 214) .

وكانت أطماع الأعداء من القشتاليين وغيرهم في الاستيلاء على الأراضي الإسلامية تتزايد يوماً بعد يوم، مما أدّى إلى تعدّيهم على بعض الولايات الإسلامية^(١)، وكان هناك انتفاض يد الطاعة ومحاولة الخروج على الخليفة أبي يعقوب من طرف أخيه أبي حفص عمر الملقب بالرّشيد، وعمّه سليمان بن عبد المؤمن، وكان أحدهما بشرقي الأندلس بمدينة مرسية والآخر بتادلاً من بلاد صنهاجة، حتى قتلها صبراً في سنة 583هـ^(٢).

وأما في المغرب فكانت فتنة بني غانية الذين استغلوا انشغال الموحدّين ببعض مشاكلهم الداخلية والخارجية، فاستولوا على أغلب المغرب الأدنى والأوسط الساحلي مثل تونس والمهدية و بجاية، وبلغوا حدود قسنطينة، واستولى مملوك صلاح الدين الأيوبي وقائد قواته التركماني، على مدينة طرابلس في ليبيا في عهد المنصور، كما تمرد عبد الرحمن الجزولي الثائر^(٣)، بمدينة سوس سنة 597هـ. إلى غير ذلك من الفتن والمؤامرات التي كانت تحاك بين الفينة والفينة خاصة في عهد الخليفة الناصر^(٤).

وكانت موقعة العقاب في سنة 609هـ التي أدارت الكفة للنصارى الحاقدين، والتي مُني فيها المسلمون بهزيمة نكراء، نقطة تحوّل في التاريخ الإسلامي، إذ قتل من المسلمين ما

(١) ينظر المعجب في تلخيص أخبار المغرب (356 إلى 358)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب (105/5 إلى 109).

(٢) ينظر المعجب في تلخيص أخبار المغرب (352 إلى 354)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب (198/5 إلى 200)، الموسوعة العامة لتاريخ المغرب و الأندلس (353، 358)، تاريخ الأندلس في عهد المرابطين و الموحدين (78/2)، دولة الإسلام في الأندلس (عصر الموحدين) (166 إلى 168).

(٣) اسمه عبد الرحيم بن عبد الرحمن المعروف بالمهر و أبي قصبة و يعرف عند البربر بما معناه "ابن الجزيرة"، و هو من علماء الأندلس. توفي سنة 598هـ. ينظر دولة الإسلام في الأندلس (عصر الموحدين) (255، 256).

(٤) ينظر المعجب في تلخيص أخبار المغرب (395)، تاريخ الأندلس في عهد المرابطين و الموحدين (79/2، 80).

الله أعلم به، وأصبح الذي يجول في كل بلاد المغرب، لا يكاد يجد شاباً قادراً على القتال. وكانت هذه الواقعة قاصمة الظهر للموحّدين، فجرّأت القشتاليين والإسبان على استرجاع الأندلس بقعة بقعة حتى سقطت مملكة غرناطة آخر قلاع المسلمين في الأندلس^(١).

ولا بدّ من إعطاء لمحة عن دولة بني الغانية، لأنّ هذه الدولة الصغيرة كانت تقع في عمق الدولة الموحدية، رغم معادتها ومنافرتها لها، إذ كانوا يسيرون على نهج أسلافهم من المرابطين في العقائد والدعاء للخليفة العباسي واتخاذ ألوية سود، بل كانت هذه الدولة من أسباب ضعف وزوال دولة الموحدين العظيمة، حيث دام صراعها معها أكثر من نصف قرن^(٢). ففي سنة 552هـ انقرضت دولة الملتّمين المرابطية بالأندلس، ولم يبق لهم من الملك إلاّ جزيرة ميورقة وما حولها في بلاد الأندلس، وتدعى جزر البليار أو الجزائر الشرقية^(٣)، وكانت تحت سلطة بني غانية^(٤).

-
- (١) ينظر المعجب في تلخيص أخبار المغرب (401 إلى 403)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب (263/5 إلى 265)، الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية (122)، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب (238، إلى 240)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب (383/4)، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (200، 196/2)، قصة العرب في إسبانيا (184، 185)، إفريقية لمارمول كرنخال (370 إلى 373)، تاريخ الأندلس في عهد المرابطين و الموحدين (117/2 إلى 123)، حضارة العرب في الأندلس (27)، صفحات مشرقة من التاريخ الإسلامي - الكتاب الخامس دولة الموحدين - (636 إلى 640).
- (٢) ينظر دولة الإسلام في الأندلس (عصر الموحدين) (144)، صفحات مشرقة من التاريخ الإسلامي - الكتاب الخامس دولة الموحدين - (596 إلى 598).
- (٣) جزر البليار هي جزر تقع غرب البحر الأبيض المتوسط وتضم ميورقة و منورقة و يابسة، وتسمى أيضاً بالجزر الشرقية لأنّها تقع شرق الأندلس. ينظر الروض المعطار في خبر الأقطار (567)، جزر الأندلس المنسية (15 إلى 20)، في تاريخ و حضارة الإسلام في الأندلس (123 إلى 125).

- (٤) ينظر الكامل في التاريخ (416/9)، نهاية الأرب في فنون الأدب (34، 170).

وتلخيص خبر هؤلاء القوم- أي بني غانية- أنَّ أمير المسلمين علي بن يوسف بن تاشفين وجّه إلى الأندلس برجلين أخوين ، اسم أحدهما "يحيى" ^(١)، والآخر "محمد" ابني علي من قبيلة "مسوفة" إحدى أعظم قبيلتين قامت عليهما الدولة المرابطية، وكانا يُعرفان بابني غانية، وهي أمّهما، وكان محمد بن غانية واليًا على بعض أعمال قرطبة، فلما مات أخوه يحيى اضطرب أمره في بلاد الأندلس و أخذت الفتنة تتزايد، ودعوة الموحّدين تنتشر، فعبر إلى جزيرة ميورقة في حشمه وأهل بيته، فملكها وما حولها، مثل ميورقة ومنورقة ويابسة، ويُقال إنَّ أمير المسلمين علي بن يوسف نفاه إليها على طريق السجن ، فلقام الدعوة لبني العبّاس على قاعدة المرابطين إلى أن مات -رحمه الله-. ثمَّ خلفه ابنه أبو إبراهيم إسحاق بن محمد، فلقبل على الغزو ، وصرف عنايته إليه ، فكان يغنم ويسبي من بلاد الرّوم إلى أن امتلأت أيدي أصحابه. ولم يزل كذلك إلى أن توفي في سنة 579هـ ^(٢) .

ثمَّ قام بالأمر من بعده ابنه عليّ بعهد أبيه إليه ، وخرج بأسطول ميورقة وقصد مدينة بجاية ، حين راسله جماعة من أعيانها على ما يقال يدعونه إلى أن يُملّكوه ، ولولا ذلك لم يجسر على الخروج ، ومّا جرّاه أيضًا كون الموحّدين بالأندلس ، وسماعه خبر موت أبي يعقوب، واشتغالهم ببيعة أبي يوسف.

فقصد بجاية فاستولى عليها، وعلى كثير من بلاد المغرب، ولا زال الأمر بينهم وبين الموحّدين في كرّ وفرّ، في أخبار يطول ذكرها حتى انتهى أمرهم بدخول الموحّدين جزيرة ميورقة عنوة، وقُتل عبد الله بن إسحاق بن غانية ، آخر أمراء المثلّمين من بني غانية على

(١) هو أبو زكريا يحيى بن علي بن غانية البربري أخو الأمير محمد. ينظر سير أعلام النبلاء (73/21) .

(٢) ينظر سير أعلام النبلاء (74/21) .

جزر البليار، وكان الذي قتله رجل من الأكراد يقال له عمر المقدّم ، و بذلك انتهى حكم بني غانية، وانمحي ذكرهم من الأندلس قاطبة. وكان دخولهما ميورقة وقتلهما أميرها المذكور في شهر ذي الحجة من سنة 599 هـ.

كما انمحي أمر ابن غانية بالمغرب على يد قائد الموحّدين أبي محمد عبد الواحد بن أبي حفص في سنة 606 هـ ، حيث أصبح بقايا أصحابه تابعين لملوك السودان، يأتمرون بإمرتهم، ويخرجون في القتال معهم، ولم يبق لهم من السلطان شيء^(١).

(١) ينظر المعجب في تلخيص أخبار المغرب (342 إلى 352 ، 394 ، 395) ، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب (175/5 إلى 186 ، 239 إلى 241 ، 252 إلى 253) ، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب (232، 233) ، تاريخ ابن خلدون (253/6 إلى 262) ، الروض المعطار في خبر الأقطار (567، 568) ، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (142/2 إلى 144 ، 191 إلى 194) ، الأندلس في التاريخ (107، 108) ، الموسوعة العامة لتاريخ المغرب و الأندلس (358، 359) ، تاريخ الأندلس في عهد المرابطين و الموحدين (77/2 ، 78 ، 105 إلى 107) ، في تاريخ و حضارة الإسلام في الأندلس (123، 124) ، علاقة الموحدين بالممالك النصرانية و الدول الإسلامية في الأندلس (143 إلى 203) ، دولة الإسلام في الأندلس (عصر الموحدين) (144 إلى 165 ، 194 ، 195) .

○ المطلب الثاني : الجانب الاقتصادي .

كانت المداخيل والأموال في عهد الدولة الموحّدية في بدايتها خاضعة لأحكام الكتاب والسنة، من طرف محمد بن تومرت وعبد المؤمن ، حتى جاءت سنة 555هـ ، فلجأ عبد المؤمن إلى فرض الخراج على أرض المغرب والأندلس، وكلّ المناطق التابعة لها، وبذلك زادت مداخيل الدولة، وارتفعت أموال خزائنها، لسعة الخراج وكثرة الوجوه التي يتحصل منها الأموال ، وتنوعها؛ من خراج وزكاة وغنائم، وخزائن أموال المرابطين المغنومة.

فكان يدخل إليهم من خراج تونس في الزراعات وغيرها في كل سنة حِمل مائة وخمسين بغلاً، ناهيك عن خراج بجاية وأعمالها، وتلمسان وأعمالها، والمغرب الأقصى، والتي فيها أخصب الأراضي والإقطاعات، والتي فيها أنهار وأشجار ملتفة وزروع وأعنان، وفيها مدينة سلا وأعمالها، وسبتة وأعمالها.

وأعمال سبتة هذه في غاية السعة والضخامة، لأنّ بلاد غمارة كلّها ترجع إليها، ومدينة فاس العريقة، وكذا بلاد الأندلس قاطبة ، ما عدا المناطق التي استولى عليها القشتاليون، وهي الأراضي التي تتأخّم أرض الروم ، ففيها من الخيرات والمداخيل والأموال التي تدخل منها على دولة الموحّدين ما الله به عليم، ولا ننسى مدينة مراكش وأعمالها التي لا نهاية لها في السعة، لأنّ بالقرب منها قبائل ضخمة ، وبلاّداً كثيرة. هذا كلّ بالنسبة للمداخيل الزراعية والحيوانية من خراج وزكاة وغيرها في كل سنة^(١).

(١) ينظر المعجب في تلخيص أخبار المغرب (328 إلى 330)، الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس (195 إلى 206)، مدينة فاس في عهد المرابطين الموحدين (205 إلى 209، 222 إلى 224)، الأندلس في نهاية المرابطين وبداية الموحدين (165 إلى 170) .

أمّا الصناعات والتجارات فكانت قائمة على قدم وساق، ففي مجال الصناعة أقيمت مصانع عديدة منها، لسبك النحاس، ومنها لصناعة الصابون، ومنها للدبغ والغزل، وسهّل على الموحّدين هذا الأمر توفّر المواد الخام في جميع البلاد، سواء المعدنية أو النباتية أو الحيوانية من جهة، وتوفّر الأيدي العاملة الماهرة والمدربة على مختلف الصناعات من جهة أخرى. وحظيت مدينة فاس من ذلك الحظ الوافر، فكان فيها دُورٌ لصناعة الفخار والأدوات المتزلية، وأخرى للزجاج، وأخرى للكاغط، وأخرى لصكّ النقود، وأخرى للطرازة والدباغة والصباغة، إلى غير ذلك من الصناعات التي كانت منتشرة في بلاد المغرب.

فكانت مدينة فاس بمثابة العاصمة الاقتصادية للموحّدين ^(١)، واشتهرت مدينة مراكش بصناعة الصابون والزراي، وأمّا المدن الساحلية مثل سبتة وطنجة، فقد اشتهرت بصناعة السفن التي أولاها ولاة الأمور اهتماماً بالغاً، إذ كانت أداة هامة في الحروب وحماية الأوطان، كما اشتهرت سبتة خاصة بصناعة الورق، واستخراج المرجان، واستعماله في صناعة الحلّي.

كما اشتهرت مدن الأندلس بالطبّ وصناعة الأدوية والعقاقير، ومواد التجميل. وأمّا مدينة سوس فكانت مركزاً لصناعة السكر والخز؛ اللذين كانا يُصدّران لجلّ مناطق المغرب،

(١) ينظر الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس (258 إلى 263) .

إلى غير ذلك من المدن التي اشتهرت بالصناعات في عهد الموحدّين مثل تلمسان وداي وبلاد ركرّاكة وغيرها^(١).

وأما الجانب التجاري فقد أولته الخلافة الموحدّية أهمية بالغة، حيث وفّرت للتّجار سُبُل الإقامة والرّاحة من فنادق واستراحات وأمنٍ للطريق، وكانت التّجارة تنقسم إلى قسمين، تجارة داخلية وتتركز على مبادلة السلع بين عدّة مُدن في المغرب، فأنشأت الدولة للقوافل طرقاً مؤمّنة تربط بين المدن الكبيرة، كالطريق الرابط بين فاس وسوس، وبين فاس وتلمسان وبجاية، وبين فاس ومراكش، وأمّنت الطرق إلى صُفروا وأغمات تادلة وسجلماسة، إلى غير ذلك من مدن المغرب.

وفي إطار التّجارة الخارجية، أمّنت الدولة الموانئ وأصلحتها، فأصبح يجيى لبلاد المغرب من كلّ أنحاء العالم، من الشام واليمن والأندلس، فكانت موانئ فاس وسبتة وطنجة تشهد حركة تجارية كبيرةً جدّاً، خاصة مع مدن الأندلس الإسلامية والتّصرانية، كما كانت القوافل تأتي من بلاد السودان إلى المغرب، ومنه إلى أوروبا ممّا جعل مُدن المغرب مركزاً تجارياً يربط المناطق الصحراوية وجنوب إفريقيا بأوروبا، فكانت مركزاً تجارياً بينهما، بالإضافة إلى التّجارة القائمة بين المشاركة والمغاربة، خاصة من بلاد مصر، فكان للتّجار المشاركة وكلاء في الأسواق المغربية، يُصرّفون البضائع والمنتوجات حسب رغبة المالك المشرقي أو المصري ولو بغير حضوره، وكذا كان يفعل تجّار المشرق و مصر مع البضائع المغربية.

(١) ينظر الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس (263 إلى 265)، مدينة فاس في عهد المرابطين (209 إلى 220)، الأندلس في نهاية المرابطين و بداية الموحدّين (175 إلى 192)، في تاريخ و حضارة الإسلام في الأندلس (285، 286).

وكانت الصادرات من المحاصيل الزراعيّة تتركّز على القطن وما يُصنع منه من منسوجات قطنية ، وكذا القمح والسكر و كلّ ما يستخرج من قصب السكر، والزيتون والزيت المستخرج منه، والحناء، ومن المعادن وغيرها الملح الذي كان يصدّر إلى غانة، والنّحاس المسبوك، أي المصنوع على شكل أدوات وآلات، والنّحاس الأصفر الخام الذي كان يصدّر في بعض الأحيان، وتجارة المحاصيل الحيوانية والسمكية كانت تتركّز على دواب الفنك وجلودها، ونوع الحوت المعروف عندهم بالشابل، والأصداف المستخرجة من شواطئ سبتة والتي يصنع منها الخرز والمسابيح.

وأما الواردات، فكانت تتركّز على المعادن كالذهب والزنّيق ، وعلى بعض أنواع الأقطان الخارجيّة، والمنسوجات القطنية، والعطر الهندي، وبعض أدوات الأكل المصنوعة من الخشب، وبعض أنواع النسيج البلنسي، وبذلك تنوعت البضائع والسلع في بلاد المغرب، وأصبحت مدينة فاس مركزاً تجارياً عالمياً آنذاك^(١).

(١) ينظر الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس (266 إلى 290)، مدينة فاس في عهد المرابطين و الموحدّين (234 إلى 240)، في نهاية المرابطين و بداية الموحدّين (195 إلى 200، 216، 217).

○ المطلب الثالث : الجانب الاجتماعي والعمراني

كان النَّاسُ يعيشون في رَغَدٍ من العيش ، إذ عُرِفَ الخلفاء الموحدون بشدَّةِ إنفاقهم وتفقدهم للرعيَّة من حين لآخر ، و كانوا ييسِّرون النَّاسَ و رفعاء القوم عن أحوال الولاية والقضاة والأسواق، كما عُرِفوا أيضًا بالنَّظر في مظالم النَّاس وحاجاتهم بأنفسهم.

فكان الأمير أبو يعقوب سخيًّا ، جوادًا، مثُل آبائه ،قد استغنى النَّاس في أيامه وكثرت في أيديهم الأموال والدُّور والإقطاعات ، ما جعلهم في كفاية وعافية، خاصة أصحاب الوجوه والكبراء منهم، ولم تزل أيام أبي يعقوب هذا أعيادًا وأعراسًا ومواسم ، من كثرة خصبٍ وانتشار أمنٍ، ودرور أرزاق، واتساع معاش، لم يرَ أهلُ المغرب أيامًا قط مثلها.

واستمرَّ هذا في إمارة ابنه أبي يوسف^(١) حيث كان سخيًّا جوادًا مِعطاءً قَوَّامًا بالحق والعدل، وكان ينفق عند خروجه للغزو، ويبحث عن الصالحين والعلماء ، ويُصلِّحهم بالصلوات الجزيلة، وقد أنفق عند خروجه لموقعة الأرك أربعين ألف دينار ، أخرج منها للعامة نحو من نصفها، والباقي في القرابة.

وقُسمت مدينة مراکش في عهده أرباعًا، وجُعِلَ في كلِّ ربع أمناء معهم أموال يتحرَّون بها أرباب البيوتات ، وكان كلُّما دخلت السنة يأمر أن يُكتب له الأيتام المنقطعون ، فيجَّعون إلى موضع قريب من قصره ، فيختنون ، ويأمر لكلِّ صبيٍّ منهم بمِثقالٍ وثوبٍ ورغيفٍ ورُمَّانة، وربَّما زاد على المِثقال درهمين حديدي، وقد أمر يومًا أن يُجعل في يد كلِّ طفلٍ مريض من أطفال مراکش؛ دينارًا من الذهب، ودرهماً من فضة، وفاكهة، لينسوا

(١) ينظر المعجب في تلخيص أخبار المغرب (327 إلى 330) .

ألمهم، فبلغ ذلك أكثرَ من ألف ألفٍ من ذهب وفضة، فكانت أيامه أيام سعد ورخاء وأمن، وكانت الطعينة في عهده تخرج من بلاد تُول إلى برقة وحدها ولا يتعرّض لها أحد بسوء.

كما بنى المدارس والمساجد والمشافي والقناطر والصوامع، وحفر الآبار، وبنى بمدينة مراكش مستشفى، وأمر أن يُغرس فيه مع ذلك من جميع الأشجار ، وتجري فيه الأنهار ممّا جعله جنّة في الأرض، وأجرى عليه الأموال العظيمة من أجل الطعام والثياب وصناعة الأدوية، فكان إذا نقه المريض ؛ فإن كان فقيراً أمر له عند خروجه بمال يعيش به ريثما يستقلّ، وإن كان غنياً دفع إليه ماله وتركه وسيله، ولم يقصره على الفقراء دون الأغنياء، بل كلّ من مرض بمراكش من غريبٍ حُمِل إليه ، وعولج إلى أن يستريح أو يموت ، وكان في كلّ جمعة بعد صلاته يركب ويدخله ، فيعود المرضى ويسأل عن أهل بيت ه، يقول : "كيف حالكم ، وكيف القومة عليكم"، إلى غير ذلك من السؤال ، ثم يخرج . ولم يزل مستمراً على هذا إلى أن مات - رحمه الله-^(١).

وكان الذي يسهّل على الموحدّين بذل الأموال مع ما جبلوا عليه من الجود والعطاء، سعة الخراج وكثرة الوجوه التي يُتحصّل منها الأموال من بلاد المغرب الشاسعة، والأندلس اليانعة ، إلى غير ذلك من البلدان والأراضي التي كانت تجبى إليه م خيراتهما في كل حين كما سبق التنبيه إليه^(٢).

(١) ينظر المعجب في تلخيص أخبار المغرب (361 إلى 367)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب (228/5)،

نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب (380/4)، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (112/2) .

(٢) ينظر المعجب في تلخيص أخبار المغرب (328 إلى 330) .

وكان أبو يوسف مهتمًا بالبناء والتشييد، فشرع في بناء المدينة العظمى التي على ساحل البحر، وهي رباط الفتح التي بالمغرب الأقصى، وكان أبو يعقوب -رحمه الله- هو الذي اختطها ورسم حدودها، فشرع أبو يوسف في بنائها إلى أن أتم سورها، وبنى فيها مسجداً عظيماً كبيراً، وعمل له مئذنة في نهاية العلو، فلم يزل العمل فيها وفي مسجدها المذكور طول مدة ولايتي أبي يوسف إلى سنة 594 هـ^(١).

ولما استنقذ مدينة شلب من أيدي الروم أمر أن يبنى له على نهر إشبيلية حصن، وأن تبني له في ذلك الحصن قصور وقباب، وبنى مسجداً عظيماً ومخازن، فكان -رحمه الله- مهتمًا بالبناء والتشييد، وفي طول أيامه لم يخل من قصر يستجده أو مدينة يعمرها، وقد زى في مدينة مراكش في أيامه زيادة كثيرة، بعدما ابتدأها أخوه أبو يعقوب، فحظيت مراكش في العهد الموحي بتوسعة عظيمة، إذ زيد في عدد بنائها ومساجدها ومصانعها ودورها، وكذا فعلوا في جميع مدن المغرب^(٢).

(١) ينظر المعجب في تلخيص أخبار المغرب (341)، الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس (373، 374).
 (٢) ينظر المعجب في تلخيص أخبار المغرب (370)، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (173/2 إلى 175)،
 الموسوعة العامة لتاريخ المغرب والأندلس (358، 359)، تاريخ الأندلس في عهد المرابطين و الموحدين (70/2)،
 في تاريخ و حضارة الإسلام في الأندلس (202، 203، 125)، دولة الإسلام في الأندلس (عصر الموحدين)
 (111، 112، 117، 137، 245، إلى 247).

○ المطلب الرابع : الجانب الفكري و الديني

لقد اعتنى الأمراء المرابطون والخلفاء الموحدون بالعلم والدين أيما اعتناء، فأسسوا المساجد والمدارس والمكتبات، واعتنوا بإعمارها، ونشر العلم بها، بجمع العلماء والإسداء عليهم بالعطايا والصلات، من أجل نشر هذا الدين لكل الأجيال والفئات من جميع الشعوب والأنحاء، وبذلك ارتفعت قيمة العلماء، وعظّمهم الناس وأحبّوهم، وارتفع الوازع الديني بين الناس.

ففي زمن الموحدين كان الناس في ظرف ديني وعلمي يغبطون عليه ، فكان أولهم عبد المؤمن الذي كان يقرب العلماء ويعتني بهم، وقد بنى في مراكش -عاصمة الخلافة- عدّة مدارس ومساجد فخمة، تحت إشراف الدولة، لتعليم الشباب سائر العلوم والآداب من شريعة وسياسة وإدارة، مع التدريب والتّمرين على فنون الحرب والخدمة العسكرية، وكان عبد المؤمن يمتحنهم بنفسه في العلوم والمبارزة والرماية والسّباحة وقيادة السفن وغيرها، كما كان يمدح المتفوّقين منهم، ويقدمّ لهم الهدايا والعطايا الثمينة بنفسه، تشجيعاً منه -رحمه الله-، لأجل بناء دولة قوية ^(١) ، وازداد الأمر في ولاية أبي يعقوب الذي كان شديد التّعطش للعلم، وقد كان يحفظ صحيح البخاري ، حفظه في حياة أبيه بعد ما تعلّم القرآن، وكان له مشاركة في علم الفقه والأدب، واتساع في حفظ اللّغة، وتبحّر في علم النّحو ، إلى غير ذلك من العلوم التي كان مشغولاً بها ، وكان جماعاً للكتب، وكان أبو بكر محمد

(١) ينظر تاريخ الأندلس في عهد المرابطين و الموحدين (50/2 إلى 52) ، الأندلس في نهاية المرابطين وبداية الموحدين (149) .

بن طفيل^(١) أحد العلماء الفلاسفة قد صحبه، فكان هذا يجلب إليه العلماء من جميع الأقطار، وينبّه عليهم، ويحضّنه على إكرامهم والتنويه بهم، وهو الذي نبّهه على أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد^(٢)، فمن حينئذ عرفوه، ونُبّه قدره عندهم.

كما كان العلم في الأندلس يدرّس بجميع أنواعه وصنوفه؛ من علوم شرعية، وأخرى فلكية، وأخرى طبيعية، وأخرى أدبية ممّا جعل الأندلس في تلك المرحلة منارة للعلم والمعرفة، بل لا زالت آثار الثقافة الإسلامية في إسبانيا بادية المظهر إلى وقتنا الحاضر، وكذا في باقي عواصم أوروبا^(٣).

وفي ولاية وأبي يوسف عظم العلماء وطلبة العلم، وأكرموا أشدّ الإكرام. وعلا شأن العلم وطلبته، خاصة علم الحديث، حتى بلغ الأمر إلى أن أصبح شيوخ الموحّدين يحسدون طلبة العلم، لمكانتهم من الأمير دونهم، فخاطبهم يوماً في ذلك فقال: "يا معشر الموحّدين، أنتم قبائل، فمن نابه منكم أمر فزع إلى قبيلته، وهؤلاء — يعني الطلبة — لا قبيل لهم إلا أنا،

(١) هو أبو بكر محمد بن طفيل المغربي، أحد فلاسفة الإسلام ت 575هـ. ينظر المعجب في تلخيص أخبار المغرب (311، 312)، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين (98/2).

(٢) هو أبو الوليد محمد بن أبي القاسم أحمد، بن شيخ المالكية أبي الوليد محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي، المعروف بابن رشد الحفيد ت 595هـ. ينظر سير أعلام النبلاء (307/21 إلى 310)، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين (104/2).

(٣) ينظر المعجب في تلخيص أخبار المغرب (269، 309 إلى 312)، الأندلس في نهاية المرابطين و بداية الموحّدين (380 إلى 446)، حضارة العرب في الأندلس (60 إلى 72)، في تاريخ و حضارة الإسلام في الأندلس (285، 292).

فمهما ناهم أمر فأنا ملجؤهم ، وإليّ فزعهم ، وإليّ ينتسبون "، فعظمّ الناس منذ ذلك اليوم أمرهم ، وبالغ الموحدون في برّهم وإكرامهم^(١).

كما ظهر في العصر الموحّدي تنوّع في الفكر لدى النّاس، فبعدما كان المرابطون يدعون إلى نبذ التّأويل في باب الصفات، وإلى إعلاء المذهب المالكي الذي كان شعار الفقهاء في عهدهم، ومنعهم لكثير من الكتب واعتبارها كفر وزندقة، وأمرهم بإحراقها في الساحات العامّة، انقلب الأمر في عهد الموحّدين، فأصبحت الدعوة إلى التّأويل في باب الصفات قائمة، وأصبح المذهب الظاهري في الفقه هو السائد، وغدا الفقه المالكي وكتب الفروع تُحارب في كلّ المدارس المغربيّة، وتحرق بأمر الخليفة، كما سمحت دولة الموحدين بكثير من الكتب التي كانت ممنوعة في العهد المرابطي، ككتب الغزالي^(٢) وكتب القصص والمغامرات، وغيرها، ممّا ولّد لدى النّاس تنوعاً في المعارف والاتساع في الفكر^(٣).

ففي ولاية أبي يوسف هذا ، هُجر علم الفروع ، إذ أخذ الأمير يحظّ الناس و يحثّهم على ترك الفروع الفقهية المتشعبة التي كُثرت في كتب الفقه ، إذ بلغت الأقوال والفتاوى في المسألة الواحدة عدداً يصعب على من دون العلماء معرفة الرّاجح منها، وبأيّ قول

(١) ينظر المعجب في تلخيص أخبار المغرب (354 إلى 356)، الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس (338 إلى 343).

(٢) هو أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الغزالي الإمام الجليل حجة الإسلام ، صاحب التصانيف والذكاء المفرط . ينظر سير أعلام النبلاء (322/19 إلى 345)، طبقات الشافعية الكبرى برقم 694 (6/191 إلى 389).

(٣) ينظر الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (112/2، 178، 179)، تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين (54/2)، الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس (449 إلى 468).

يأخذون، أو بأيّ فتوى يعملون. وأخذ الأمير يحضّ إلى الأخذ بالكتاب والسنة، ونبذ كلّ الأقوال المتشعبة، وفي أيامه انقطع علم الفروع وخافه الفقهاء، وأمر بإحراق كتب المذهب بعد أن يجرد ما فيها من القرآن والحديث، ففعل ذلك، وأحرق منها جملة في سائر البلاد، كمدونة سحنون، وكتاب ابن يونس، ونوادير ابن أبي زيد، ومختصره، وكتاب التهذيب للبراذعي، وواضحة ابن حبيب، وما جانس هذه الكتب ونحوها.

ولقد شهد عبد الواحد المراكشي صاحب المعجزة^(١) بنفسه بمدينة فاس يؤتى بالكتب بالأحمال فتوضع ويطلق فيها النار، وتوعدّ الأمير من يشتغل بعلم الرأي والخوض في شيء منه بالعقوبة الشديدة، كما أمر جماعة ممن كان عنده من العلماء المحدثين بجمع أحاديث من المصنّفات العشرة، الصحيحين والترمذي والموطأ وسنن أبي داود وسنن النسائي و مسند البزار ومسند ابن أبي شيبة وسنن الدارقطني وسنن البيهقي، في الصلّاة وما يتعلق بها، على نحو الأحاديث التي جمعها محمد بن تومرت في الطهارة، فأجابوه إلى ذلك وجمعوا ما أمرهم بجمعه، فكان يمليه بنفسه على الناس، ويأخذهم بحفظه، ويجعل لمن حفظه الجعل الوفير.

وكان قصده في الحملة - كما جاء في كتب التاريخ - محو مذهب مالك وإزالته من المغرب مرة واحدة، وحمل الناس على الظاهر من القرآن والحديث. وهذا المقصد بعينه كان مقصد أبيه وجدّه، إلّا أنّهما لم يظهره وأظهره يعقوب هذا.

(١) هو أبو محمد محيي الدين عبد الواحد بن علي الهيمي الحافظ المراكشي المغربي المالكي ولد بمراكش، وتوفي سنة 647 هـ. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين (1/635).

وقد حكى الحافظ أبو بكر^(١) أنه دخل عليه يوماً، فشكى إليه الأمير الأقوال المتشعبة في الفقه ثم قال له: "يا أبا بكر ليس إلا هذا، وأشار إلى المصحف، أو هذا، وأشار إلى كتاب سنن أبي داود، وكان عن يمينه، أو السيف"^(٢). كما انتهى في ولاية الأمير أبي يوسف الاعتقاد الذي ساد لسنين طويلة من دولة الموحدين، وهو اعتقاد عصمة المهدي بن تومرت، فقد تلاشى هذا الاعتقاد واضمحلاً، حيث أصبح الأمير يومئذ إلى ذلك في كلامه وخطاباته، وقد ذكر عبد الواحد المراكشي قصصاً عديدة تدل على معتقد الأمير في ابن تومرت^(٣).

(١) هو أبو بكر محمد بن عبد الله بن يحيى بن فرح بن الجند، الفهري، اللبلي، ثم الإشبيلي المالكي ت586هـ. ينظر سير أعلام النبلاء (177/21 إلى 179)، الإحاطة في أخبار غرناطة (89/3 إلى 91).

(٢) ينظر المعجب في تلخيص أخبار المغرب (355 إلى 356، 368، 369)، الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس (464 إلى 468)، الأندلس في نهاية المرابطين وبداية الموحدين (354 إلى 356). هذا ما ذكره بعض المؤرخين كعبد الواحد المراكشي في كتابه المعجب، ولكن المتأمل في تاريخ الدولة الموحدية يجد أنهم لم يحاربوا في الحقيقة المذهب المالكي بذاته، وإنما حاربوا الفروع الفقية المجرّدة عن الأدلة الشرعية، والتي كانت منتشرة في عهد المرابطين، مما جعل الفقه علماً مغلقاً على كثير من الطلبة، تنتشر فيه القواعد والضوابط الأشبه بعلم الفلسفة أو الرياضيات، والدليل على ذلك أننا لا نجد كتباً فقهية ظاهرية اشتهرت في عهد الموحدين، رغم أنها دامت لعقود طويلة، فأين التراث الفقهي المدعى لهذه الدولة، وبالعكس نجد أن الفقه المالكي كان يُدرّس في ظلّ الموحدين، وكتب الفقه المالكي لا تزال تدرّس وتؤلف منذ ذلك العهد إلى يوم الناس، ومثالاً على ذلك العالم أبو الوليد ابن رشد القرطبي الحفيد المتوفى سنة 595هـ صاحب كتاب "بداية المجتهد"، والفقيه المالكي الشريف الكركي محمد بن عمران الملقّب بشرف الدين المتوفى سنة 653هـ أحد شيوخ المالكية بمدينة فاس، وأحد شيوخ العالم شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي المالكي المتوفى سنة 684هـ صاحب كتاب "الذخيرة"، كل ذلك مما يدل على أن كتب المالكية لم تنزل منتشرة في عهد الموحدين، ولا زال تدريسها قائماً في المغرب العربي إلى اليوم. ينظر سير أعلام النبلاء (307/21)، الديباج المذهب في معرفة علماء أعيان المذهب (416)، مقدمة الدكتور عبد الغني أبو العزم لكتاب "أعز ما يطلب" (26 إلى 30).

(٣) ينظر المعجب في تلخيص أخبار المغرب (368، 369).

وكانت حركة التصوّف في المغرب والأندلس في أعظم مراحلها، ممّا أدى إلى ظهور متصوّفة كبار على اختلاف مشاربهم وتصوّفهم، فمنهم من يرى علم الباطن ويتعمق فيه، ويرى الاشتغال بالفلسفة، ومنهم من لا يراه و يلتزم بظواهر الكتاب والسنة ويلتزم بها، فظهر من المتوصفة أمثال ابن سبعين^(١)، ومحي الدين بن عربي^(٢)، وأبي مدين^(٣)، وابن العريف^(٤)، وغيرهم، كما كثر التّأليف والكتابات عن التصوّف.

وساعد على ذلك ما كان يتحقّق على أيديهم من كرامات وتحقيق حوائج النّاس، حيث أصبحوا ملاذ النّاس عند نزول القحط وانتشار الأمراض ودهم العدو، منهم أبو يعزى^(٥) شيخ أبي مدين، وأبو العباس أحمد بن جعفر الخزرجي المعروف بالسبيتي^(٦)، وغيرهم كثير.

-
- (١) أبو محمد عبد الحق بن محمد بن عبد الحق بن سبعين ت 669 هـ . ينظر نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب (197/2)، الموسوعة الصوفية أعلام التصوف (197) .
- (٢) أبو بكر محمد بن علي المُرسي، الطائي، وشهرته محي الدين بن عربي ت 638 هـ . ينظر سير أعلام النبلاء (48/23)، الموسوعة الصوفية أعلام التصوف (286) .
- (٣) أبو مدين شعيب بن الحسن الأندلسي، التلمساني، ت 594 هـ . ينظر الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (190، 189/2)، الموسوعة الصوفية أعلام التصوف (359) .
- (٤) أبو العباس أحمد بن محمد بن موسى بن عطاء الله الصنهاجي، الأندلسي، المشهور "بأبي العريف"، ت 536 هـ . ينظر سير أعلام النبلاء (111/20)، الموسوعة الصوفية أعلام التصوف (292) .
- (٥) أبو يعزى يلنور بن ميمون، وقيل ابن عبد الله ت 561 هـ، وقيل 572 هـ . ينظر الوقّيات (284)، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (187/2) .
- (٦) أبو العباس السبيتي الزاهد، أحمد بن جعفر الخزرجي ت 601 هـ، وقيل 610 هـ . ينظر تاريخ الإسلام (398/43)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب (266/7) .

وفي عهد أبي يعقوب المنصور كان عند خروجه إلى الغزو يجلبهم من كل الأنحاء، ملتتمساً منهم الدعاء والبركة، حتى يستنصر بهم، فعلت منزلتهم عند الناس والخلفاء والمقاتلين، وجلب لهم ذلك من جهة أخرى بعض الحساد الناقمين، الذين حاولوا دس المكائد عليهم وإصاق الشبهات بهم، وتشكيك الخلفاء والأمراء في نواياهم^(١).

(١) ينظر المعجب في تلخيص أخبار المغرب (363)، الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس (476 إلى 479)، الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين (50 إلى 61، 356 إلى 362).

– المبحث الثاني : ترجمة المؤلف

○ المطلب الأول: اسم المؤلف وولادته .

هو الإمام أبو محمد عبد الجليل بن موسى بن عبد الجليل الأنصاري الأوسي القرطبي من حصن فرنجولش من حوز قرطبة^(١)، ولُقِّب بالقصري لتزوله قصر عبد الكريم مدينة بالمغرب الأقصى عندما سافر مع عائلته من الأندلس إلى مدينة قصر عبد الكريم، وتقع في شمال المغرب، قرب مدينة سبتة على أربع مراحل منها، وتُطلّ على نهر اللكوس الذي يصل إلى المحيط، ولقد تعدّد لهذه المدينة عدّة أسماء عبر التاريخ .

منها بلد أو قصر كُتامة ، ومنها قصر عبد الكريم ، ومنها مدينة القصر ، ومنها مدينة القصر الكبير كما هي معروفة به الآن، وجعلها ياقوت الحموي من المدن الساحلية، وهي في الحقيقة تبعد عنه بمراحل إلاّ أنّ نهر اللكوس الذي يمر بها يصب في المحيط^(٢)، والذي يظهر أنّ انتقال العائلة من الأندلس كان بسبب الحروب والفتن التي وقعت بسبب الصراع الدامي بين الموحدّين والمرابطين ممّا أدى إلى سقوط دولة المرابطين.

فنشأ المؤلف-رحمه الله- وترعرع شبابه في مدينة القصر الكبير، وأمّا تحديد سنة ولادته، فكلّ المراجع التي عثرت عليها لم تحدّد ذلك، والسبب في ذلك و الله أعلم هو أنّه -رحمه الله- لم يكن من أهل مدينة القصر الكبير، بل أتى إليها مع عائلته وهو صغير، ثمّ كبر وترعرع واشتهر في هذه المدينة، ممّا أدّى إلى الجهل بتاريخ ولادته، والذي يمكنني قوله هو

(١) ينظر تكملة الصلة (132/3)، معجم المؤلفين (50/2)، الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء

والنحو واللغة... (1117/2، 1118)، مجلة المناهل المغربية العدد الأوّل (45 إلى 48) .

(٢) ينظر تقويم البلدان (124، 133)، معجم البلدان (360/4)، وصف إفريقيا (303/1 إلى 305) .

أنّه ولد قبل سنة 565هـ، إذ أقدم شيوخه وفاةً هو الشيخ أبو الحسن علي بن خلف بن غالب الأنصاري، وقد اختلف في وفاته، فمنهم من جعلها سنة 568هـ ، ومنهم من جعلها سنة 573هـ ، ولم يذكر الذهبي إلا سنة 565هـ نقلاً عن ابن الزبير صاحب كتاب صلة الصلة، وكأنّه رجّحها على غيرها^(١) ، والله تعالى أعلم.

(١) ينظر التكملة لكتاب الصلة (214/3، 215) ، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة - السفر الخامس - (5/211، 212) ، تاريخ الإسلام برقم 198 (332/40) وبرقم 381 (229/39 ، 130) ، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (120/2) ، ولم يقع لي كتاب صلة الصلة لأحمد ابن إبراهيم بن الزبير .

○ المطلب الثاني : حياته المصنّف العلمية و أهم شيوخه.

عاش المصنّف في زمنٍ تألّق للصوفية نجمُهم، وعلا شأنُهم، وكثرت المشايخ المتصوفة والمريدون، كما كثرت الطرق الصوفية والتأليف في علم التصوّف، وكانت مشارب بعضهم تختلف عن بعض، فكان منهم من يغلو في التصوّف وينحوا فيه نحو التصوّف الباطني، مما أدّى بهم إلى التطرّف، والخروج عن منهج الدّين في تصوّفهم ، والكلف ببعض الكتب التي كانت تدعوا إلى ذلك التّهج^(١).

وكان المصنّف - رحمه الله - ملتزماً بالكتاب والسنة في تصوفه ، بعيداً عن الاشتغال بعلم الباطن الذي يخرج عن الكتاب والسنة ، ذاماً لمن تطرّف من المريدين ، وكان على طريقة شيخه أبي الحسن بن غالب الذي كان شيخ الصوفية في مدينة قصر كتامة قبل المصنّف بلا منازع، ونشئت ثلّة من العلماء تدعوا الصوفية والمريدين إلى الالتزام بالكتاب والسنة، وترعّم هذا التيار ابن عرّيف، وتلميذه أبو الحسن بن غالب، والمصنّف الذي كان بدوره تلميذ أبي غالب، وكانت بينهم مراسلات ولقاءات.

ولكي يجتذب المصنّف المريدين إلى الكتاب والسنة ألّف لهم في تفسير كتاب الله، وفي شرح أسماء الله الحسنى ، وفي مشكل الحديث، كلّ ذلك دعوة منه - رحمه الله - إلى الرجوع للكتاب والسنة^(٢). كما كان للمصنّف رحلات إلى بعض المدن المغربية والأندلسية،

(١) كاهتمامهم وكلفهم برسائل إخوان الصفا.

(٢) ينظر المعجب في تلخيص أخبار المغرب (363) ، الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس (476 إلى 479) ، الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين (50 إلى 61 ، 356 إلى 362 ، 397) .

فمنها رحلات عديدة إلى جزيرة طريف بالأندلس، وسافر إلى سبتة ومدينة فاس حيث توفي هناك^(١).

وأهمّ شيوخه هم :

— أبو نصر فتح بن محمد بن فتح الإشبيلي الأنصاري المقرئ ، توفي 574هـ ، أخذ عنه القرآت بمدينة فاس^(٢).

— أبو الحسن علي بن خلف بن غالب الأنصاري توفي 665 هـ ، حدّث عنه بكتاب اليقين من تأليفه، لقيه بقصر عبد الكريم^(٣).

— أبو الحسن علي أحمد بن حنين الكناي القرطبي ، محدّث فاس ت 596 هـ . حمل عنه الموطأ^(٤) .

○ المطلب الثالث : وفاة المصنّف وثناء العلماء عليه.

توفي المؤلّف في مدينة سبتة سنة 608 هـ، بعد حياة حافلة بالتضحيات، والبذل والعطاء، من أجل هذا الدين العظيم، إذ انتقل إليها في آخر حياته، فكان فيها لقائه لربّه تعالى.

(١) ينظر التكملة لكتاب الصلة (4/60، 61)، تاريخ الإسلام برقم 198 (40/154).

(٢) ينظر التكملة لكتاب الصلة (3/133، 4/60، 61)، تاريخ الإسلام برقم 198 (40/154)، نيل الابتهاج بتطريز الديباج برقم 335 (278) .

(٣) ينظر التكملة لكتاب الصلة (3/214، 215)، تاريخ الإسلام برقم 198 (40/332)، وبرقم 381 (39/229، 230)، نيل الابتهاج بتطريز الديباج برقم 335 (278) .

(٤) ينظر التكملة لكتاب الصلة (3/132)، تاريخ الإسلام (43/295)، سير أعلام النبلاء (21/420)، نيل الابتهاج بتطريز الديباج برقم 335 (278) .

وقد أثنى عليه العلماء الثناء العاطر الذي يليق بأمثاله، وكان شيخه أبو الحسن علي بن خلف بن غالب يثني عليه في حياته ما لا يثني به على أحد، فارتفع شأنه وعلا صيته عند الناس في حياة شيوخه، وقد وصفه أحمد بن إبراهيم بن الزبير^(١) صاحب كتاب صلة الصلة فبالغ في وصفه، وقال: "كلامه في طريقة التصوّف، سهل محرّر، مضبوط بظاهر الكتاب والسنة، وله مشاركة في علوم شتى، وتصرف في العربية. ختم به بالمغرب التصوّف على الطريقة الواضحة"^(٢)، ونوّه به ابن الأبار^(٣) به فقال: "وكان متقدّمًا في علم الكلام، مشاركًا في العربية وسواها متصوفًا"^(٤).

وقال فيه أبو عبد الله الأزدي^(٥): "صاحب الأحوال والمقامات والعلم والمعاملات"، ووصفه بالزهد والتبتل^(٦).

(١) هو أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن إبراهيم بن الحسن ابن الحسين بن الزبير بن عاصم بن مسلم بن كعب الثقفي ت 708هـ. الإحاطة في أخبار غرناطة (188/1 إلى 193).

(٢) ينظر تاريخ الإسلام (295/43).

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر بن عبد الله بن أبي بكر، القضاعي، الأندلسي، البلسي ت 658هـ. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب برقم 218 (189/2 إلى 194).

(٤) ينظر التكملة لكتاب الصلة (132/3).

(٥) سيأتي الكلام عليه في الصفحة (84).

(٦) ينظر التكملة لكتاب الصلة (132/3).

وقال عنه الذهبي ^(١): "الإمام القدوة شيخ الإسلام ... وكان رأساً في العلم والعمل، منقطع القرين، فارغاً عن الدنيا ... وكلامه في العرفان بديع مُقَيَّد بظواهر الأثر"، كما وصفه أيضاً بالزهد والعبادة ^(٢).

وكذا أثني عليه أصحاب طبقات المفسرين بنحو ما ذكره الذهبي وغيره، وذكروا أنه كان -رحمه الله - منقطع القرين متصوفاً زاهداً ورعاً عن الدنيا وما فيها ^(٣)، ووسمه الزبيدي ^(٤) بالإمام في الدين، تنبيهاً على منزلته وإمامته واقتداء الناس به ^(٥).

■ خريطة بلاد المغرب الأقصى في عهد الموحدين

هذه الخريطة لبلاد المغرب الأقصى تُبين موقع مدينة القصر الكبير وبعض المدن المغربية الأخرى، وقد وضعت خطاً تحت أهم أسماء المدن التي سكنها أو زارها المصنّف، حتى يتسنى لغير أهل الاختصاص التاريخي الوقوف على ذلك .

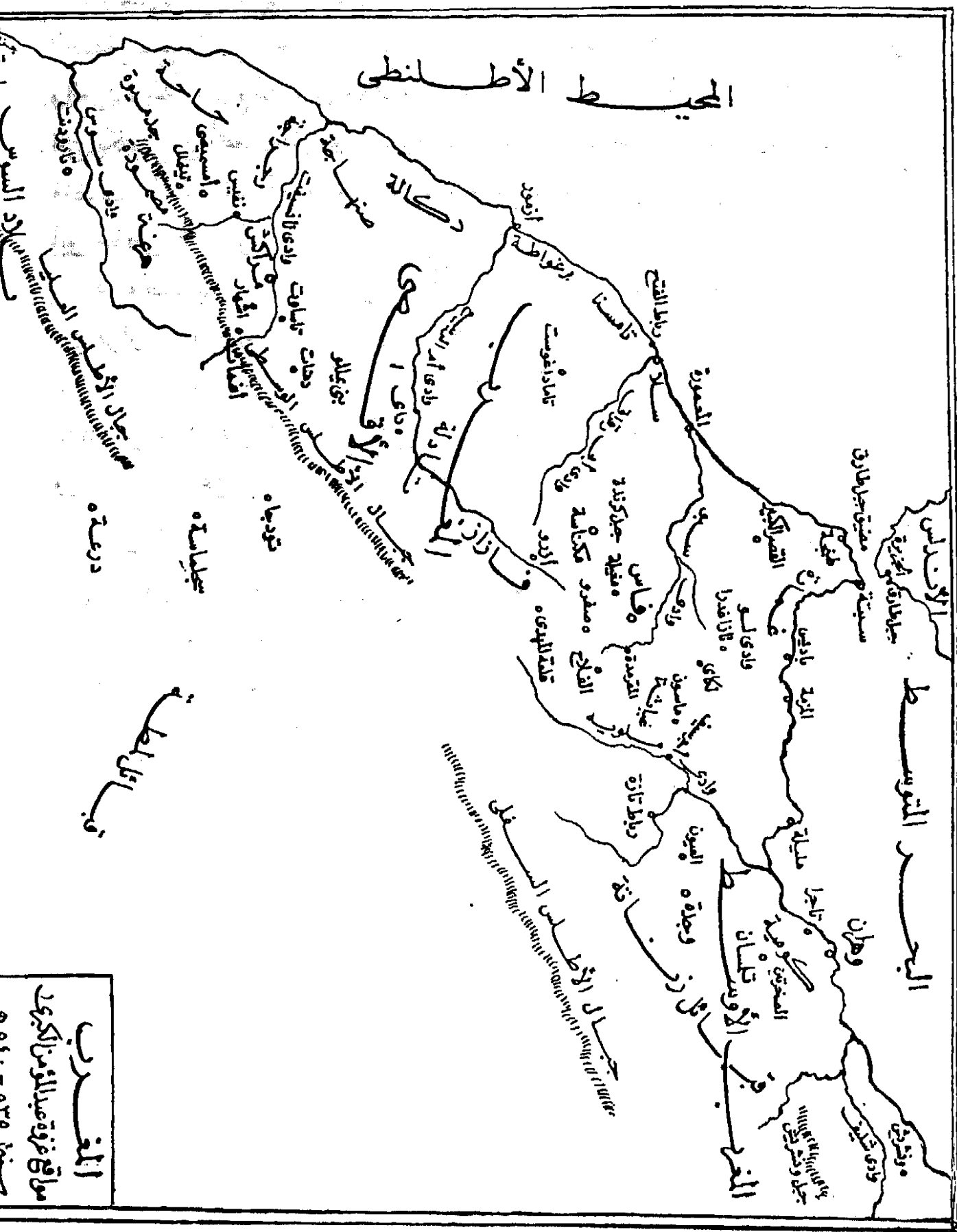
(١) هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني الذهبي محدث العصر ت748هـ. ينظر طبقات الشافعية الكبرى برقم 1306 (9/100 إلى 105)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة برقم 894 (3/336 إلى 338).

(٢) ينظر سير أعلام النبلاء (21/420)، تاريخ الإسلام (43/295).

(٣) ينظر طبقات المفسرين للسيوطي برقم 48 (49، 50)، طبقات المفسرين للداودي (1/259، 260)، طبقات المفسرين للأذنوي برقم 260 (217، 118).

(٤) هو أبو الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق الزبيدي الحسيني الحنفي اليمني ثم المصري المشهور بالهتفي ت1205هـ. ينظر هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين (2/247، 248).

(٥) ينظر تاج العروس من جواهر القاموس (13/424).



البحر المتوسط

البحر المتوسط

البحر الأسود

البحر الأحمر

البحر الأبيض المتوسط

البحر العربي

البحر الهندي

البحر الصيني

البحر الياباني

البحر الكوري

البحر الفلبيني

البحر الملاي

البحر الأسترالي

البحر الجنوبي

البحر العربي
مواقع غزوة عبدالمؤمن الأكبر
سنة ٥٣٥ - ٥٤٠ هـ

○ المبحث الثالث : الآثار العلمية للمؤلف

كثير من الباحثين يركّز عند الكلام في هذا الباب على التراث المكتوب فقط، ولا ينظرون إلى النتاج العلمي الذي بثّه في صدور طلابه وتلاميذه، وهذا في نظري إجحاف كبير ، إذ كثير من العلماء المتقدمين لم يخلفوا لنا تراثاً علمياً مكتوباً ، ولكنهم خلفوا لنا جيلاً من العلماء والشيوخ الذين حملوا راية العلم إلى أعلى عليين.

وهذا العمل قد يكون أعظم من سابقه ، بل لو قارنا التأثير بين كثير من الكتب والتلاميذ لوجدنا أن أثر التلاميذ في المسار والتاريخ العلمي لا يقارن بنظيره، ولذا أحببت أن أجعل الآثار العلمية قسماً للطلاب، وقسم للكتب.

○ المطلب الأول :أهم تلامذة المصنّف :

○ محمد بن يحيى بن هشام بن عبد الله بن أحمد الأنصاري، الخزرجي ، من أهل الجزيرة الخضراء توفي 646 هـ ، كانت بينهما ملاقة^(١).

○ عبد الله بن محمد بن عبد الله الصنهاجي من أهل طنجة، وغُرب من وطنه إلى تونس، ورجع بعد ست سنوات سنة 647 هـ ،أخذ عنه شعب الإيمان من تأليفه^(٢).

○ أبو عبد الله محمد بن علي بن هشام القرطبي الأصل، توفي سنة 671 هـ، لقيه بجزيرة "طريف"، وأجاز له ما رواه وألفه^(٣).

(١) ينظر التكملة لكتاب الصلة (150/2) ، تاريخ الإسلام (331/47) .

(٢) ينظر التكملة لكتاب الصلة (308/2) ، تاريخ الإسلام (362/47) .

(٣) ينظر التكملة لكتاب الصلة (132/3، 133) .

○ أبو سليمان بن حوط الله الأنصاري، أجاز له ما رواه وألفه في شعبان سنة 601 هـ^(١).

○ أبو عبد الله محمد بن عبد الله الأزدي^(٢).

○ أبو الحسن علي بن محمد الغافقي^(٣).

○ عبد الوهاب بن يوسف بن محمد بن خلف المعروف "بابن رشيق"، بالتصغير، مات عن 63 سنة في سنة 650 هـ^(٤).

إلى غير هؤلاء من العلماء و طلبة العلم ومشايخ التصوّف ممّن قد لم تصلي أسماؤهم وألقابهم -رحمهم الله جميعاً-.

(١) ينظر سير أعلام النبلاء (421/21).

(٢) ينظر التكملة لكتاب الصلة (132/3).

(٣) ينظر تاريخ الإسلام (295/43).

(٤) ينظر تاريخ الإسلام (448/47).

○ المطلب الثاني: أهم كتب المصنّف

الكتب المنسوبة إليه حقيقة ورتبتها على الترتيب الأبجدي

- **تفسير القرآن^(١)**: لا يُعلم هل استوفى فيه المصنّف جميع آيات القرآن أم لا، والكتاب ليس بمطبوع فيما أعلم، ولم أجد من نصّ على وجود بعض مخطوطاته في العالم.
- **شرح الأسماء الحسنى^(٢)**: الكتاب ظاهر من اسمه حيث شرح فيه أسماء الله الحسنى، ولم أعرّ عليه مطبوعاً ولا مخطوطاً فيما بحث.
- **شرح مشكل الحديث وبيانه أو كتاب تنبيه الأفهام في مشكل حديث النبي ﷺ**، وهو الكتاب الذي هو محلّ الدراسة والتّحقيق في هذه الرسالة.
- **شعب الإيمان^(٣)**: طبع الكتاب بدار الكتب العلمية بتحقيق "سيد كسروي حسن"، ودار الحديث مصر 1417هـ بتحقيق "أيمن صالح شعبان وسيد أحمد إسماعيل"، وهو يحتوي على أربع وسبعين شعبة، مقسّم على الشعب، وإذا أطل في شعبة من

(١) ينظر التكملة لكتاب الصلة (132/3)، تاريخ الإسلام (295/43)، سير أعلام النبلاء (420/21)، طبقات المفسرين للسيوطي برقم 48 (49، 50)، طبقات المفسرين للداودي (259/1، 260)، طبقات المفسرين للأدنوي برقم 260 (217، 118)، نيل الابتهاج بتطريز الديباج برقم 335 (278)، الرسالة المستطرفة (58).

(٢) ينظر تاريخ الإسلام (295/43)، طبقات المفسرين للسيوطي برقم 48 (49، 50)، طبقات المفسرين للداودي (259/1، 260)، طبقات المفسرين للأدنوي برقم 260 (217، 118)، نيل الابتهاج برقم 335 (278).

(٣) ينظر التكملة لكتاب الصلة (308/2)، (132/3)، تاريخ الإسلام (295/43)، (362/47)، سير أعلام النبلاء (420/21)، طبقات المفسرين للسيوطي برقم 48 (49، 50)، طبقات المفسرين للداودي (259/1، 260)، طبقات المفسرين للأدنوي برقم 260 (217، 118)، نيل الابتهاج برقم 335 (278)، نزهة الألباب في الألقاب (306/2)، تاج العروس (424/13).

- الشعب قسّمها إلى فصول، ولقد وهم الكتاني في رسالته المستطرفة^(١) حيث عدّ كتابه اختصاراً لكتاب الحلّمي^(٢)، وهو عمل مستقلّ كما هو ظاهر من المطبوع.
- المسائل والأجوبة^(٣): لم أقف على من تكلم عنه، ولم أجده مطبوعاً ولا مخطوطاً.

الكتب المنسوبة إليه خطأً

- ترجمة شعب الإيمان في تصحيح الإيمان^(٤). هو على شاكلة ونسق شعب الإيمان للبيهقي، وجاء في أوّله أن أصل الكتاب بالفارسية، من تصنيف محمد بن عبد الله بن محمد الإيجي^(٥) الذي عبّره بالفارسية من كتاب مختصر شعب الإيمان للبيهقي،

(١) ينظر الرسالة المستطرفة (44).

(٢) أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن محمد بن حلّيم الحلّمي البخاري ت403هـ، له كتاب "المنهاج في شعب الإيمان". ينظر سير أعلام النبلاء (232/17 إلى 234)، طبقات الشافعية الكبرى (333/4 إلى 335).

(٣) ينظر التكملة لكتاب الصلة (132/3)، سير أعلام النبلاء (420/21)، طبقات المفسرين للداودي (259/1)، 260، نيل الابتهاج بتطريز الديباج برقم 335 (278).

(٤) ينظر نسخة مخطوطة بمكتبة الأسد الوطنية تحت رقم 17323 ت2، ضمن مجموع من 96 ورقة [156 إلى 251، و عزوا نسبتها للمؤلف، و أحالوا على كتاب الأعلام للزركلي (276/3)، ومعجم المؤلفين لرضا كحالة (83/5) بترقيم صفحات طبعة دار إحياء التراث العربي بيروت التي لم أعتمدها، و في طبعة دار الرسالة التي اعتمدها (50/2). و في هذه المواضع يوجد ترجمة لعبد الجليل القصري، وفيه أن للمؤلف كتاب شعب الإيمان، و ليس ترجمة شعب الإيمان، ثمّ لو سلّمنا جدلاً أنّه بنفس العنوان، فلا يوجد أي دليل أن الكتاب له. وقد طالعت المخطوط فلم أجده فيه ما يدلّ على أنّه من تصنيف عبد الجليل القصري، ولا ذكر الناسخ اسم المؤلف، و الذي يظهر لي أن الكتاب ليس لعبد الجليل القصري إذ لم يذكر أحد في ترجمته أنّه كان يتقن الفارسية، و إنّما وقع الخطأ من المفهرسين حيث لم يجدوا في المخطوط اسم المؤلف، فظنوا أن الكتاب للقصري معتمدين على ما ورد في الأعلام ومعجم المؤلفين أنّه يوجد كتاب شعب الإيمان للقصري. وقد راجعت بعض المفهرسين في مكتبة الأسد الوطنية حتى يستدركوا هذا الخطأ، فوعدت بذلك.

(٥) لم أقف على ترجمة محمد الإيجي هذا.

حيث اختصر شعب الإيمان وزاد عليه فوائد ونكت ، ثم كتبه بالفارسية ، فترجمه مصنفه من الفارسية إلى العربية لكثرة فوائده .

- المدارك في وصل مقطوع حديث مالك^(١) . وصل فيه الأحاديث المقطوعة في كتاب الموطأ للإمام مالك ، ولم أقف على الكتاب مطبوعاً ولا مخطوطاً . والمشهور من هذا الكتاب هو نسبته لأبي الحسن الحصار^(٢) ، اختصر فيه بعض كتاب التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد^(٣) لابن عبد البر ، والكتاب أيضاً ليس بمطبوع فيما أعلم ، وإن كان كثير من أهل العلم نقلوا منه في كتبهم^(٤) .

(١) ذكره الدكتور حسن علي حسن في كتابه " الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس - عصر المرابطين و الموحدين - (485) ، إلا أنه قال: " لابن عبد الجليل القصري " ، و هو إما أنه نسبه إلى جدّه لأنه عبد الجليل بن موسى بن عبد الجليل القصري و إما أنه خطأ مطبعي ، ومع كلّ ذلك فأخشى أن يكون الكتاب ليس له ، لأنني لم أجد من نسبه إليه غير هذا الدكتور ، و المشهور بهذا الكتاب هو أبو الحسن الحصار كما في النكت للزركشي (32/2) و النكت لابن حجر (507/1) والأعلام للزركلي (330/4) ، ثم إن الدكتور عبد الهادي تازي - و هو أقدم وفاة - في كتابه " جامع القرويين المسجد الجامعة بمدينة فاس " (129/1) عزا الكتاب لأبي الحسن الحصار المتوفى سنة بعد ذكره لمصنفات عبد الجليل القصري ، في سياق قد يشتهه على من لم يعن النظر ، فأخشى أن يكون الدكتور حسن نقل من كتاب تازي فوقع في اللبس لأجل ذلك ، و الله أعلم .

(٢) الفقيه أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن إبراهيم بن موسى الخزرجي ، الإشبيلي ، ثم الفاسي المعروف بالحصار 611هـ . ينظر تاريخ الإسلام (295/44) ، هدية العارفين أسماء المؤلفين (705/1) ، الأعلام للزركلي (331، 330/4) .

(٣) ينظر هدية العارفين أسماء المؤلفين (705/1) .

(٤) ينظر النكت للزركشي (32/2) ، النكت لابن حجر (78/1) .

هذا الكلام كله ورد في مقدمة المخطوط، ولم أعر بعد تصفحي للكتاب على أي إشارة إلى اسم المترجم إلى العربية، لا في حواشي المخطوط ولا في المجموع كله، بل لم أعر لا في بدايته ولا في نهايته ما يثبت إضافته لعبد الجليل القصري، أو لأي مؤلف آخر. والذي يظهر أن الكتاب ليس له، وإنما نسب إليه وهما فقط، إذ لم يذكر أحد من ترجم لعبد الجليل القصري أنه كان يتقن الفارسية، أو أن كتابه مختصر من شعب الإيمان للبيهقي، أو له كتاب آخر اختصر فيه شعب الإيمان، والله تعالى أعلم .

دراسة كتاب شرح مشكل الحديث و نسخه

و يحتوي على ثلاثة مباحث :

1- موضوع الكتاب وأهميته

2- منهج المؤلف ومصادره، وأهم

مآخذ الكتاب

3- توثيق الكتاب ووصف نسخه

○ الفصل الثالث : دراسة كتاب شرح مشكل الحديث ونسخه

○ المبحث الأول: موضوع الكتاب وأهميته

○ المطلب الأول: مضمون الكتاب

لقد تناول المصنّف في كتابه موضوعاً هاماً جداً، وهو بيان وشرح الأحاديث المشكّلة في العقائد، ودفع الإشكال عنها، وبيان كيفية توجيهها، سواء كانت في صفات الله تعالى، ممّا قد يوهّم ظاهره التشبيه والتّمثيل بالمخلوقات - وهو ما جاء في عامة الكتاب -، أو ممّا قد يوهّم معنى فاسداً ولو كان في غير الصفات، كحديث دعوة النبي على الذي هجاه ^(١)، وحديث عدم احتراق الإهاب الذي فيه القرآن ^(٢).

فحاول المصنّف أن يعالج الموضوع بنفسٍ جديدٍ وطعمٍ مختلفٍ، وهو إدخال الجوانب الصوفية في الشرح الحديثي، وأظنّ أنّ المصنّف لم يُسبق إلى هذا الأمر في هذا الباب خاصة، فنراه يستعمل بعض الألفاظ والصيغ التي لم تستعمل عند غيره في هذا الباب، منها التجلّي، والحجاب، والكشف، والمشاهد، والذوق، و يحتجّ بأقوال أئمّة تصوّف ممّا لم يُستعمل في هذا الموضوع قبل المصنّف، فكان من قبله مثل ابن قتيبة، وابن فورك، والقاضي أبو يعلى، يُركّزون على الأسانيد، من حيث القوة والضعف، وعلى التّصحيفات وأوهام الرّواة، وعلى سعة اللّغة العربية واتساعها لتلك التراكيب، وعلى شرح الأحاديث بأحاديث

^(١) ينظر الصفحة (468) من هذا الكتاب .

^(٢) ينظر الصفحة (489) من هذا الكتاب .

أخرى، تفكُّ لُغزها وتُحلُّ إشكالها، واعتمدوا أيضاً على الجواز والاستحالة العقلية، وهذا يظهر جلياً عند أبي يعلى في إبطال التأويلات، وعند ابن الجوزي في دفع شبه التشبيه.

وأما المصنّف فلا يعرّج على صحة الأحاديث وضعفها، ولا على التصحيح وغيره، ولا يتكلّم عن الاستحالة العقلية وجوازها، بل يجد لكلّ حديث مخرجاً وسبيلاً، بعيداً عن التّجسيم والتّشبيه بالمخلوق.

ويضيف أموراً وأسلوباً جديداً، وكأنّه يُفسّرُها على احتمال صحتها وجوازها، فمثلاً في حديث دنو المؤمن من ربّه حتّى يضع الجبار كتفه عليه ^(١)، قال: رُوي "كتفه عليه" بالتاء، وقيل إنّّه تصحيف، فذكر هذا الأمر ذكراً عابراً، وفي الشرح لم يحاول دفعه كما فعله بعض العلماء، وإنّما شرحه كما شرح باقي الحديث، فقال: "ومن روى كتفه فالمعنى واحد"، وبذلك حاول المصنّف في هذا الكتاب الجمع بين أدلة الخصوم الذين سبقوه واستدلالاتهم، ولو كانت غير قوية، محاولاً في ذلك أن يصبّها في مَصَبٍ واحدٍ، وفي مَعينٍ واحدٍ.

فتميّز الكتاب عن غيره بميزتين هما محاولة شرح جميع الأحاديث النبوية غير آبهٍ بالإسناد صحّةً وضعفاً، والثانية إضفاء الصبغة الصوفية على الشرح، فزاد بذلك عليهم صبغة جديدة، وأسلوباً بديعاً لم يكن يعرف في علم مشكل الحديث .

^(١) ينظر الصفحة (414) من هذا الكتاب .

• المطلب الثاني : أهمية الكتاب و خاصة في عصر المؤلف

من المعلوم أنّ دولة الموحّدين قامت على أنقاض دولة المرابطين، وكان من أسباب خروجها عليها، محاربة العقيدة التي كان يحملها علماء المرابطين ويدعون الناس إليها، من ذمّ التأويل في أخبار الصفات، وجعله هو معتقد السلف من الصحابة والتابعين، ودرجوا على اعتبار كلّ المذاهب التي تجنح إلى التأويل، مذاهب دخيلة على الإسلام، وأنّها من صنّع فلاسفة اليونان، كما كانت تُحارب كلّ من خرج عن منهجهم، وجنح إلى التأويل أو التعطيل من الأشاعرة أو المعتزلة أو غيرهم، وكانت كتب الإمام أبي حامد الغزالي تُحرق أمام الناس، وتُوصف بكتب الزندقة والكفر، ومن بينها كتابه الشهير "إحياء علوم الدين" ^(١)، وكلّ ذلك كان بقرار من الأمير المرابطي علي بن يوسف بن تاشفين .

فدعى محمد بن تومرت ^(٢) زعيم الموحّدين إلى الأخذ بمعتقد الأشاعرة، خاصة في تأويل الصفات، ونبذ عقائد المرابطين ووسمهم بالتّحسيم والتّشبيه، كما سمّى أصحابه بالموحّدين

^(١) ينظر البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب (4/ 59 ، 60) ، الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية (76)، 77) المفيد في تاريخ المغرب (133) ، الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين (70) .

^(٢) هو محمد بن عبد الله بن تومرت ، أبو عبد الله الملقب نفسه بالمهدي المصمودي ، الهرغي ، السوسي ، المغربي زعيم دولة الموحدين ت 524 هـ ودفن بالجليل، وقبره مشهورٌ معظم . ينظر المعجب في تلخيص أخبار المغرب (245) ، تاريخ الإسلام (36/106 إلى 120) ، تاريخ ابن خلدون (6/251) ، تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية (3،4) ، دولة الإسلام في الأندلس (عصر المرابطين و الموحدين) (158 إلى 164) ، و محمد بن تومرت حياته وآثاره و ثورته الفكرية (23 إلى 27) ، الموسوعة العامة لتاريخ المغرب و الأندلس (319 إلى 329) ، قد استنكر الدكتور محمد عبد الله عنان في كتابه دولة الإسلام في الأندلس (عصر المرابطين و الموحدين) (161 إلى 164) قصّة لقاء بن تومرت للغزالي، ودعاء الأخير بزوال دولة المرابطين على يدي ابن تومرت ، واعتبرها أسطورة تاريخية ليس إلّا.

تعريضاً بمذهب المرابطين^(١)، وقد استطاع الموحدون أن يضمّوا إليهم جميع ما تبقى من الممالك الإسلامية تحت رايتهم، إلاّ أنّه استعصى عليهم بنو غانية في جزر ميورقة.

وفي أواخر القرن السادس قويت شوكة بني غانية - وهم في الحقيقة آخر من تبقى من المرابطين بالأندلس - واستولوا على أكثر بلاد المغرب الأوسط، كتونس والمهدية وبجاية وغيرها^(٢)، بعد ما كانوا فقط في جزر ميورقة بالأندلس، وكان بنو غانية يمشون على نهج أجدادهم من المُلثَمين في السياسة والدين والمعتقد، ممّا يؤكّد بأنّهم سينشرون معتقداتهم التي حاربها الموحدون في أيّ منطقة استولوا عليها، وكان مع بني غانية العلماء والدعاة. ذكر عبد الواحد المراكشي أنّه عند استيلائه م على مدينة بجاية، كان خطيبهم يوم الجمعة الفقيه الإمام الحدّث أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي^(٣) صاحب كتاب "الأحكام الشرعية الكبرى"، فاتّهم دولة الموحدين بالغاصبة^(٤)، وممّا لا ريب فيه أنّ هذه الأمور ستنتشر البلبلة والاضطراب بين العامة، وتشوّش عقولهم، خاصة إذا عُرضت عليهم الشبه في هذا الباب.

^(١) ينظر المعجب في تلخيص أخبار المغرب (269)، الاستقص لأخبار دول المغرب الأقصى (153/2)، وثنائق المرابطين و الموحدين (64، 65)، النبوغ المغربي في الأدب العربي (1/ 99 إلى 102)، محمد بن تومرت حياته وآثاره و ثورته الفكرية (205 إلى 107)، صفحات مشرقة من التاريخ الإسلامي - الكتاب الخامس دولة الموحدين - (491 إلى 499).

^(٢) ينظر المعجب في تلخيص أخبار المغرب (342 إلى 352)، تاريخ ابن خلدون (305/6)، مقدمة الدكتور عبد الغني أبو العزم لكتاب "أعز ما يطلب" (26 إلى 30).

^(٣) هو أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين بن سعيد الأزدي الأندلسي الإشبيلي ثمّ البجائي، المعروف في زمانه بابن الخراط ت 581هـ. ينظر سير أعلام النبلاء (198/21 إلى 202).

^(٤) ينظر المعجب في تلخيص أخبار المغرب (401 إلى 403)، قصة العرب في إسبانيا (184، 185)، إفريقيا لما رمول كرنخال (370 إلى 373)، تاريخ المغرب والأندلس (273، 275)، علاقة الموحدين بالممالك

وهذا الأمر كانت تدعّمه دولتان متحاربتان، وحكومتان متناحرتان، فلم يكن في يد العلماء والعامّة حيلة في ردّه أو توقيفه، فكان تأليف الإمام عبد الجليل القصري لكتابه في هذه الفترة بالذات، أي في أواخر القرن السادس الهجري كالوميض الذي يُزيح عن العقول التناقضات والمخالفات التي اعترضتها، فنراه -رحمه الله- يذكر مذاهب الأئمة التي تدلّ على ذم التأويل، كقول مالك في الاستواء^(١)، وهجر أحمد لأبي ثور في حديث الصورة^(٢) وغيره، ثمّ نراه يؤيد ويذهب بعض مذاهب أهل التأويل في بعض الأحاديث، لا على أنّه تأويل للكلام وصرفه عن ظاهره كما هو المشهور في تعريف التأويل، بل على أنّه معنىّ لذلك الكلام، وأنّ العرب استعملت ذلك اللفظ لذلك المعنى.

ولذلك كثيراً ما يستشهد باستعمالات العرب للكلمات، ومعانيها عند كلّ سياق، محاولاً في ذلك كلّ - في ظنّي - جمع كلمة الأئمة على مقالة واحدة، ودعوة منه للاتفاق والائتلاف، وترك التنافر والاختلاف، وأنّ على الأئمة أن تنهض من هذا التناحر والتقاتل فيما بينها، وأن تكون يداً واحدةً على أعدائها، ففي الوقت الذي كانت فيه مدن الأندلس تسقط واحدة واحدة، بل كان نساء المسلمين يُسبّون ويُباعون في أسواق أوروبا، بينما كان المسلمون يتشائمون ويتفرّقون، بل يتناحرون ويتقاتلون فيما بينهم.

النصرانية و الدول الإسلامية (156)، صفحات مشرقة من التاريخ الإسلامي - الكتاب الخامس دولة الموحدين - (596 إلى 598).

^(١) ينظر الصفحة (143) من هذا الكتاب.

^(٢) ينظر الصفحة (194) من هذا الكتاب.

وهنا تكمن أهمية هذا الكتاب، وتظهر الرؤى البعيدة التي كان يرمي إليها المؤلف من خلال هذا الكتاب، ففي سنة 609 هـ، أي بعد وفاة المؤلف بسنة واحدة، وقعت هزيمة المسلمين في موقعة العقاب^(١)، فكانت هذه المعركة نقطة تحوّل في تاريخ الأندلس، بل بداية ذهاب الأندلس، إذ أصبحت المدن تتساقط والمسلمون يضعفون بعدها حتى جاء الدّور على مملكة غرناطة، آخر معاقل المسلمين بالأندلس، وفنيّ شباب المغرب في هذه المعركة حتى لا تكاد ترى شاباً واحداً ولو جُبت المغرب بأكملها، بل أخذ العدو من سبي النّساء والصبيان من المدن الأندلسية بعد هذه المعركة ما ملأ به بلاد الرّوم وأوربا قاطبة.

فكان هذا الخطب شديداً على المسلمين أكثر من غيره، ولكن هيهات أن يُحرّك أحدهم ساكناً، وهيهات أن يرجع المجد الذي كانت فيه مُدن الأندلس تُفتح الواحدة تلو الأخرى، والله المستعان في جميع الأحوال^(٢).

(١) العقاب بكسر العين جمع عقبة، و بعضهم يضم عينها، و هو موضع أو حصن يقع في منطقة بين جيان و قلعة رباح من جزيرة الأندلس. ينظر صفة جزيرة الأندلس (137)، دولة الإسلام في الأندلس (301 إلى 309).

(٢) ينظر المعجب في تلخيص أخبار المغرب (401 إلى 403)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب (263/5 إلى 265/186)، الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية (122)، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب (238 إل 240)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب (383/4)، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (196/2 إلى 200)، دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي (75، 80)، المفيد في تاريخ المغرب (141)، 142)، الأندلس لكولان (137)، صفحات مشرقة من التاريخ الإسلامي - الكتاب الخامس دولة الموحدين - (632 إلى 640).

• المبحث الثاني: منهج المؤلف ومصادره، وأهم مآخذ الكتاب

• المطلب الأول: منهج المؤلف في كتابه

- ركّز المصنّف في كتابه على نوع مشكل الحديث الذي ليس من المختلف، حيث أورد الأحاديث التي فيها إشكال، وخلا الكتاب من الأحاديث المتعارضة في الظاهر.
- اعتنى المصنّف في كتابه بمشكل العقائد، ولم يتعرض لمشكل الفقه أو غيره، وركّز فيه أكثر على مشكل الصفات، حيث الغالب جاء في الصفات، وأمّا غيرها فخمسة أحاديث، حديث عدم احتراق القرآن بالنار، وحديث الذي مات ولم يعمل حسنةً، وحديث اهتزاز العرش لموت سعد، وحديث زيادة العمر بصلة الرّحم، وآخرها حديث موسى عليه السلام حين فقأ عين ملك الموت، وكلّها جاءت في أواخر الكتاب^(١)، ممّا يدل على أنّها جاءت تبعاً لغيرها.
- نحى المصنّف في شرحه للأحاديث المنحى الإشاري في بعض الأحيان، فجنده يأتي بمعان باطنة تحتاج إلى غوصٍ لإدراكها، وبذلك تكون طريقة شرحه في بعض الأحيان بعيدة عن الظاهر الذي يتداوله الشُّراح، فعلى سبيل المثال حديث سبّ الريح وقوله: "فإنّها من نفس الرحمن"^(٢)، أغلب الشُّراح يشرحون النفس بمعنى التنفيس أي وضع الاسم موضع المصدر، ويُسمى اسم مصدر^(٣)، وأمّا المصنّف فجنده يُشبه الريح بنفس الإنسان التي بها حياته، ويجعل

(١) أي من الصفحة (489) من هذا الكتاب .

(٢) ينظر الصفحة (460) من هذا الكتاب .

(٣) ينظر على سبيل المثال تأويل مختلف الحديث (195) ، تهذيب اللغة (9) .

نظيرها نفسَي جهنم، والحمى التي من فيح جهنم، ثم يستطرد في الكلام عن النفخ في الروح، وأنه روح وريح مُحدثٌ من روح القرآن، وكلامه شبيه بكلام ابن عربي عن الحديث ^(١).

-أطال المصنّف في شرح بعض الأحاديث التي جعلها أصلاً لغيرها في الشرح والبيان ممّا اضطرّه إلى تقسيمها لبعض الفصول كالحديث الأوّل والثاني والثالث مثلاً، واختصر شرح الأحاديث الأخرى الباقية، إمّا لوضوحها أو صغرها، وهي الأكثر.

-كان جلّ اهتمام المصنّف بمتون الأحاديث دون الأسانيد حيث في كثيرٍ من الأحيان يورد الحديث دون ذكرٍ لأيّ راوٍ له، مقدماً له بقوله: "وفي رواية أخرى"، أو "في حديث آخر" أو غير ذلك، كما أنّه لم يفرّق بين الحديث والرواية، حيث ساق روايات، وقال في أوّلها، وفي حديث آخر، وهي عن نفس الصحابي ^(٢)، أي هي رواية وليست حديثاً آخر.

-اكتفى المصنّف عند إيرادهِ لرواية الأحاديث؛ بذكر الصحابي فقط في الغالب عن رسول الله ﷺ، ولم يُسند الأحاديث كلّها، وفي بعض الأحيان يزيد الراوي عن الصحابي، ومثاله قوله: "ورد في حديثٍ عن همّام عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "إذا قاتل أحدكم.."^(٣) الحديث، وفي بعض الأحيان يذكر النبي ﷺ فقط، ولا يذكر أحداً معه.

^(١) ينظر على سبيل المثال الفتوحات المكية (طبعة إحياء التراث) (1/224).

^(٢) ينظر على سبيل المثال الصفحة (256)، والصفحة (456) من هذا الكتاب، والتنبيه على ذلك في الحاشية.

^(٣) ينظر الصفحة (193) من هذا الكتاب.

- لم يتعرَّض المصنّف لذكر من روى الأحاديث من أهل الكتب المشهورة، كالبخاري ومسلم، أو أصحاب السنن، أو غيرها، إلّا ما كان على سبيل الإشارة، كقوله: "في الصحيح" ^(١)، أو نحوه، تنبيهاً على أنّه في الصحيحين أو أحدهما.

- لم يتعرَّض المصنّف للكلام على الأحاديث بالضعف، ولا بيّن أسبابه، سواء في سنده أو متنه، مع أنّه ساق أحاديث لا أصل لها، وبعضها موضوع، كحديث ابن عباس في قوله: ﴿وَلَقَدْ رَأَوْهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾ ^(٢) قال: "...حتى تبين له التاج المخصوص باللؤلؤ" ^(٣)، وحديث "فضل صلاة ليلة النصف من شعبان" ^(٤)، وسيأتي نقل كلام أهل العلم عليها عند التعليق على الأحاديث.

- لم أجد المصنّف يطلق الصّحة على أيّ حديث، إلّا إذا كان الحديث في الصحيحين، أو في كتب من اشترط أصحابها الصّحة خارج الصحيحين، كصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان، أو إذا نصّ أحد من المصنّفين على تصحيحه كالترمذي، فيكتفي هو بالإشارة إلى صحّتها، فتارة يورده بقوله: جاء أو ورد.. "في الصحيح"، أو بقوله في: "حديثه الصحيح"، أو بقوله: "صحّ وثبت عند أهل الثقل".

- كان منهج المصنّف في استدلاله بالآيات في بداية الكتاب أن يفصلها عن الشرح بقوله: "قال الله تعالى"، ولكن سرعان ما غير هذا الأسلوب خاصة بعد الحديثين الأولين، وأصبح يسوق الآيات ضمن كلامه في بعض الأحيان، فيدمجها مع شرحه محتجاً ومستدلاً بها على طريقة

^(١) ينظر الصفحة (403، 409) من هذا الكتاب.

^(٢) سورة النجم: الآية [13].

^(٣) ينظر الصفحة (211) من هذا الكتاب.

^(٤) ينظر الصفحة (337) من هذا الكتاب.

التضمنين، وهذا ما ظهر في بداية شرحه للحديث الثالث، إذ أصبح يُدمج بين الطريقتين، وبذلك تكون طريقة تضمين الشرح بالآيات القرآنية ليست منهجاً مبتكراً من الشيخ ابن عربي في "الفتوحات المكية" كما قرّره بعضهم^(١)، بل هو أسلوب استعمله المصنف قبله.

-اعتمد المصنّف في شرح وبيان المشكل على المادة اللّغوية، واستعملات العرب لتلك الألفاظ، ففي كثير من الأحاديث يبدأ بالشرح اللّغوي للألفاظ واستعملات العرب لها، ثمّ ينتقل منه إلى الشرح العام للحديث .

- لم يُعرّج المصنّف على ذكر مصادره التي أخذ منها مادته سواءً الحديثية أو اللّغوية أو حتى الإشارية، كما هو معروف من مصطلح أهل التصوّف إلّا ما ذكره في أوّل حديث عن ابن فورك أنه قصّر في كتابه عندما ذكر أنواع جمال الله تعالى

-قلّل المصنّف من ذكر العلماء الأعلام الذين اقتبس منهم مادّته العلمية، إلّا ما كان منه على قلة، كذكره لابن فورك^(٢) في مقدمة الكتاب في شرح أوّل حديث منه، وكذا ذكره لسهل بن عبد الله^(٣) في رؤية العبد لربه، وأبي يزيد البسطامي^(٤) في صفة العُجب.

-استعمل المصنّف طريقة جيّدة لشرح بعض الكلمات الغريبة، حيث يجمع تلك الكلمة الغريبة مع بعض مرادفاتهما بحرف العطف ليبين للقارئ أنّ معناها واحد، ومثاله جمعه كلمة قَطٍ مع

^(١) ينظر ما كتبه الدكتور يوسف زيدان في مقدمة شرح مشكلات الفتوحات المكية (23) .

^(٢) ينظر الصفحة (148، 149) من هذا الكتاب .

^(٣) ينظر الصفحة (387، 442) من هذا الكتاب .

^(٤) ينظر الصفحة (448) من هذا الكتاب .

مرادفاتهما، فقال: "قط قط قط أي حسي حسي حسي وقد قد قد وقطي قطي قطي"^(١)،
وجمع كلمة بخت مع مرادفاتهما حيث قال: "بجد وبخت وحظ"^(٢).

- لم يستعمل المصنّف لغة الرموز والإشارات الغامضة، بل صبغ أسلوبه بصبغة الوُضوح والسهولة في التعبير عن مراده، وبذلك خالف ما هو معروف من منهج بعض المؤلّفين في التصوّف، المعروف بالإشارات ذات الغموض، والكلام في الحقائق والرمز وعلم الباطن، كما عرف عند ابن عربي في كتابه "فصوص الحكم" و"الفتوحات المكية"^(٣).

- لم ينتهج المصنّف في كتابه ترتيباً للأحاديث على الأبواب أو الفصول^(٤)، كما لم يقسّم الأحاديث إلى أحاديث توافقت مع آيات في معناها، والتي لم تتوافق، أو إلى أحاديث متّفق على صحتها، وأحاديث ضعيفة وموضوعة^(٥) كما انتهجه بعض العلماء في كتبهم، ولم يبن عن منهجه في المقدّمة، وإنّما وجدت بالتبع والنظر أنّ ترتيبه للأحاديث كان على حسب الوحدة الموضوعية، حيث قسم كتابه إلى أقسام: القسم الأوّل خصّه للكلام على أحاديث الصفات الذاتية ثمّ القسم الثاني للصفات الفعلية ثمّ الثالث لما يجوز وما يجب وما يستحيل على الله وبدأه بالأحاديث التي فيها إثبات المكان لله أو نفيه، وخصّ القسم الرابع للكلام على

^(١) ينظر الصفحة (299) من هذا الكتاب .

^(٢) ينظر الصفحة (223) من هذا الكتاب .

^(٣) ينظر مقدمة الدكتور أبو العلا العفيفي على فصوص الحكم (15 إلى 20) ، و مقدمة يوسف زيدان على شرح مشكلات الفتوحات المكية (21 ، 22) .

^(٤) هذا صنيع فخر الدين الرازي في أساس التقديس. ينظر الصفحة (38) من هذا الكتاب ، وابن اللّبان في إزالة الشبهات. ينظر الصفحة (43) من هذا الكتاب .

^(٥) هذا صنيع ابن جماعة في كتابه إيضاح الدليل . ينظر الصفحة (42) من هذا الكتاب .

الأحاديث المشكلة التي لا تعلّق لها بالصفات كحديث عدم احتراق القرآن وحديث اهتزاز العرش وهكذا، كما نراه حاول أن يرتّب الأحاديث في أي قسم على الوحدة الموضوعية في المشكل أيضا فنراه بدأ في القسم الأوّل بأحاديث الصورة، ثمّ انتقل إلى أحاديث اليد واليمين، ثمّ إلى أحاديث الأصابع، ثمّ الصدر والذراعين ثمّ الساعد وهكذا، وفي قسم الصفات الفعلية بدأ بأحاديث التجلّي، ثمّ الاستلقاء ثمّ وضع القدم في النار، ثمّ حديث آخر وطأة بوج وهكذا، وكذا فعل في القسمين الباقيين، ولكنّه لم يوفّق في هذا الترتيب الأخير تمامًا، فنراه أخلّ به حين ذكر حديث "إنّ يد الله مع الفسّاط" في آخر أحاديث الصفات الذاتية، وكان الأولى ذكره في أحاديث اليد، وذكر حديث "فإنه يسجد على قدم الرحمن"، في آخر قسم الصفات الفعلية، وكذا حديث داود "خذ بقدمي" وكان الأولى أن يُذكر في أحاديث الصفات الذاتية.

- انتهج المصنف في شرحه منهج تقسيم الأحاديث الطويلة إلى فقرات، حيث يشرح كل فقرة على حدى ، مع بيان أوجه ارتباطها ، كما هو مشهور عند شراح الحديث كالنووي في شرح مسلم وابن رجب والعيني وابن حجر في شرح صحيح البخاري ، وهذا يظهر جلياً عند شرحه للحديث الثاني "أتاني اللّيلة ربي في أحسن صورة ..."، والحديث السابع "إن الله قبض الذرية من ظهر آدم..." ، والحديث الثامن "يد الله مألئى .." ، وغيرها وأما الأحاديث القصيرة فإنه انتهج فيها الشرح الإجمالي من دون تقسيم إلى فقرات، وإن كان للعلماء السابقين أقوال في معنى الحديث ذكرها ، بقوله: "قال فلان" أو "قال بعض أهل العلم" ، كما هو واضح عند شرحه للحديث الأول "إنّ الله جميل يحب الجمال"، والحديث الثالث "فيأتيهم الجبار في صورة..." ، والحديث الرابع "إنّ الله خلق آدم على صورته" ، ثم يعقبها بما فتح الله عليه من المعاني في تلك الأحاديث .

- لم يكشف المصنّف عن منهجه في شرح الأحاديث سواء في المقدّمة أو في شرح الحديث الأوّل، والذي استخلصته بالتّبع أنّه مشى في إثبات الجوانب اللّغوية أو الصرفية حسب الحاجة إليها، فنراه في الحديث الأوّل مثلاً تكلم عن الجوانب الصرفية في مدلول فعيل لأنه احتاج إليها في بيان معاني "إنّ الله جميل"، وتكلّم عن أصل كلمة اسم بعد ذلك لما احتاج إليها. وأمّا في الحديث الثاني فلم يعرّج على الجوانب الصرفية، وإنّما اكتفى بالكلام على الجوانب اللّغوية فقط فذكر شرح كلمة رب، وشرح معنى ، وكلمة يد حيث قال: حقيقتها القوة والأيد، وفي الحديث الثالث أيضاً اكتفى بالجوانب اللّغوية فقط، فشرح كلمة ساق وسوق وهكذا ، فلا يذكر جانباً إلّا إذا احتاج إليه. و يؤكّد في بعض الأحيان المعنى اللّغوي بشاهد من نشر أو شعر، فعلى سبيل المثال في الشاهد النثري في الحديث الثالث بعد شرحه لكلمة ساق قال: تقول "قامت الحرب على ساق إذا اشتدت وحميت"، وفي الحديث الخامس عند شرحه لكلمة عدن، قال: يقال "عدنت الإبل تعدن عدونا، إذا أقامت في الحمض"، وأمّا الشاهد الشعري فقد استشهد في الحديث السادس على معاني كلمة يمين بيت "أقول لناقي إذ بلغتني..." وبيت " وإذا ما راية رفعت لمجد..." . وأمّا الجوانب الإعرابية فلم يشر إليها إطلاقاً، وأمّا الجوانب الحديثية فهي شبه منعدمة إلّا ما ذكره من أنّ رواية "كتفه" قيل إنّها تصحيف من كنفه^(١).

• المطلب الثاني: مصادر المؤلف. أولاً: المصادر المصرّح بها

- جامع الإمام الترمذي ، ولا أقصد الأحاديث التي ساقها في سننه ، وإنّما قصّدي كلام الترمذي في جامعه عن فقه الأحاديث وتفسيرها، حيث نقل الترمذي في كتابه مذاهب كثير

(١) ينظر الصفحة 414 من هذا الكتاب

من فقهاء أهل الحديث المشهورين، وذكر فيه كثيراً من العلل والتواريخ والتراجم، ولم يذكر أسانيد أكثر ذلك، وإثماً ساق بعض أسانيد شيوخه، وغيرهم من العلماء ^(١)، فقام المصنّف بنقل كلامه بالمعنى في أوّل الكتاب في بيان مذاهب العلماء والأئمة في نصوص الصفات ^(٢).

-مشكل الحديث وبيانه لابن فورك حيث صرّح في أوّل حديث باسمه، وبما ذهب إليه ^(٣).

• ثانياً: المصادر غير المصرّح بها

-إبطال التأويلات للقاضي أبي يعلى الفراء حيث انتقد المصنّف بشدّة من أثبت البعض أو الجزء والكلّ لله تعالى، وجعله زعمًا ^(٤)، ولم أجد من أثبت ذلك إلاّ أبو يعلى في كتابه "إبطال التأويلات" حيث قال: "أما قوله أبدى عن بعضه فهو على ظاهره، وأنّه راجع إلى الذات، إذ ليس في حمله على ظاهره ما يحيل صفاته، ولا يخرجها عمّا تستحق.." ^(٥).

-إحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي نقل منه أثر فضل صلاة ليلة التّصف من شعبان، وساقها بقوله: يؤوى عن الحسن البصري رحمته الله قال: "حدثني ثلاثون من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله أنّ من صلى هذه الصلاة.." ^(٦)، وقد نقل هذا الأثر أنو طالب المكي في القوت، ولكن بقوله: "روينا عن الحسن"، وأما الغزالي فسياقه هو نفس سياق المصنّف.

-تفسير سهل بن عبد الله التستري حيث نقل كلام سهل رؤية الله بالقلوب والأبصار ^(٧).

(١) ينظر شرح علل الترمذي (32/1).

(٢) ينظر الصفحة (144) من هذا الكتاب.

(٣) ينظر الصفحة (148) من هذا الكتاب.

(٤) ينظر الصفحة (324) من هذا الكتاب.

(٥) ينظر إبطال التأويلات " (421/2).

(٦) ينظر الصفحة (345) من هذا الكتاب.

(٧) ينظر الصفحة (387) من هذا الكتاب.

-فتوح الغيب للإمام عبد القادر الجيلاني حيث نقل منه أثر ابن عباس رضي الله عنه: "حَجَبَ الذات بالصفات وَحَجَبَ الصفات بالأفعال"^(١)، إذ لم أجد من ذكره قبل المصنّف إلا هو.

كتاب قوت القلوب لأبي طالب المكي حيث نقل منه قصة أبي ثور مع الإمام أحمد في حديث "خلق الله آدم على صورته"^(٢)، إذ لم أجد هذه القصة إلا عنده ، وفي "إبطال التأويلات"، وكذا بعض المعاني التي نقلها منه كقوله "الخالق لا يُرى بمخلوق..."^(٣) إلى غيرها من النصوص والنقول، وكلّه موضح في التحقيق.

المحيط في اللغة للصاحب ابن عبّاد أحمد بن إدريس الطالقاني، نقل منه بعض المادة اللغوية، منها على سبيل المثال شرح كلمة "الغاية"^(٤)، نقلها بعبارتها كما في المحيط في اللغة. للمعاني الكبير لابن قتيبة، نقل منه شرح كلمة "الساعد"، بعبارتها وسياقها ممّا أدّى به للوقوع في الوهم، حيث خصّها بـمجرى المخّ في عظام الظليم- وهو ذكر النعام- وهي لا تختصّ به كما أوضحت ذلك في الحاشية^(٥).

- المطلب الثالث : مآخذ على المؤلف في كتابه -

تخل المصنّف غالب الأحاديث من "مشكل الحديث" لابن فورك الذي لم يسند غالب الأحاديث، فساقها سوقه، ولم يرجع المصنّف - الذي تأخّر عن ابن فورك بكثير- إلى مضائّها وأصولها، ممّا أدّى به إلى الوقوع في أخطاء منهجية كثيرة، منها على سبيل المثال.

○ أوّل حديث من الكتاب "إن الله جميل يحب..."^(١) رواه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وفي إسناده إليه من فيه مقال، وترك روايته المشهورة عن ابن مسعود رضي الله عنه وهي في صحيح

(١) ينظر الصفحة (162) من هذا الكتاب .

(٢) ينظر الصفحة (191) من هذا الكتاب .

(٣) ينظر الصفحة (386) من هذا الكتاب .

(٤) ينظر الصفحة (354) من هذا الكتاب .

(٥) ينظر الصفحة (273) من هذا الكتاب .

مسلم، مع العلم أن المقصود من كُتِبَ المشكل المتون وليس الأسانيد، والمتن موجود في كلا الحديثين بنفس اللفظ، فكان الأجدر بالمصنّف أن يذكر رواية مسلم^(٢).

○ في الحديث الثاني جعل حديث ابن عباس وهو "أتاني (رأيت) ربي في أحسن صورة، فقال: فيما يختصم الملاء الأعلى.."، وحديث أمّ الطفيل "رأيت ربي في صورة شاب أمرد...". حديثاً واحداً^(٣) بمتن واحد، متابعاً في ذلك ابن فورك، وهما حديثان مختلفان بمتنيتين مختلفتين. تابع المصنّف ابن فورك في تخريجه للأحاديث، فوقع في أوهام تبعاً له، منها حديث عبّاد بن تميم عن عمّه عبد الله بن زيد بن عاصم المازني^(٤)، فجمع بين جملة قوله: "رأيت رسول الله ﷺ مستلقياً في المسجد واضعاً إحدى رجله على الأخرى" الذي هو من قول عبد الله بن زيد، وبين "وكان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما يعلان ذلك"^(٥) الذي هو من قول سعيد بن المسيّب. وكذا ذكر أبو بكر بدل عثمان رضي الله عنه متابعاً لابن فورك في ذلك كله، وهو وهمٌ كما نبّهت على ذلك في التعليق على الحديث.

لم يستوعب المصنّف جميع الأحاديث المشكّلة في العقيدة، رغم أنّه ساق بعض الأحاديث الضعيفة جداً أو الموقوفة، وقد ترك الكثير من الأحاديث الصحيحة والضعيفة، منها:

^(١) ينظر الصفحة (147) من هذا الكتاب .

^(٢) وقد نبّه ابن حجر على مثل ذلك حيث قال في فتح الباري (8/138): "كما أخرج أبو داود من حديث عبد الله

بن مغفل رفعه "إن الله رفيق يحب الرفق" كذا اقتصر عليه والحديث عند مسلم عن عائشة فعزوه إليه أولى .

^(٣) ينظر الصفحة (167، 168) من هذا الكتاب .

^(٤) ينظر الصفحة (294) من هذا الكتاب .

^(٥) ينظر الصفحة (294) من هذا الكتاب .

○ أحاديث إثبات الغيرة لله تعالى، كالحديث المتفق عليه عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ "إن الله يغار، وإن المؤمن يغار، وغيرة الله أن يأتي المؤمن ما حُرِّم عليه"^(١).

○ حديث فيه إثبات التردد لله تعالى، كالذي رواه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ "من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب... فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به... وما ترددت" الحديث^(٢)، وقد شرح بعضه ضمناً أثناء شرحه لحديث "يا بن آدم، مرضت فلم تعدني.." ^(٣)، ولكنه لم يعرج على الإشكال في آخره، وهو نسبة التردد لله تعالى في قوله: "وما ترددت عن شيء أنا فاعله، ترددت عن نفس المؤمن..."^(٤).

○ حديث الحثيات بلفظ "وعدي ربي سبحانه أن يدخل الجنة من أمي سبعين ألفاً لا حساب عليهم ولا عذاب، مع كل ألف سبعون ألفاً، وثلاث حثيات من حثيات ربي"^(٥)، إلى غيرها من الأحاديث الصحيحة والضعيفة، وقد يكون عذر المصنف أنه قصد ذكر الأمهات من الأحاديث ليقاس عليها غيرها، والله تعالى أعلم.

مُخْفَل المصنف أن يتكلم عن منهج الاستدلال في باب العقائد وصفات الله ، وما هي الأحاديث التي تقبل الاحتجاج بها مما نردّها، وهل كل درجات الأحاديث تقبل في العقائد

^(١) أخرجه البخاري برقم 5223 (451)، ومسلم برقم 6830 و برقم 6995 (1156) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وقد ساقه ابن الجوزي في دفع شبه التشبيه (نسخة السقاف) (161).

^(٢) البخاري برقم 6502 (645)، ساقه ابن الجوزي في دفع شبه التشبيه (نسخة السقاف) (264) وشرحه في (266).
^(٣) ينظر الصفحة (476) من هذا الكتاب .

^(٤) ينظر فتح الباري (345/11 ، 346) ، عمدة القاري (138/23) ، استحالة المعية بالذات (136 إلى 139) .

^(٥) أخرجه الترمذي برقم 2437 (1897) وقال: "حسن غريب"، وابن ماجه في برقم 4286 (2737) كلهم عن أبي أمامة ، ورواه ابن حبان في صحيحه برقم 7247 (231/16) بلفظ "... ثم يُحْثِي بكفّه ثلاث حثيات" عن عتبة بن عبد السلمي رضي الله عنه وكلهم رفعه، وساق الحديث ابن الجوزي في دفع شبه التشبيه (نسخة السقاف) (270).

من ضعيف إلى صحيح. وهل أقوال الصحابة والتابعين إذا لم يعرف لها مخالف تقبل في هذا الباب أو تردّ، إلى غيرها من الأمور التي كان يجدر أن يتكلّم عنها.

لم يلتزم المصنّف بلمفج الذي استقرّ عليه المحدثون عند سؤقه للأحاديث^(١)، فحده يستعمل صيغة "رُوي" التي اشتهر استعمالها عند المحدثين في الأحاديث الضعيفة، فاستعملها في الأحاديث الصحيحة والضعيفة، ولم يفرّق بينهما، كقوله في حديث: "روي عن النبي ﷺ أنّه قال: "دخلت على ربي في جنة عدن شاباً جعداً في ثوبين أخضرين"^(٢)، وهو حديث ضعيف، وكقوله: "روي عن النبي ﷺ أنّه قال: "المقسطون عند الله يوم القيامة على منابر..."^(٣)، وهو في صحيح مسلم، وكقوله: "رُوي أنّ رسول الله ﷺ قال في حديث "يؤذيني ابن آدم يسب الدهر..."^(٤)، وهو في صحيح البخاري.

حماق أحاديث ضعيفة من غير سند ولا بيان لرتبتها، وهي في صفات الله وما يجوز ويستحيل عليه، وقد تقرّر عند المحدثين أنّه لا يجوز رواية الضعيف في هذا الباب إلاّ للبيان^(٥).

(١) كان المتقدمون من المحدثين قد يستعملون صيغ التمريض فيما كان صحيحاً أو ضعيفاً، وهذا ما نلمسه من منهج البخاري في كتابه، حيث يعلق الكثير من الأحاديث بصيغ التمريض وهي صحيحة إمّا عنده أو عند غيره، ولكن الذي استقرّ عليه الاصطلاح عند المتأخرين أنّه يجب استعمال صيغ الجزم للصحيح والحسن، وصيغ التمريض للضعيف، قال النووي في المجموع (104/1): "قال العلماء المحققون من أهل الحديث وغيرهم: إذا كان الحديث ضعيفاً لا يقال فيه قال رسول الله ﷺ أو فعل... وإمّا يقال في هذا كله رُوي عنه أو نُقل عنه أو حُكي.. قالوا فصيغ الجزم موضوعة للصحيح أو الحسن، وصيغ التمريض لما سواهما... وهذا الأدب أحلّ به المصنّف وجماهير الفقهاء.. ما عدا حذاق المحدثين، وذلك تساهل قبيح فأنهم يقولون كثيراً في الصحيح رُوي عنه، وفي الضعيف قال ورُوي فلان، وهذا حيد عن الصواب.

(٢) ينظر الصفحة (202) من هذا الكتاب .

(٣) ينظر الصفحة (235) من هذا الكتاب .

(٤) ينظر الصفحة (486) من هذا الكتاب .

(٥) ينظر فتح المغيث للسخاوي (322/1).

- ذكر المصنّف بعض الأحاديث الموضوعة على النبي ﷺ من غير بيان لوضعها كحديث خلق الملائكة من شعر الصدر والذراعين، وقد تقرّر أنّه الحديث الموضوع يجوز رواية الموضوع ولا الاشتغال به في أيّ باب من أبواب الدين إلّا لمن يحذّر منه^(١).

وقد اعتذر للمصنّف بأنّه حاول أن يستوفي جميع الأحاديث المشكّلة في أبواب العقائد في كتابه، ممّا حدى به إلى نقل كلّ الأحاديث التي تتعلّق بموضوعه من غير تدقيق في إسنادها، وقد قال الذهبي في هذا الشأن: "وقولنا في هذه الأحاديث إنّنا نؤمن بما صحّ منها، وبما اتفق السلف على إمراره وإقراره، فأما ما في إسناده مقال، واختلف العلماء في قبوله وتأويله، فإنّا لا نتعرض له بتقرير، بل نرويه في الجملة ونبيّن حاله"^(٢).

لم يعتمد المصنّف على كتب شروح من سبقوه غير ما ذكرت، سواء في جانب الشرح أو جانب صحّة الأحاديث وضعفها، إذ هناك علماء كثر سبقوه كالخطابي والبيهقي، واكتفى بما يرد عليه من خواطر وأفكار في هذا الكتاب، ومن المعلوم أنّ الاطلاع والاعتماد عليها ممّا يجعل في الشرح تنوّع وإبداع كبير و عكسه قد يؤدي إلى قصور في الشرح.

○ - المبحث الثالث: توثيق الكتاب ووصف نسخه:

○ المطلب الأول: توثيق اسم الكتاب ونسبته لمؤلفه.

^(١) ينظر مقدمة ابن الصلاح (98)، الباعث الحثيث (83)، التّكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (253/2)،

254)، التّكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (839، 840).

^(٢) ينظر العلو للعلي الغفار للذهبي (39).

أمّا بالنسبة لعنوان الكتاب، فقد ورد في عدّة كتب ترجمت للمصنّف، مثل تكملة الصلة، ونيل الابتهاج بتطريز الديباج، والأعلام، والنبوغ المغربي^(١)، وغيرها من الكتب، ولكن بلفظ "تنبيه الأفهام في مشكل حديثه ﷺ" أو "تنبيه الأفهام في مشكل حديث النبي ﷺ". واكتفى صاحب "النبوغ المغربي"^(٢) بقوله: "وفسر مشكل الكتاب والسنة في سفر وسط"، ولم يرد العنوان بهذا السياق في النسخ المخطوطة الثلاثة، بل المثبت في أوّل لوحة من النسخة المعتمدة "بيان مشكل الأحاديث النبوية"، وورد في النسختين الأولتين باسم "شرح مشكل الحديث"، ولم يأتي في مقدّمة الكتاب ذكر العنوان من المؤلّف، وإنّما قال: "فهذا كتاب أذكر فيه ما تيسّر من معاني مشكل حديث النبي ﷺ"، وقد عزا وجوده الزركلي في الأعلام وكحالة في معجم المؤلفين - بالعنوان الأول - إلى المكتبة التيمورية بمصر، وبعد حصولي على النسخة، تبين لي أنّهما لم يأخذا العنوان منها، إذ العنوان فيها على خلاف ذلك، وإنّما أخذوها من ابن الأبار في كتابه "تكملة الصلة"^(٣). والذي أراه أنّ المصنّف لم يضع عنواناً معيّناً للكتاب، وإنّما جعله كتاباً في مشكل الأحاديث عامّة، وهذه الأسماء والعناوين على اختلافها إنّما هي من وضع التلاميذ والنساخ، ولذا كلّ عبّر بما يراه مناسباً. وأولى العناوين عندي هو ما جاء في النسخة الأمّ بعنوان "بيان مشكل الأحاديث النبوية"، وذلك لأمرين: أولاً أنّ المشكل يحتاج إلى بيان وإزالة إشكاله، فهي أولى من كلمة "شرح"

^(١) ينظر تكملة الصلة لابن الأبار (132/3)، نيل الابتهاج بتطريز الديباج برقم 335 (278)، والأعلام للزركلي (276/3)، معجم المؤلفين (50/2)، النبوغ المغربي (147/1)، تراث المغاربة في الحديث النبوي وعلومه برقم 389 (115).

^(٢) هو الدكتور عبد الله كنون.

^(٣) ينظر تكملة الصلة (132/3)، معجم المؤلفين (50/2).

أو "تنبيه". وثانيهما أن الكتاب جاء على نسق كتاب ابن فورك الذي سمّاه "مشكل الحديث وبيانه"، حيث كان المصنّف كثير الاعتماد عليه، والله أعلم^(١).

وأما نسبة الكتاب للمؤلف فقد عزاه له جمع من العلماء كما مرّ، منهم ابن الأبار في تكملة الصلة، والسخاوي في "فتح المغيث"، والتنبكي في "نيل الابتهاج بتطريز الديباج"، والزركلي في "الأعلام"، وكحالة في "معجم المؤلفين"، وعبد الله كئون في "النبوغ المغربي"^(٢)، كما أن المصنّف نفسه في كتابه "شعب الإيمان" أتى بنصوص مشابهة لما في الكتاب مما يدلّ على نسبته إليه، فمنها على سبيل المثال في حديث "إن الله جميل يحب الجمال"^(٣)، قسّم جمال الله إلى ثلاث مراتب: جمال أفعاله، وجمال صفاته وجمال ذاته، وكذلك فعل في كتابه شعب الإيمان^(٤)، فقسّم التّوحيد إلى ثلاث مراتب: توحيد الأفعال وتوحيد الصفات، وتوحيد الذات.

ومنها في حديث "خلق الله آدم على صورته"، فإنّه جعل الصورة هي الصفة، أي صفة الملك والتدبير في تنفيذ أوامره وأحكامه^(٥)، وكذلك فعل المصنّف في كتابه "شعب الإيمان" عند إيراد هذا الحديث، حيث فسّره بنفس التفسير، بل هناك عبارات تكاد تكون متماثلة بين الكتابين، مثل قوله: "قد أُعطيَ انحناءً اختياريّاً"، وقوله أيضاً: "وإذا أراد أن يرتفع عن الانحناء

(١) كنت أودّ تغيير عنوان الكتاب إلى "بيان مشكل الأحاديث النبويّة"، ولكن إجراءات الجامعة لا تسمح بتغيير العنوان الذي ورد في خطة الرسالة، ولعلّي أغيره مستقبلاً.

(٢) ينظر تكملة الصلة (132/3)، فتح المغيث (66/3)، نيل الابتهاج بتطريز الديباج برقم 335 (278)، الأعلام

للزركلي (276/3)، معجم المؤلفين (50/2)، النبوغ المغربي (147/1)، تراث المغاربة في الحديث النبوي

وعلموه برقم 389 (115)، الأندلس في نهاية المرابطين وستهل الموحدين (397).

(٣) ينظر الصفحة (141، 146) من هذا الكتاب.

(٤) ينظر شعب الإيمان لعبد الجليل القصري (108/1).

(٥) ينظر الصفحة (185، 194) من هذا الكتاب.

للأشياء ارتفع ، وإذا أراد أن ينحني عليها انحناء التنزل لها والرحمة وحنو العطف سراغ له ذلك"، إلى غيرها من العبارات^(١) .

وقد يتعجب البعض من عدم ذكر المصنّف لبعض مؤلفاته الأخرى في هذا الكتاب، حتى ولو تلميحاً، ولكن قد يزول العجب إذا عُرف أنّ المصنّف من أقطاب التصوّف في المغرب الأقصى، وأهل التصوّف عُرفوا بمنهجهم الفذّ في التّأليف، وهو الاعتماد على الإلهامات والفتوحات التي يفتح الله بها عليهم في أوقات دون أخرى، كما صنع محي الدين بن عربي في "الفتوحات المكية"، وهذا المنهج سار عليه المصنّف في كتبه الأخرى، فنجدته في كتابه "شعب الإيمان" لم يُشر أيضاً من قريب أو بعيد إلى أيّ تأليف من مؤلفاته، رغم أنّي لمست من الكتابين تشابهاً وتماثلاً في بعض العبارات والتّصوص، كما سبقت الإشارة.

المطلب الثاني : وصف نسخ الكتاب :

بدأت تحقيق الكتاب بنسختين مخطوطتين، هما نسخة قسم محمود باشا ونسخة المكتبة التيمورية، ووعدت في خطة الرسالة أنّي سأواصل البحث عن مخطوطات أخرى. ولما نوقشت رسالة دكتوراه في تحقيق الكتاب المذكور في جامعة ابن طفيل في مدينة القنيطرة ببلاد المغرب، علمت أنّ المحقّق اعتمد على نسختين، إحداهما لم تقع لي، ممّا حمّسني ودفعني للحصول عليها، فيسرّ الله تعالى ذلك بعد عناء وكدٍ، ولكنه مثمر، إذ كان لهذه النسخة من القيمة والأهمية أكثر من غيرها، وفيها اختلاف كثير مع النسختين الأوليتين، ممّا حدا بي إلى تغيير جميع ما أثبتته أولاً في بداية عملي، فجعلت النسخة الأخيرة هي الأصل لأمر سيأتي الحديث عنها.

^(١) ينظر شعب الإيمان لعبد الجليل القصري (257/2، 258) (2/565 إلى 569) .

ولكن من الجدير بالذكر أنّ النّسختين الأولتين فيهما من التشابه والوفاق ؛ ما يجعل التّناظر يجزم أنّهما أُخذَا عن أصل واحدٍ، أو نقلت إحدى النّسختين عن الأخرى، خاصة التشابه في الأخطاء والعبارات غير الواضحة، ولا أريد الإطالة بذكر الأمثلة إذ الكلّ مثبت في حاشية الكتاب، وأمّا النّسخة الأخيرة فهي مختلفة عنهما إذ أصلها كُتب في حياة المؤلّف من طرف أحد تلامذته بتاريخ 17 شعبان سنة 605 هـ، أي قبل وفاة المصنّف بثلاث سنوات، ففيها من الاختلاف الكثير حتى في ترتيب بعض الأحاديث، وكأنّ المؤلّف أو أحد تلامذته —و هو الأظهر عندي— كان في بعض الأحيان يرجع إلى الكتاب ويُنقّح في الأحاديث وشرحها، ويضمّ الأحاديث المتشابهة إلى بعضها؛ ممّا يراه مناسباً، إذ الملاحظ أنّ ترتيب النّسخة الأخيرة أحسن من غيرها، وأنّ التصحيحات عليها أكثر من غيرها.

وأمّا النّسختان الأولتان فليس بينهما فروق كثيرة ممّا جعلني أرجّح كونهما من نسخة واحدة، والملاحظ أيضاً أنّ أصل النّسخة الأخيرة متقدّم على النّسختين، ممّا حفّزني لجعلها هي الأصل بعدما اعتمدت غيرها ، و ممّا تميزت به النّسخ جميعها أمور ثلاثة هي كالتالي:

— كثرة الأخطاء الإملائية، وخاصة كتابة الألفات في أواخر الكلمات بين مقصورة وممدودة ، فوجدت خلافاً كبيراً في كتابتها للرّسم الإملائي الحديث .

—الملاحظ أنّ كثيراً من الكلمات، في النّسخ جميعها قد كُتبت بالطريقة المغربية التي اشتهرت بخصائص تُميّزها عن غيرها ، كعدم إثبات الهمزة في كثير من الأحيان ، ويسمونه تسهيلاً، فاضطرّ النّساخ إلى أن يتّبعوا الرّسم المغربي في كثير من الكلمات، ممّا جعلهم يقعون في بعض الاضطراب، إذ أثبتوا الهمزة في أماكن وحذفوها في أخرى من دون ضابط لذلك. وسأستعرض النّسخ الثلاث مُبتدأً بالنّسخة الأصل، على الترتيب الذي اعتمدته في النّسخ .

- النسخة الأولى الأصل : هي نسخة موجودة بالمكتبة السليمانية بتركيا بقسم مكتبة العلالي، وأصل هذه نسخة كتبت في حياة المصنّف بتاريخ 17 شعبان سنة 605 هـ ، على يد أحد تلامذته، حيث صرّح في مواضع من هذه النسخة بقوله: "قال شيخنا" ^(١)، وجاء في آخر النسخة قوله: "انتهى كلام شيخنا ﷺ" ^(٢)، وذكر النّاسخ أنّه انتهى من نسخها يوم الاثنين في العشر الأخرى من سنة 902 هـ ، على يد الهادي بن علي السوداني. وهو عالم اليمن شمس الدين أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد السوداني، نسبة إلى قرية من قرى اليمن، والشهير بعبد الهادي أو الهادي اليمني الشافعي، وهو من العلماء الذين جمعوا بين العلم والتصوّف، فكان عالماً عارفاً بالله تعالى، أصيب بالجذب والهيام في آخر حياته، وله ديوان رائع، وتوفي سنة 932 هـ ^(٣)، وقد اعتنى بمقابلة نسخته على النسخة الأم ، وبذل فيها من الجهد حسب طاقته، كما صرّح بذلك ^(٤)، والمتصفّح للمخطوطة يجد فيها كثيراً من الضرب على بعض الكلمات والحروف، وتصحيحاً لبعضها وتدقيقاً لأخرى، ممّا يؤكّد اعتناء النّاسخ بها، خاصة وهو من العلماء الصوفية الذين يفهمون عن المصنّف أكثر من غيرهم، ومن الأمثلة على التصويبات الكثيرة، كلمة "أمروا" ^(٥) في مقدمة المصنّف فقد جاءت في (م) "أمروا" وفي (ت) "أمروا" بالتشديد، وسياق الجملة والكلام يبعدهما ، والصواب "أمروا بإمرارها" كما جاءت ، بالبناء للمعلوم ، وبدون تشديد كما ورد فيها، وقد وجدت فيها بعض التصحيحات على الهامش بحبر خافت أو باهت مغاير للحبر الأصلي، مما يدلّ على أنّها كتبت بعد زمنٍ من نسخها الأوّل من طرف أحد العلماء.

^(١) ينظر الصفحة (149) من هذا الكتاب .

^(٢) ينظر الصفحة (526) من هذا الكتاب .

^(٣) ينظر شذرات الذهب (262/10 إلى 265)، البدر الطالع برقم 284 (281/1) .

^(٤) ينظر الصفحة (526) من هذا الكتاب .

^(٥) ينظر الصفحة (143) من هذا الكتاب .

وعنوان هذه النسخة كما سبق مخالف النسختين، وهو "بيان مشكل الأحاديث النبوية"، وهناك تغيير في ترتيب بعض الأحاديث، وترتيبها أنسب من غيرها. وقد وجد فيها اضطراب في ترتيب بعض اللوحات المخطوط في الوسط، ومن السهل استدراكه لوجود الكلمات الرابطة بين أوراق المخطوط في آخر كل لوحة. وفي العموم فالنسخة جيدة وخطها واضح، وهي تقع في 98 لوحة أو ورقة، وكل صفحة تحتوي على 19 سطر، وخطها واضح وجلي، أصابها اهتراء في بعض الأوراق لم يؤثر على كلماتها كثيراً، وفيها بعض الزيادات التي لم تقع في النسخ الأخرى، مما جعلني أعتمدها أصلاً، ورمزت لها بالحرف (ع). وهذه النسخة فيها بعض السقط الذي استدركته من غيرها، وكذا بعض الكلمات التي ترجح لدي أنها ليست بصواب أو أن غيرها أصوب منها.

- النسخة الثانية: موجودة بالمكتبة السليمانية في مدينة إستانبول بتركيا في قسم مكتبة محمود باشا برقم (107)، وهي في ضمن مجموع يحتوي عدة كتب، والنسخة كاملة وقليلة السقط، وخطها واضح عموماً، وسالمة من الخروم. تحتوي على 51 لوحة، وعدد الأسطر ما بين 25 إلى 31 سطر في كل ورقة، ولكن يزداد ضغط الكلمات نوعاً ما، خاصة في أواخر الكتاب حيث يصبح عدد الأسطر ما بين 30 إلى 31 سطر، وهي مرتبة ترتيباً جيداً. كُتِبَ في الورقة الأخيرة منها اسم النَّاسِخ، وتاريخ ومكان نسخها، وهو آخر شهر رمضان سنة 810 هـ بالقاهرة المحروسة، بالمدرسة القطبية، على يد خليل بن مقبل الحلبي الحنفي، وكتب في اللوحة الأولى أيضاً اسم النَّاسِخ وسنة النَّاسِخ، وأثبت أن ملكيتها للنَّاسِخ، والنَّاسِخ عالم حنفي هو خليل بن مقبل بن عبد الله العلقمي مولداً، والحلي منشأً، والحنفي مذهباً، أحد

الفقهاء الأحناف في زمنه، له شرح لهدمة أبي الليث السمرقندي سَمَّاه "منتخب التّوضيح"، أنجزه وانتهى منه بالقدس من سنة 797هـ، وله أيضاً شرح بسيط لمصاييح السنّة^(١).

- النسخة الثالثة: هي نسخة المكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية تحت رقم 325، والنسخة تقع في مجلد واحد وجزء واحد تحتوي على 69 لوحة، وعدد الأسطر مابين 23 إلى 25، ولم يكتب فيها اسم النّاسخ لا في بدايتها ولا في النّهاية، وكتب في آخرها سماع بتاريخ ذي القعدة سنة 826هـ، وقد كتب اسم مالکها في أوّل لوحة، وهو الشيخ علي بن عبد الجواد، بن عبد العليم، بن شهاب الدّين، بن أحمد، بن إسماعيل البكري، الصّدي^(٢). والنسخة جيّدة وواضحة، ومصحّحة في بعض الكلمات، وقد صوّبت منها كثير من الكلمات والعبارات عند اختلاف النّسخ، ولكنّها نسخة ناقصة قد حُذفت أو سقطت منها لوحة كاملة من الوسط، وقد أصابتها بعض الرطوبة أو البَلل ممّا أدى إلى ظهور أثر الحبر في بعض جوانب الأوراق خاصة الجانب السفلي منها، فاختلط أثر الحبر المتحلّل مع الكلمات وتنقيطها، ممّا أدى إلى صعوبة قراءة بعض الكلمات، بل واختلف بعضها، خاصة في الجزء الأخير من النسخة، ومثال ذلك عند تفسير حديث الأمة السوداء فإنّه انمحي من لوحة المخطوط جزء من الجانب السفلي.

• صور عن المخطوطات مرتبة حسب الذكر

^(١) ينظر الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل (2/ 219، 408)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (1701/2، 1796)، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين (1/ 352)، الأعلام للزركلي (2/ 323)، معجم المؤلفين (1/ 690).

^(٢) لم أعثر على ترجمته.



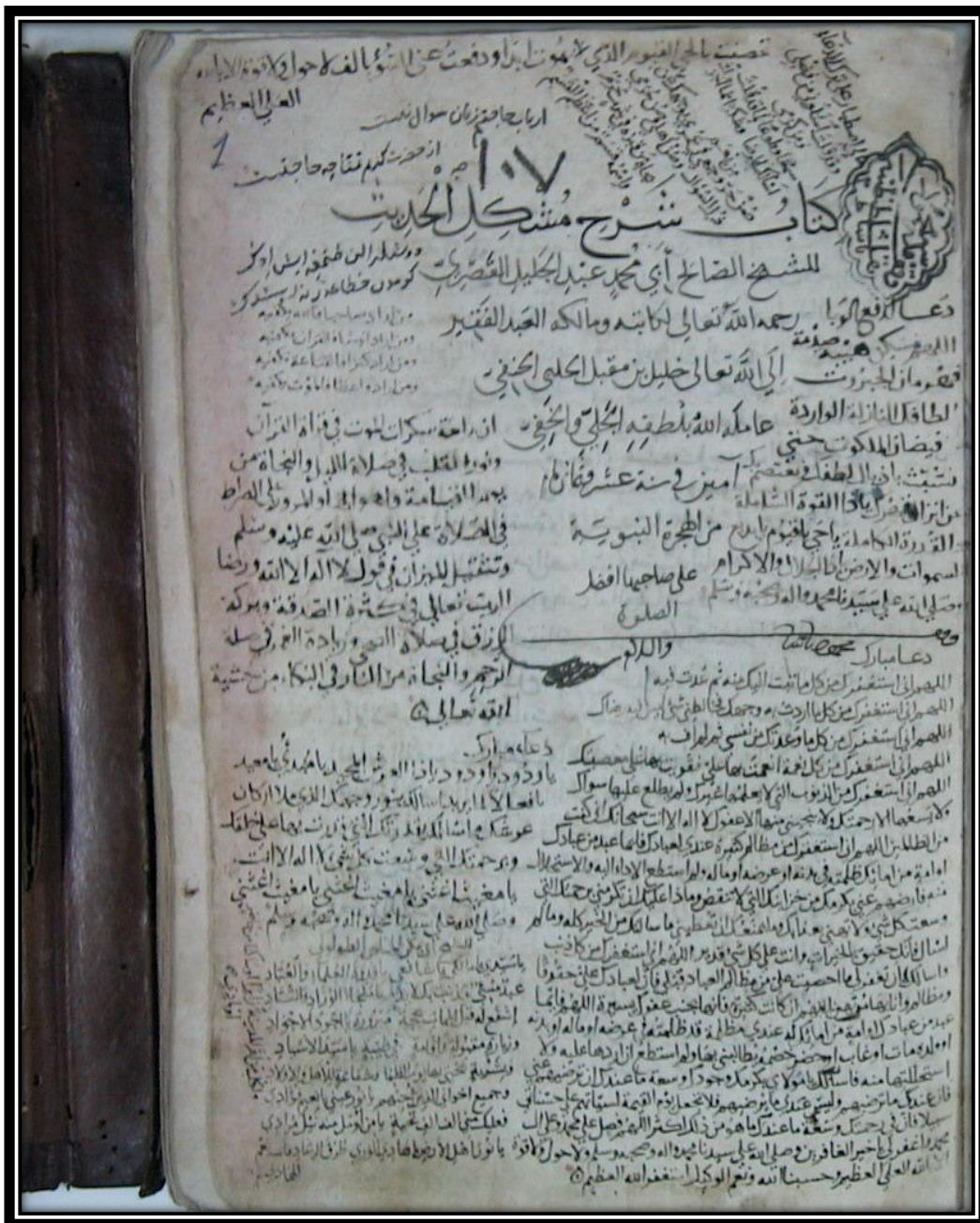
صفحة العنوان من مخطوطة مكتبة العلي بالسليمانية (تركيا) و رمزها (ع).

بِكُشٍّ
 بِحَمْدِ اللَّهِ الَّذِي فَاتَ بِعُلُوِّهِ عَلَى الْأَشْيَاءِ مَوَاقِعَ زَجَرِ الْمُتَوَهِّمِينَ
 فَارْتَفَعَ عَنْ أَنْ يَخُوفَ كُنْهَ عَظَمَتِهِ رَوِيَّاتِ الْمُتَفَكِّرِينَ وَلَيْسَ
 لَهُ مِثْلٌ فَيَكُونُ بِالْخَلْقِ مُشَبَّهًا وَمَا زَالَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ عَنْ
 ذَلِكَ مَنَرُهَا وَكَذِبَ الْإِعَادِلُونَ إِذْ شَبَّهُوهُ بِأَصْنَافِهِمْ
 وَجَلَّوهُ بِخَلْقِهِ الْمَخْلُوقِينَ بِأَوْهَامِهِمْ وَلَمْ يَخْطُبْ بِهِ الصِّفَاتِ
 فَيَكُونُ جَلْدُ زَاكَاةِهَا آيَةً بِالْحَمْدِ وَدُمْنُهَا هِيَا: وَجَلَّ اللَّهُ الَّذِي
 لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ عَنْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ مُتَعَالِيًا وَصَلَّى اللَّهُ
 عَلَى مُحَمَّدٍ الَّذِي لَمْ يَزَلْ إِلَى ذِيهِ دَائِعِيًا: وَالْحَقُّ أَمْرًا وَنَاهِيًا:
 وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا قَالَ الْمَوْلَفُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْجَلِيلِ
 بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيِّ هَذَا كِتَابٌ أَذْكُرُ فِيهِ
 مَا تَبَيَّنَ مِنْ مَعَانِي مُشْكَلٍ حَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَأَقْوَالِ النَّاسِ فِيهِ وَبَابُهُ اسْتَعْيَبَ: وَهُوَ مَجْمُوعُ شَيْئَانَا وَنِعْمَ الْوَكِيلُ:
 أَعْلَمَاتِ النَّاسِ قَدْ انْقَسَمُوا فِي الْمَشْكَلِ عَلَى اقْتِسَامِهِ
 تَرْجِعُ فِي الْخَضِرِ إِلَى أَرْبَعَةٍ مَبْطُلٍ مَعْطَلٍ لِلذَّاتِ مِنَ الصِّفَاتِ
 وَمُشَبَّهٍ لِبَارِيَةِ خَلْقِهِ فِي الْجَوَارِحِ وَالْأَدْوَانِ وَمَتَاوَلٍ لَهَا
 عَلَى حَسْبِ: فَأَوْهَبَ الْوَهَابِ وَمَمَرٌ لَهَا كَمَا جَاءَتْ مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهِ
 وَلَا تَعْطِيلٍ: هَذَا التَّنْسِيْبُ الْأَخِيرُ هُوَ اعْتِقَادُ الْجَمْعِ الْغَيْرِ الْإِلَاقِ
 قَوْلُهُمَا مَرْوَاهَا كَمَا جَاءَتْ نَحْوُ مَعْنِيَيْنِ أَحَدُهُمَا يُعْتَقَدُ بِأَنَّهَا

من

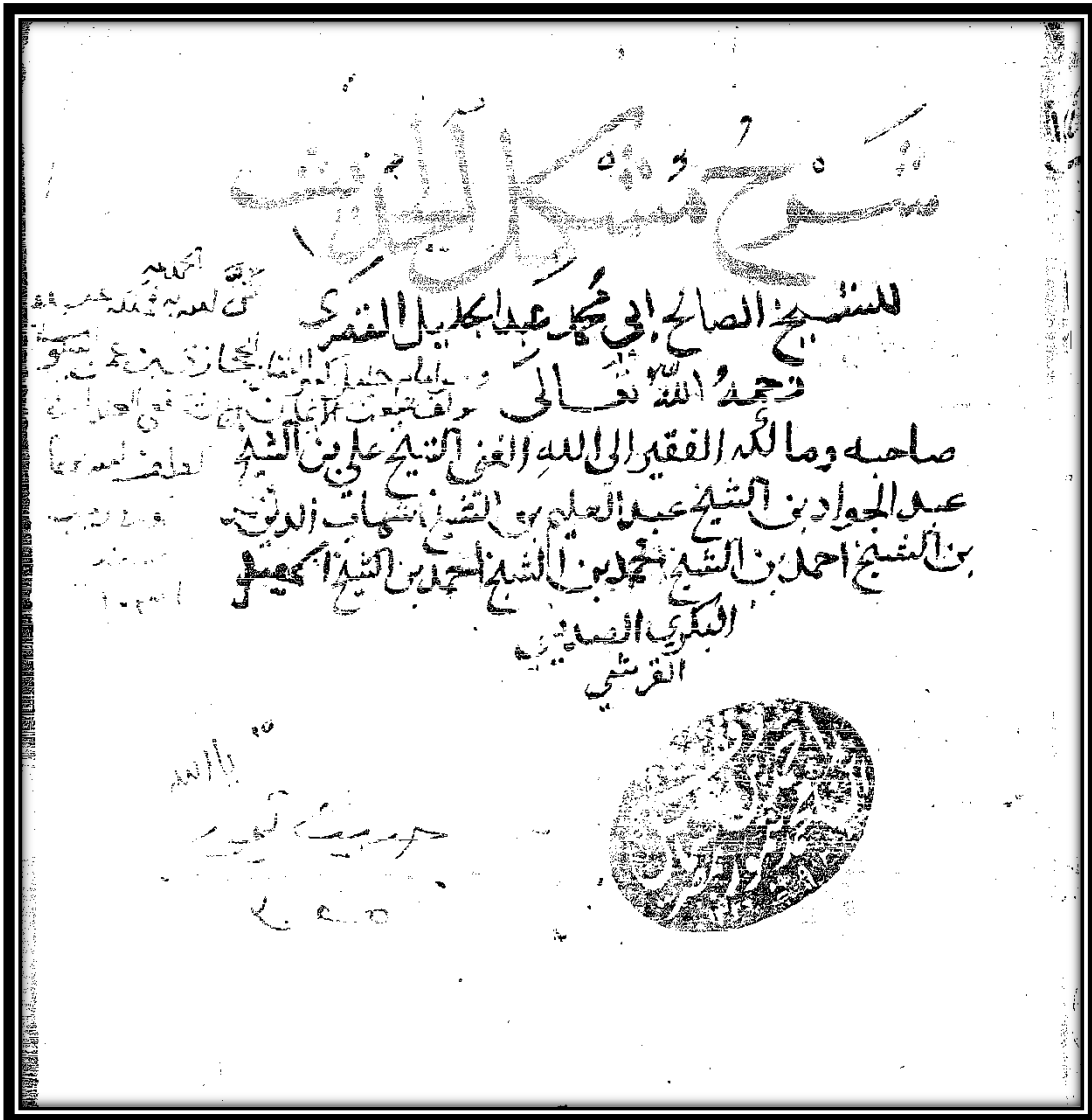


الصفحة الأخيرة من مخطوطة مكتبة العلي بالسليمانية (تركيا) ورمزها (ع).



صفحة العنوان من مخطوطة مكتبة محمود باشا بالسليمانية (تركيًا) ورمزها (م).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْجَلِيلِ الْقُضَيْرِيُّ
الْحَرَوِيُّ الَّذِي قَاتَ بَعْلُوهُ عَلَى الْأَشْيَاءِ مَوَاقِعَ رَجَمَ الْمُتَوَهِّجِينَ فَارْتَفَعَ عَنْ أَنْ يَكُونَ
كَتَبَ عَظَمَتُهُ رَوَاتُ الْمُتَفَكِّرِينَ وَلَيْسَ لَهُ مِثْلٌ فِي كَوْنِ الْخَلْقِ مِثْلِيًّا
وَمَا زَالَ عِنْدَ أَهْلِ الْعَالَمِ عَنْ ذَلِكَ مَنْزَعًا وَكَذَلِكَ الْعَادِلُونَ ذُشِبَ بِهِ بَأْسُهُمْ
بِأَصْنَافِهِمْ وَحَلَوهُ بِحَلِيَّةِ الْخُلُوقِينَ بِأَوْهَامِهِمْ وَلَمْ تَخْطُ بِهِ الصَّفَاقُ فَيَكُونَ
بِأَدْرَاكِهَا أَيَّاهُ بِالْحُدُودِ مَتْنَاهِيا وَجَلَّ اللَّهُ الَّذِي لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ عَنْ صِفَاتِهِ
الْمَخْلُوقِينَ مُتَعَالِي وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ الَّذِي لَمْ يَزَلْ إِلَى رَبِّهِ دَاعِيًّا وَبِالْحَقِّ
أَمْرًا وَنَاهِيًّا وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا وَبَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ وَشُكْرِهِ فَهَذَا
كِتَابٌ أَذْكُرُ فِيهِ مَا تَقَبَّلَ مِنْ مَعَانِي مُشْكِلٍ حَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ وَأَقْوَالِ النَّاسِ فِيهِ وَبِاللَّهِ نَسْتَعِينُ وَهُوَ حَسْبُنَا وَنَعْمَ الْوَكِيلُ
أَعْلَمُ أَنَّ النَّاسَ انْقَسَمُوا فِي الْمَشْكِلِ عَلَى أَقْسَامٍ تَرْجِعُ بِالْحَقِّ عَلَى أَرْبَعٍ
مَبْطَلٍ مَعْطَلٍ لِلذَّاتِ مِنَ الصِّفَاتِ وَنَسْبَةٍ لِبَارِيهِ تَخْلُقُهُ فِي الْجَوَارِحِ وَالْأَرْوَاقِ
وَمُتَاوَلِهَا عَلَى حَسَبِ مَا وَهَبَ لَهُ الْوَهَّابُ وَمَمَرُهَا كَمَا جَاءَتْ مِنْ غَيْرِ
تَشْبِيهِ وَلَا تَعْطِيلٍ وَهَذَا الْقِسْمُ الْآخِرُ هُوَ اعْتِقَادُ الْجُمْهُورِ الْغَافِلِ أَنَّ قَوْلَهُمْ
أَمْرُهَا كَمَا جَاءَتْ تَحْمِلُ مَعْنَيْنِ أَحَدُهُمَا يَعْتَقِدُ اثْبَاتَهَا مِنْ غَيْرِ تَفْهَمِ
لَهَا وَالْآخَرُ اثْبَاتَهَا كَمَا جَاءَتْ مَعَ فَهْمِهَا أَيْ يَفْهَمُ الشَّيْءَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ وَهَذَا
الْغَايَةُ الْقَضَوِيُّ فِي الْفَهْمِ وَالتَّوْفِيقُ مَنْ أُعْطِيَهِ مِنْ أَهْلِ الْإِنَابَةِ وَالْخَلْقِ
وَقَدْ نَطَقَ الْأَمَّةُ الَّذِينَ أَمَرُوا بِأَمْرِهَا كَمَا جَاءَتْ بِذَلِكَ فِي قَوْلِهِمْ كَمَا لَيْكِ
رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْأَسْتَوَاحِثِ قَالَ مُجِيبُ السَّائِلِ عَنْ الْأَسْتَوَاحِثِ الْأَسْتَوَاحِثُ مَعْلُومٌ
وَالْكَيفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ فَالْخَبَرُ أَنَّ الْأَسْتَوَاحِثَ مَعْلُومٌ وَالْمَعْلُومُ مَفْهُومٌ بِالشَّكِّ
وَكَذَلِكَ الْأَوْرَاعِي قَدْ أَجَابَ فِي حَدِيثِ النُّزُولِ أَيْضًا جَوَابًا يَنْبَغِي عَنْ فَهْمِهِ
لَهُ وَاعْتِقَادِهِ فِيهِ وَقَالَ أَبُو عِيسَى التِّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي حَدِيثِ
الصِّفَاتِ مَثَلُ مَا وَرَدَ فِي حَدِيثِ النُّزُولِ وَذَكَرَ الرَّجُلُ وَالْقَدَمُ وَالْيَدَيْنِ وَمَا
أَشْبَهَهُ يُؤْمِنُ بِهَذَا كُلِّهِ وَلَا يُتَوَهَّمُ وَلَا يُقَالُ كَيْفٌ وَلَا لَمْ مَعَ اعْتِقَادِ التَّجْمِيدِ
وَالْتَنْزِيهِ عَنِ التَّمْثِيلِ وَالتَّشْبِيهِ وَيُسَبِّحُونَ مِنْ أَنْكَرِهَا إِلَى الْحَقْمِيَّةِ لِأَنَّ جَمْعًا



○ صفحة العنوان من مخطوطة المكتبة التيمورية بمصر و رمزها (ت).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ عَوَّلَ اللَّهُ
 لِحُجَّتِهِ الَّتِي فُاقَتْ بَعْلُوهُ عَلَى الْأَشْيَاءِ مَا وَقَعَ رَجْمُ الْمُتَوَهِّمِينَ فَأَتَمَّ عَنْ أَنْ يَكُونَ كَيْفَ
 عَظَمَتِهِ وَبَيَاتِ الْمَكْمُورِينَ وَلَيْسَ لَهُ مِثْلٌ يَكُونُ بِمُخْلَقٍ مِثْلَهَا وَمَا زَالَ عِنْدَ أَهْلِ
 الْعِلْمِ عَنْ ذَلِكَ مَنَزَهَا وَكَذَبَ الْعَادِلُونَ أَدْنَى شَبَّهُوهُ بِأَصْنَانِهِمْ وَحُجَّتِهِ
 بِحُجَّتِهِ الْمَخْلُوقِينَ بِأَوْهَامِهِمْ وَلَمْ يَخُطِّ بِهِنَّ الصِّفَاتُ فَيَكُونَ أَدْنَى كَمَا أَلَاهُ
 بِالْجِدِّ وَدُمْنَاهُمَا وَحَلَّ اللَّهُ الَّذِي لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ مِنْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ مُتَعَالَى
 وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ الَّذِي نَزَّلَ إِلَيْهِ دَاعِيًا وَبِالْحَقِّ أَمْرًا وَنَاهِيًا وَعَلَى
 آلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا ^{فَعَدَا كَاتِبٌ أَدْرَفِيهِ مَا يَسِيرُ}
 مِنْ مَعَانِي مُشْكِلَةٍ حَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَقْوَالِ أَتَّاسٍ فِيهِ وَبِاللَّهِ تَعَالَى
 وَهُوَ حَسْبُنَا وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ^{أَنَّ النَّاسَ يَنْقَسِمُونَ فِي الْمَشْكِلَةِ عَلَى أَقْسَامٍ}
 تَرْجِعُ بِالْخَصْرِ عَلَى أَرْبَعَةٍ مَبْطُلَةٍ مُعْظَلٍ لِلدَّائِبِ مِنَ الصِّفَاتِ وَمِثْلِهِ لَهَا
 خَلْقُهُ فِي الْجَوَارِحِ وَالْأَدْوَابِ وَمِنَ الْوَلِّ لَهَا عَلَى حَسَبِ مَا وَهَبَ لَهُ الْوُفَاءُ
 وَمَحْرُفَاتُهَا جَاءَتْ مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهِ وَلَا تَقْطِيلٍ وَهَذَا الْقِسْمُ الْأَخِيرُ هُوَ اعْتِقَادُ
 الْجَمْعِ الْغَفِيرِ لَا أَنْفُسَهُمْ أَمْثَرُهَا كَمَا جَاءَتْ تَحْتَمِلُ مَعْنِيْنِ أَحَدَهُمَا بِعَقْدَةٍ
 أَشْيَاءُ نَفْسٍ غَيْرِ مَصْرُفَاتِهَا وَالْأَخْرَاشِ تَقَا كَمَا جَاءَتْ مَعَ فَهْمِهَا أَيْ يَفْهَمُ
 الشَّيْءَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ وَهَذَا الْعَايَةُ النَّصُورَى فِي الْفَهْمِ وَالْوُفُوقِ لِمَنْ أَعْطِيَهُ
 مِنْ أَهْلِ الْأَكْبَانِيَّةِ وَالتَّحْقِيقِ ^{الَّذِي أَمْزَأَ بِأَمْرٍ لَهَا كَمَا}
 جَاءَتْ بِدَلَالَةٍ أَقْوَالُهُمْ كَمَا كُنْتُ فِي الْأَسْتَوَا حَيْثُ قَالَ مُجِيبًا لِلْسُّلُوكِ عَنْ الْأَسْتَوَا
 الْأَسْتَوَا مَعْلُومٌ وَالْكَفَى ^{قَوْلٌ فَأَخْبَرَنَا الْأَسْتَوَا مَعْلُومٌ وَالْمَعْلُومُ}
 مَفْهُومٌ بِلَا شَكٍّ وَكَذَلِكَ الْأَوْرَاقِي فَقَدْ أَجَابَ فِي حَدِيثِ النَّزُولِ ابْنُ جَرَّابٍ
 بِنَبِيِّ عَنْ نَفْسِهِ لَهُ وَاعْتِقَادُهُ فِيهِ ^{أَبُو عَيْسَى التِّرْمِذِيُّ قَالَ أَهْلُ}
 الْعِلْمِ فِي حَدِيثِ الصِّفَاتِ مِثْلُ مَا وَرَدَ فِي حَدِيثِ النَّزُولِ وَذَكَرَ الرَّجُلُ وَالْقَدَمُ
 وَالْيَدَيْنِ وَمَا شَبَّهَهُ نَفْسٌ مِنْ بَعْدِ أَكْلِهِمْ وَلَا تَوْهَمُهُمْ وَلَا يَقَالُ كَيْفَ وَلَا
 لَمْ مَعَ اعْتِقَادِ التَّجِيدِ وَالنَّزِيدِ عَنِ التَّمَثِيلِ وَالتَّشْبِيهِ وَيُفَسِّرُونَ مِنْ أَنْكُرًا

غير معقول

سبيل